

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة ٨

الخميس، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد باندي (نيجيريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

خطاب السيد ميلو تشوكانوفيتش رئيس الجبل الأسود

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية

الآن إلى خطاب رئيس الجبل الأسود.

اصطحب السيد ميلو تشوكانوفيتش رئيس الجبل الأسود

إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية

العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد

ميلو تشوكانوفيتش، رئيس الجبل الأسود، وأدعوه إلى مخاطبة

الجمعية العامة.

الرئيس تشوكانوفيتش (تكلم بلغة الجبل الأسود؛ وتولى

الوفد الترجمة الشفوية إلى اللغة الإنكليزية): إنه لشرف عظيم

لي أن أحاطب الجمعية العامة بالنيابة عن الجبل الأسود وأن

أؤكد من جديد التزامنا القوي بأهداف الأمم المتحدة ومبادئها

الأساسية. في العام الذي نحتفل فيه بمرور ١٠٠ عام على تعددية

الأطراف في جو من الاستقطاب والتفتت وعدم الاستقرار في العلاقات الدولية وفي ظل حالة من عدم اليقين الاقتصادي والجيوسياسي، من مسؤوليتنا المشتركة أن نظهر القيمة الحقيقية لعمل الأمم المتحدة وتعددية الأطراف الفعالة باعتبارها تشكل الحلول العالمية الوحيدة للتحديات العالمية.

ولهذا السبب أود أن أشيد بوجه خاص بالتزام الأمين العام غوتيريش بإصلاح وتعزيز النظام المتعدد الأطراف. وكما قال، فإن تعزيز تعددية الأطراف يعني تعزيز التزامنا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطوير عالم أكثر أمناً وعدلاً للأجيال المقبلة. أود أن أؤكد للدول الأعضاء أن الجبل الأسود لا يزال ملتزماً بالتزاما صارماً بالنهج الذي حدده مؤسسو المنظمة العالمية الذي قبلناه في عام ٢٠٠٦ بعد أن استعدنا استقلالنا وأصبحنا عضواً كاملاً العضوية في الأمم المتحدة. إنه نهج حسن الجوار والدفاع بقوة وحزم عن القيم والمبادئ العالمية وأن نكون شريكاً موثقاً به في الجهود المبذولة لصون السلام والأمن الدوليين.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1929376 (A)



البشرية المستدامة. ونعتقد أننا نعمل، من خلال ضمان فرص الالتحاق بالتعليم، على تهيئة الظروف لبناء القيادات المستقبلية والعوامل المحركة للتغيير الاجتماعي من أجل مجتمعات أفضل وأكثر أمنا.

يجب ألا يكون التضامن مع المشردين واللاجئين مسألة اختيار أو قرار سياسي. فتلك قبل كل شيء مسألة إنسانية. والجلب الأسود يقول ذلك استنادا إلى تجربته الخاصة. فقد استقبل الجبل الأسود عددا هائلا من المشردين أثناء الحروب في يوغوسلافيا السابقة. وشكل اللاجئين في فترة من الفترات خمس مجموع سكاننا. وبعد أكثر من عقدين من الزمن من انتهاء النزاع، لا يزال الجبل الأسود يعمل مع بلدان المنطقة، وبدعم من المجتمع الدولي، لإيجاد حلول دائمة لصالح أشد المتضررين من الحرب. ولا يزال عدد كبير من هؤلاء الأشخاص موجودين في الجبل الأسود. وهم يضيفون قيمة إلى الوثام المتعدد الأعراق بعد أن اندمجوا في مجتمع الجبل الأسود.

وأنا أوافق تماما على أن العبء ثقيل جدا على البلدان المضيفة. بيد أن إنسانيتنا يجب أن تحثنا على إبداء روح التضامن والاستعداد لتقاسم الأعباء في كل حالة من الحالات. فخلال التسعينات من القرن الماضي، لم تكن عندنا معضلة في الجبل الأسود في قبول الأشخاص الذين غادروا ديارهم تحت تهديد الحرب. والتهديدات اليوم متعددة الوجوه. فالتناس لا يفرون من الحروب والاضطهاد فحسب، بل كذلك من عواقب الاحتراق العالمي والكوارث الطبيعية. وأعتقد أن مجتمعاتنا، ولا سيما مجتمعاتنا في البحر الأبيض المتوسط وأوروبا، لن تسمح لبحرنا بأن يصبح مقبرة وموضعا لانتهيار حضارتنا.

ولا يوجد بلد في العالم يمكنه التعامل مع قضايا الهجرة والتشريد القسري وحده. ومن شأن أي شكل من أشكال عدم الاستقرار على المدى الطويل أن يعرضنا جميعا للخطر. ويجب

وأعتقد أن كل بلد، بغض النظر عن الأرقام التي يحققها، يمكن أن يسهم بمثاله الخاص في التوصل إلى الحلول العالمية وأن يكون جزءًا منها.

وينم اختيار أولويات رئيس الجمعية العامة وموضوع مناقشة هذا العام عن التحديات الرئيسية التي نواجهها باستمرار والتي لم تتمكن كمجتمع لسوء الحظ من التوصل إلى استجابة فعالة وشاملة لها.

تشير البيانات إلى أن عدد المشردين داخليا في العالم قد بلغ ٧٠ مليون مشرد داخلي، وهو رقم قياسي يعد الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية. ويوجد حوالي ٢٦ مليون لاجئ سن نصفهم أقل من ١٨ عامًا.

وخلال العام الماضي، قُتل أو جرح عدد كبير من الأطفال بشكل مأساوي، معظمهم في أفغانستان وسورية واليمن. لقد مات عدد قياسي من الأطفال الصغار للغاية في سورية منذ بداية الحرب في ذلك البلد والتي دخلت عامها التاسع. وتوضح أعداد أولئك الذين يعانون من فيروس الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن الأطفال هم أيضا من بين الفئات الأكثر إصابة به. لسوء الحظ، يمكننا تقديم قائمة طويلة من الإحصاءات المأساوية الخاصة بليبيا والصومال ومنطقة الساحل لأشخاص من الروهينغا المضطهدين وما إلى ذلك.

ولا يسعنا إلا أن نتساءل عن مستقبل هؤلاء الأطفال وتلك المجتمعات. هل يمكن أن نقول بالفعل إنهم الأجيال الضائعة أم لا يزال بإمكاننا اتخاذ إجراءات عاجلة ومنع ملايين الأطفال والشباب في جميع أنحاء العالم المحرومين من حقوقهم الأساسية وفرص التعلم من الوقوع ضحايا لمختلف المتجرنين وللغنف الجنسي والجنساني أو التعرض للاعتداء لأغراض سياسية أو التعرض لأسوأ أشكال العنف والتطرف العنيف. وقد تحدث الفذ كوفي عنان بحماس عن القوة التحويلية الهائلة للتعليم. وما فتئ يشدد على أن التعليم هو أساس الحرية والديمقراطية والتنمية

في الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من أننا سجلنا تقدماً كبيراً في تحقيق الأهداف العالمية، يتعين علينا بذل مزيد من الجهود للحد من مخاطر الفقر بشكل أكبر وللقضاء على أوجه التفاوت في التنمية الإقليمية. ونذكر أن الأساس لتحسين حقوق الإنسان يكمن في الحد من أوجه عدم المساواة. وسيلتزم الجبل الأسود، بصفتها عضواً جديداً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالعمل على تسريع التنفيذ الشامل لمعاهدات التنمية الرئيسية المتعددة الأطراف.

ويتطلب تزايد عدد النزاعات وتنامي التهديدات للسلم والأمن الدوليين إجراء تغييرات في الممارسات العالمية الحالية ويقتضي اتباع نهج كلي ومنسق يقوم على الوقاية داخل منظومة الأمم المتحدة. ويكتسي منع نشوب النزاعات والتركيز على الجهود المتضافرة أهمية خاصة لوضع خطة لتحقيق السلام المستدام. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا نهمّل أهمية التأزر بين مجلس الأمن والجمعية العامة وقدرات مجلس حقوق الإنسان الهامة على الوقاية. ونذكر إدراكاً تاماً، بوصفنا مشاركين نشطين في أعمال مجلس حقوق الإنسان، إنجازاته وإسهامه في منظومة الإنذار المبكر ومنع وقوع أعمال العنف والفظائع الجماعية. ويمكننا أن نرى، للأسف، أن هذه الآليات لا تُستخدم بالطريقة الصحيحة وأنها ظللنا نكرر، أو نخاطر بتكرار، أخطاء خطيرة ارتكبت في الماضي غير البعيد.

إن تصاعد التوتر وتجدد استخدام خطاب حقبة الحرب الباردة والنزاعات الأهلية والإقليمية الوحشية والزيادة في أنشطة الجهات المسلحة من غير الدول وزيادة الإنفاق على التسليح، فضلاً عن استخدام أدوات الحرب المهجينة، كلها أمور تستدعي حذراً استثنائياً وعودة عاجلة إلى الحوار واستعادة الثقة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في العلاقات الدولية.

وقد وضعنا التخلي عن معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى أمام حالة يتعين علينا فيها أن نواجه مسألة أمنية تتطلب

علينا التنفيذ الكامل للمعاهدات العالمية المتفق عليها بشأن الهجرة واللاجئين.

لقد أظهرت قمة العمل المناخي لعام ٢٠١٩ المعقودة في هذا الأسبوع أن المستوى المرتفع للأنشطة الدولية حالياً لا يكفي لتحقيق الأهداف المتفق عليها في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وأغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بمبادرة الأمين العام لتسريع العمل الدولي، بالنظر إلى مدى إلحاح حاجتنا إلى تعزيز استجابتنا العالمية باتخاذ إجراءات حاسمة وطموحة من أجل تنفيذ الالتزامات الدولية المتعهد بها.

وتبين النتائج الأولية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ضرورة ضمان أن تركز إمكاناتها التحويلية على تحسين آليات الحوكمة وإصلاح النماذج الإنمائية القائمة. وعلى جميع المستويات، يتعين أن يستند رد فعلنا إلى المشاركة المستمرة الهادفة إلى اتباع ممارسات التنمية المستدامة ضمن أطر العمليات السياسية المعقدة، مثل التوليد المستمر لأفكار وإجراءات جديدة ترمي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن يقوم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على أساس الطابع التكاملية لسياسة التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، يكتسي التحليل الموضوعي للإنجازات نفس القدر من الأهمية في السياقين الوطني والعالمي على السواء.

وسيوصل الجبل الأسود، في حدود القيود على قدراته، تقديم أقصى قدر ممكن من الدعم لتحويل التنمية استناداً إلى التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستمر ومستدام وشامل للجميع وحماية الموارد الطبيعية وتحسين الموارد البشرية وتعزيز الإدماج الاجتماعي. ونعتقد أننا سنعزز، بهذه الطريقة، النظام المؤسسي لدولتنا المستقلة واقتصادنا المستقر وسنسعى جاهدين إلى اتخاذ خيارات تكفل الأمن في الأجل الطويل. وأسفر ذلك عن حصولنا على عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي وعملية الاندماج الجارية

الأشكال. ونشعر بالجزع إزاء تزايد التعصب وكره الأجانب والتعصب العنصري والديني وخطاب الكراهية ومعاداة السامية. ويظل تحسين ودعم إدماج حقوق الإنسان والمنظور الجنساني في جميع جوانب أعمال الأمم المتحدة والحفاظ على الطابع العالمي لنظام حقوق الإنسان واستقلاليتها من أولوياتنا المطلقة. وسنواصل تقديم دعم قوي جدا للجهود الرامية إلى منع العنف والانتهاك الجنسين بوصفهما من أفسى أشكال انتهاكات الحقوق والحرمان من الحرية والكرامة، وكذلك لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن.

إن رؤيتنا للمستقبل والبشرية تعتمد على بناء منظمة قوية وفعالة تكون على قدر تحديات العصر الحديث وقادرة على التكيف مع الحقائق الجديدة. ونؤيد، بوصفنا بلدا بدأ استخدام نموذج "توحيد الأداء" للتعاون المتكامل في عام ٢٠٠٩ ويحني فوائده بشكل مباشر، العمليات التي بدأها الأمين العام لإصلاح الأمانة العامة والمنظومة برمتها.

فلا يمكن لعمل منظمنا العالمية أن يكون أكثر كفاءة وفعالية إلا من خلال التنفيذ الكامل للخطوات اللازمة للإصلاح واتباع نهج متكامل ومتسق وتوفير تمويل مستدام. وتكمن الشروط المسبقة لنجاح الأمم المتحدة في المرونة والتفاهم واحترام احتياجات جميع البلدان. وينبغي لنا مواصلة العمل بشأن هذه الأمور.

إن الجبل الأسود اليوم ديمقراطية متعددة الأعراق تنعم بتنمية اقتصادية فعالة، وعضو في منظمة حلف شمال الأطلسي قطع شوطا كبيرا في المفاوضات من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. والجبل الأسود، قبل كل شيء، جار جيد ومسؤول دوره معترف به بوصفه عاملا هاما للاستقرار الإقليمي في غرب البلقان، ولا يمكن بناء مستقبله إلا من خلال اندماجه الكامل

إقامة حوار استراتيجي. فالعالم من دون الأسلحة النووية المتوسطة المدى يتطلب تحمل المسؤولية، لا تجنبها. وتثير حالة عدم اليقين فيما يتعلق بالحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني وتنفيذها تنفيذا تاما شواغل أخرى خطيرة. ومن شأن أي تداعيات للنزاعات، لا سيما في الشرق الأوسط، أن تساهم في نشوء أزمات إنسانية وأمنية قد تؤثر على المنطقة الأوسع نطاقا والعلاقات العالمية وأن تصبح مصدرا للمزيد من انعدام الأمن بما قد يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

والجبل الأسود ملتزم التزاما راسخا بتقديم إسهام نشط وبناء ومصمم على ذلك، وهو يدعم الجهود الجماعية الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين. وسنواصل تقديم دعم قوي للجهود العالمية الرامية إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، ولا سيما لخطة الأمين العام لنزع السلاح. وسيواصل الجبل الأسود، في الوقت نفسه، مشاركته النشطة في عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ويظل مدركا لأن الضمان الوحيد لأمننا وازدهارنا هو الجوار الآمن.

في الوقت الذي يتم فيه التشكيك في الطابع العالمي لحقوق الإنسان ونواجه مناقشات شاقة بشأن العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية ومسؤولية الدولة عن حماية حقوق مواطنيها، يظل الجبل الأسود ملتزما على الدوام بالقيم الديمقراطية وسيادة القانون وبمكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

ونؤمن إيمانا قويا بأن المساواة وعدم التمييز هما من القيم التي لا يمكننا أبدا أن نأخذها كأمر مسلم به. فهما يتطلبان اهتماما دائما ونضالا واستعدادا للتصدي للتحديات التي يشكلها أولئك الذين يهاجمونهما أو يعرضونهما للخطر بأي شكل من

الرئيس كارفالهو (تكلم باللغة البرتغالية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية بالإنكليزية): بالنيابة عن جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ البروفيسور تيجاني محمد باندي، على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. ونقدم له دعماً كاملاً خلال فترة ولايته التي نأمل أن تمكن منظمنا من إحراز التقدم في معالجة المسائل الأكثر إلحاحاً التي تؤثر على شعوبنا كوكب الأرض برمته. كما نهنئ الرئيس المنتهية ولايتها، السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس، على الحكمة التي أدارت بها أعمال الدورة السابقة.

وعلاوة على ذلك، نعتنم هذه الفرصة للإشادة بالأمين العام أنطونيو غوتيريش على جهوده الحثيثة لتعزيز دور منظمنا في تعزيز السلام والديمقراطية وحماية الأرواح البشرية في جميع أنحاء العالم، وفي مجال مكافحة الفقر بجميع أشكاله بغية تحقيق التنمية المستدامة.

ونرحب بموضوع هذه الدورة، ”تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول“، لأننا نؤمن بتعددية الأطراف بوصفها وسيلة لحل المشاكل الكبيرة والصعبة التي يواجهها العالم. وبالنظر إلى أن الفقر هو أكبر آفة حلت بالبشرية، فليس من قبيل المصادفة أن القضاء عليه يبدو هو أول أهداف التنمية المستدامة. والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده ينبغي أن يكون الأولوية القصوى لجميع بلدان العالم التي تتألف منها الأمم المتحدة.

والفقر هو السبب الرئيسي للجوع وتدهور الأراضي والاستغلال الجامح للموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة وتشريد الناس والضغط على المراكز الحضرية الرئيسية وتدفقات الهجرة من الجنوب إلى الشمال. وله كما نعلم جميعاً عواقب مأساوية. ومن مصلحتنا جميعاً أن تكون لدينا مجتمعات يسود فيها السلام والاستقرار والتقدم والعدالة الاجتماعية، مما يعني أنه يجب علينا

في الاتحاد الأوروبي. وأوروبا المتحدة شرط مسبق لتحقيق أمن أوروبا وقدرتها التنافسية العالمية.

وتتطوي أولوياتنا الوطنية وأولويات سياستنا الخارجية على وضع وتعزيز دولة فعالة من الناحية القانونية وقوية من الناحية المؤسسية ومستدامة من ناحية الاقتصادية على أساس مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات والحفاظ على التنوع الثقافي والعرقى والديني. ونهدف إلى تنفيذ تلك الأولويات برؤية واضحة وبالتصميم والاتساق. ولهذا نحظى بالتقدير. ونعتقد أنه لا يمكن التعويل علينا على الصعيد العالمي ولن يكون بمقدورنا أن نقوم بدور قوي باعتبارنا عضواً من أعضاء المجتمع الدولي إلا إذا تحلينا بالمسؤولية تجاه أنفسنا وتصرفنا كشريك موثوق به في المنطقة. وفي هذا الصدد، سيواصل الجبل الأسود تقديم إسهام فعال في تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجبل الأسود على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب معالي السيد ميلو دوكانوفيتش، رئيس الجبل الأسود، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إفارستو دو إسبيريتو سانتو كارفالهو، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية.

اصطحب السيد إفارستو دو إسبيريتو سانتو كارفالهو، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إفارستو دو إسبيريتو سانتو كارفالهو، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

ظل ظروف عادية وفي سلام ووثام لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد ورفاه شعب موزامبيق.

وفيما يتعلق بالحالة في الصحراء الغربية، فإننا ندعو الطرفين إلى الالتزام بالعملية السياسية في إطار الأمم المتحدة حتى اكتمالها. وبالإضافة إلى ذلك، نشيد بجهود المغرب للتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع الإقليمي على الصحراء، استنادا إلى مبادرة الحكم الذاتي.

وتؤكد سان تومي وبرينسيبي مجددا دعمها للشعب الكوبي، وتدعو المجتمع الدولي إلى العمل من أجل تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية ورفع الحظر التجاري، مما يتيح لكوبا التقدم والتنمية.

وبالإضافة إلى الآثار المترتبة على التطرف العنيف، يواجه العالم الكثير من التحديات الأخرى، مثل الآثار المدمرة لتغير المناخ، التي تشكل عقبات خطيرة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي التزمنا به جميعا في هذه القاعة في عام ٢٠١٥. ولذلك، نرى أن على الأمم المتحدة أن تضطلع بدورها القيادي الحقيقي في توحيد الجهود لمكافحة تغير المناخ. فالكوارث الطبيعية تحدث على نطاق أوسع وأكثر شدة، الأمر الذي يؤدي إلى خسائر في الأرواح، ولا سيما في أقل المناطق نمواً على كوكبنا. ومما لا شك فيه أنه يجب مواصلة الجهود العالمية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولا بد من أن ننهض جميعا بتلك المسؤولية لأننا المسؤولون عن حماية مستقبل الأجيال القادمة.

ونؤمن إيماناً قويا بمنظمتنا بوصفها أداة مثالية ليس فقط لتنسيق عملنا من خلال احترام الاختلافات والثقافات والنماذج ونظم الحكم فحسب، بل أيضا لتوفير حلول تعزز التعاون وتبادل الآراء اللذين يولدان الثروة ويحققان الازدهار والسلام الدائم للجميع. واحتلت التنمية المستدامة مكانة بارزة في مناقشات دورات الجمعية العامة التي عُقدت مؤخرا، الأمر الذي

أن نوحدها لإيجاد أفضل الحلول لبلداننا ومناطقنا، مع الحفاظ أيضا على خصائصها. وعندئذ فقط يمكن وقف تدفقات الهجرة. وعندما يتعلق الأمر بتدفق الهجرة من الجنوب إلى الشمال، فإننا نواجه مازقا لا مبرر له. ويجب على بلدان المقصد أن تضافر جهودها وتنسق سياساتها لاستقبال اللاجئين بغية توفير الدعم الكافي لبلدان المنشأ من أجل مكافحة هذه الظاهرة المحزنة.

ونعتقد أن من مصلحتنا جميعا أن تكون لدينا مجتمعات سلمية وعادلة ومستدامة، مما يُترجم إلى ضرورة توحيد جهودنا لكي لا نوجد حلولاً لمشكلة اللاجئين فحسب، بل أيضا لمختلف النزاعات المسلحة التي لا تزال للأسف تطفئ على مختلف مناطق العالم. وفي هذا الصدد، من المستصوب أن تقوم منظماتنا بوضع آليات أكثر إلزاما لكفالة التضامن مع ضحايا الحرب والإرهاب وإيجاد حلول دائمة للنزاعات القديمة والجديدة على حد سواء، مثل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني والنزاع السوري والنزاع الليبي وانتشار نشر الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل والأعمال التي تقوم بها الجماعتان الإرهابيتان حركة الشباب في شرق أفريقيا وبوكو حرام في وسط وغرب أفريقيا. إن حالة عدم الاستقرار السياسي والعسكري المستمر في جمهورية أفريقيا الوسطى تمثل تحديا كبيرا لنا وتتطلب بذل جهود متضافرة من أجل إسكات دوي المدافع ليتسنى إيجاد متفاوض عليه عن طريق الحوار الدائم بغية إنهاء معاناة شعب أفريقيا الوسطى.

وترحب جمهورية سان تومي وبرينسيبي بالتطور الإيجابي للعملية الجارية لتوطيد الديمقراطية في جمهورية غينيا - بيساو وتشجع الجهات الفاعلة السياسية في غينيا - بيساو على مواصلة السير في هذا الطريق من أجل كفالة النجاح في الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي السياق نفسه، نأمل في أن تُعقد الانتخابات العامة في موزامبيق المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر المقبل، في

من حدة المخاطر، والحكم الرشيد، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. إن القارة الأفريقية متخلفة عن الركب في جميع مؤشرات التنمية البشرية. ومع ذلك، لا تزال أفريقيا قارة الفرص للجميع بما تملكه من موارد معدنية هائلة وأراض زراعية شاسعة، وغابات وأحجار، والأهم من ذلك عدد كبير من السكان الشباب. أما بالنسبة لبلدنا، سان تومي وبرينسيبي، فلا يزال ملتزما بشكل لا لبس فيه ببناء عالم أفضل للجميع في إطار المجتمع الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد إفاريسستو دو إسبيريتو سانتو كارفالهو، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد غزالي عثمانى، رئيس اتحاد جزر القمر

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس اتحاد جزر القمر.

اصطُحِب السيد غزالي عثمانى، رئيس اتحاد جزر القمر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد غزالي عثمانى، رئيس اتحاد جزر القمر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس أسوماني (تكلم بالفرنسية): قبل أن أبدأ ملاحظاتي، أود أن أعثتم هذه الفرصة لكي أتقدم بخالص التعازي إلى حكومة فرنسا وشعبها على وفاة السيد جاك شيراك، الرئيس السابق للجمهورية الفرنسية، الذي أشيد بذكراه والتزامه بالسلام وتعددية الأطراف.

ويسرني أن أهنئ رئيس الجمعية العامة على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وإني على ثقة بأن

يبيّن بوضوح روح شمول الجميع التي نسعى إليها. ولكن من أجل جعل روح شمول الجميع هذه واقعا للكل، يجب أن نتأكد من أن يغدو إصلاح منظمتنا حقيقة كذلك، كي يتسنى لأفريقيا تبوء مكانها الملائم وألا تظل القارة الوحيدة التي ليس لها مقعد دائم في مجلس الأمن.

وبوصف جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية دولة جزرية صغيرة نامية، ومع كل القيود التي تأتي مع ذلك المركز، فإنها تنتهج سياسات مكيفة مع الواقع، مع الاحترام الكامل للتنوع الثقافي وحقوق الإنسان. ومع عدم وجود موارد معدنية في بلدنا، وامتلاكه لاقتصاد شديد التعرض للصدمات الخارجية، فإنه يواجه تحديات هائلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لكنه ما برح يبذل الجهود لتحقيق الأهداف التي تم تحديدها. ولكي تكون هذه الجهود فعالة، من الضروري أن نعول على المجتمع الدولي ليوفر آليات تمويل التنمية المعلنة في بعض المحافل الدولية. ولا يمكننا تحقيق الإنجازات الديمقراطية الدائمة دون النمو الاقتصادي المستدام.

وفي هذا الصدد، وكما تعلم الجمعية، تستعد سان تومي وبرينسيبي للخروج من فئة أقل البلدان نموا إلى البلدان المتوسطة الدخل بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، مما يجسد الجهود المبذولة والتقدم الذي أحرزه بلدنا في المجالات الرئيسية للتنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن البلد لا يزال يواجه تحديات هائلة حتى بعد أن دخل في هذه الفئة الجديدة، وسيظل استمرار الدعم من المجتمع الدولي أمرا لا غنى عنه. إن التكلم من على هذا المنبر الرفيع يتيح لنا فرصة متميزة لتوجيه نداء قوي إلى المجتمع الدولي ليس فقط لمرافقتنا خلال المهمة الشاقة للانتقال، ولكن أيضا لتزويدنا بالدعم اللازم من أجل التحقيق الكامل لأهداف التنمية المستدامة.

ولا يزال الحصول على القروض الإنمائية السيليل الوحيد لإعادة إطلاق الاقتصاد العالمي مع الظروف اللازمة للتخفيف

ويجب الأخذ بحقائق تغير المناخ على محمل الجد، إذ لا يزال احتفاء بعض المناطق بسبب الآثار الضارة للتدهور البيئي ممكنا. وعلى الرغم من أن هذه المسائل لا تستثني أي بلد أو منطقة، ينبغي التشديد على أن الوضع في الدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر مدعاة للقلق ويستحق مزيدا من الاهتمام.

وبلدي اتحاد جزر القمر هو أحد تلك الدول الصغيرة المعرضة للتهديدات المناخية. وبالتالي يجب علينا أن نواصل التصدي لها. وفي نيسان/أبريل عصف إعصار كينيث بجزرنا. ودمر حوالي ٨٠ في المائة من الإنتاج الزراعي علاوة على الطرق والمئات من المدارس والمستشفيات والمنازل والأجهزة القسري وتسبب في تشريد أكثر من ٤٠ ٠٠٠ شخص من السكان البالغ عددهم حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ مواطن. وكان هناك دعم داخلي وخارجي كبير للتصدي لهذا الوضع. وبالنيابة عن شعب جزر القمر وحكومتها، وبالأسالة عن نفسي، أود أن أشكر مرة أخرى البلدان الشقيقة والصديقة والمؤسسات الشريكة لجزر القمر على إبداء التضامن المثالي خلال الأيام التي تلت المأساة مباشرة.

وعلى الصعيد الوطني أبدت جميع شرائح السكان بمن فيها موظفو الخدمة المدنية، فضلا عن القطاع الخاص، تضامنا مثاليا وقدمت الدعم المتعدد الأوجه للمعوزين. وبطبيعة الحال، ستكون عملية الإعمار طويلة وصعبة. وبالتالي، فإننا نعول أيضا على التضامن الدولي لمساعدة ضحايا الكارثة.

وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضا، مثل غيرها من كثير من الدول، تحديات خطيرة أخرى مثل القرصنة البحرية والاتجار بالبشر في عرض البحر والاتجار بالمخدرات والصيد غير المشروع ونهب الموارد الأخرى في البحر. وترحب حكومة بلدي وتنضم إلى جميع المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى مكافحة الأفعال البربرية التي تهدد سلامة وأمن سكان بلداننا دون هوادة. ويجب علينا، بالتعاون مع مختلف الشركاء، تكثيف

مهاراته الشخصية والمهنية ستسهم في نجاح عملنا. وأود أن أشيد بسلفه على إدارتها الفعالة لأعمال الدورة الثالثة والسبعين. وأود أن أعرب عن خالص الشكر لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش ومختلف الأفرقة التي يقودها في الجهود التي تبذل يوميا لخدمة المنظمة التي تواجه تحديات متزايدة تجعل من عملها أكثر تعقيدا من ذي قبل.

وحين أنشئت منظمنا، سعى الآباء المؤسسون إلى صون السلام والأمن الدوليين عن طريق نزع السلاح التدريجي وتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه للشعوب من خلال المساعدة المتبادلة بين الأمم. وانقضت عدة عقود منذ ذلك الحين. وقدمت التزامات واتخذت إجراءات لتحقيق الأهداف المحددة قبل أكثر من ٧٠ عاما. واليوم لا بد من الإقرار بأنه علاوة على تلك الأهداف الأولية فرضت مسائل وتحديات جديدة نفسها على عالمنا تتطلب منا نحن الزعماء جميعا مراجعة سياساتنا واستراتيجياتنا وكفالة تحقيق الأهداف التي سعى إليها أسلافنا للأجيال الحاضرة والمقبلة بإنشاء هذه المنظمة.

وأود الإشارة إلى بعض أحداث الاستراتيجيات فحسب. وأثار مؤتمر قمة الألفية الذي عقد في عام ٢٠٠٠ كثيرا من الآمال في القضاء على الفقر ويزوغ شمس عالم أفضل وأكثر أمانا سواء كان ذلك سياسيا أم اجتماعيا أم اقتصاديا. وحينئذ تعززت الأهداف الإنمائية للألفية بالمالكية العالمية التي تبشر بمستقبل أفضل لشعوبنا. وتعد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ منصة مثالية للالتزام الجماعي، ويمكننا الاعتماد عليها في عملنا في مجال التنمية. وبعتماد أهداف التنمية المستدامة أخذت الأمم المتحدة بعين الاعتبار جميع الأبعاد والعناصر ذات الصلة بالتنمية بمعناها الأوسع فضلا عن بقاء الجنس البشري. وفي هذا الصدد تولى اتحاد جزر القمر زمام أهداف التنمية المستدامة من جميع جوانبها.

الدولي إلى تقديم الدعم لنا في هذه العملية لكي تكون شفافة وذات مصداقية.

وعلاوة على مؤشرات النضج السياسي لشعب جزر القمر، عززت الانتخابات أيضا سياسة الانفتاح التي ما برحت أدعو إليها وأقودها دائما. وأدت كذلك إلى المساواة بين الجنسين بوصفها أحد الأسباب التي أوصل الدعوة إليها بلا هوادة. وفي مواجهة المهمة المباشرة والنييلة المتمثلة في تخطيط مستقبل اتحاد جزر القمر، قررت أن أبذل قصارى الجهود لتعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي اللذين بدوئهما ستذهب جهود النمو المتوازن سدى.

وقد اتخذت تدابير لتهدئة التوترات الاجتماعية التي أدت بشكل خاص إلى العفو على العديد من السجناء الذين حكم عليهم بالسجن لعقود أو حتى بالسجن المؤبد، ومعظمهم شارك في أعمال ضد أمن الدولة. وما زلت مقتنعا بأن أبناء جزر القمر، المتحدين والمتضامنين فيما بينهم، سيتمكنوا من تعزيز المكاسب التي تحققت في مجال الأمن لجعل بلدنا ملاذا للسلام ومكانا لطيفا للعيش فيه.

وبالتالي، سيكون بمقدور شعب جزر القمر البناء والازدهار على أساس إعادة التصنيف التي قام بها البنك الدولي مؤخرا، حيث انتقل وضع اتحاد جزر القمر من أقل البلدان نموا إلى بلد متوسط الدخل. إضافة إلى ذلك، وإذ نتوجه بالشكر إلى مختلف شركائنا على دعمهم المستمر، أود أن أوجه نداء حارا إلى المجتمع الدولي بأسره لتقديم المزيد من الدعم لنا، لا سيما في تنظيم مؤتمر وكالات التمويل والجهات المانحة لصالح بلدي، الذي سيعقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر، مرة أخرى، رئيس الجمهورية الفرنسية، فخامة السيد إيمانويل ماكرون، على رعايته الكريمة للمؤتمر وعرضه استضافته في العاصمة الفرنسية. واسمحوا لي أيضا أن أشكر، مقدما،

الإجراءات الوقائية لأجل حماية سكان بلداننا. وفي هذا الصدد، فهل نحن بحاجة إلى القول بأنه يجب أن تكون هذه الإجراءات جماعية ومنسقة وذا نطاق عالمي، ما دمنا نعلم أنه لا يمكن التصدي للتحديات العالمية إلا باستجابات عالمية.

ويتناول موضوع دورتنا أيضا مسألة رئيسية - التعليم الجيد. وفي المستقبل لن يكون قادة بلداننا إلا على النحو الذي نقرره لهم. فشباب اليوم - قادة الغد - يتطلعون إلينا ولهم الحق في التعليم الجيد الذي يؤهلهم لأن يكونوا قادة ذوي شأن لبلداننا. ويجب علينا أن نتابع تنفيذ هذه التوصيات لكي نعطي معنى للالتزامات المشتركة تجاه شبابنا. وفي هذا الصدد، فإن بوسع قيادة الشباب للأعمال أن تؤدي دورا في التنمية الاقتصادية وإيجاد فرص العمل، خاصة وأن الكثير من الشباب ينظرون اليوم إلى تلك الأعمال الرائدة باعتبارها خيارا مجديا وجذابا بالنظر إلى قلة فرص العمل. وبذلك يمكننا الحيلولة دون وقوع الشريحة الضعيفة من السكان فريسة للوحوش والمتطرفين بجميع أنواعهم. وأود الآن أن أبلغ الجمعية بالتطورات الجديدة في بلدي اتحاد جزر القمر منذ دورتنا الأخيرة، حيث أبلغت الجمعية العامة من على هذه المنصة بالأحداث الرئيسية التي شكلت نقطة تحول حاسمة في السياق الاجتماعي والاقتصادي في بلدنا (انظر A/73/PV.11). وبناء على مبادرة المجتمع المدني أفضت المؤتمرات الوطنية إلى إجراء الاستفتاء وإصلاحات دستورية. وكما أعلنت، فقد قلصت فترة ولايتي وأجريت انتخابات مبكرة لاختيار رئيس الاتحاد وحكام الجزر. وانتخبتني مرة أخرى شعب جزر القمر بنسبة ٥٩ في المائة من الأصوات. وأتوجه إليهم بخالص الشكر على ذلك.

وانتخبت لأول مرة في تاريخ جزر القمر امرأة لرئاسة جزيرة انغازيما، وهي أكبر الجزر الأربع. وإكمال العملية الانتخابية، فإننا نواصل التحضير لإجراء انتخابات تشريعية حرة وشفافة في كانون الثاني/يناير. ولذلك، أدعو مرة أخرى شركاءنا في المجتمع

على ثقة بأن مجلس الأمن سيعجل بتسوية هذه المسألة. كما أن اتحاد جزر القمر يتابع التطورات في السودان باهتمام. لذلك، يرحب شعب جزر القمر وحكومتها بالتقدم المحرز مؤخرا بشأن الحالة السياسية في السودان، ويحذونا أمل وطيد في أن يستعيد هذا البلد الشقيق استقراره قريبا لصالح الشعب السوداني وأفريقيا ككل.

كما أتوجه بأفكاري إلى جميع الشعوب التي تعيش تحت تهديد الإرهاب والذين لا يمكن تصور أي تنمية لهم في سياق الهجمات الدائمة. ومرة أخرى، أناشد الجميع تجنب الخلط الخطير بين الإسلام والإرهاب، لأن الإرهابيين ليسوا مسلمين أو كاثوليك أو يهودا أو روحانيين. فالإرهابيون ليسوا إلا إرهابيين وهمجيين، يتحدثون جميع الأديان ويسخرون من جميع الحضارات. والأمم المتحدة ترى أن مهامها تتضاعف مع كل تحد جديد ينشأ في العالم. ويجب أن تكون المنظمة قادرة على معالجتها. الموارد البشرية والمالية ضرورية. ولكن، قبل كل شيء، فهي تحتاج أيضا إلى نهج جديد من أجل التصدي لتلك التحديات. يجب إصلاح أجهزتها الرئيسية، لا سيما مجلس الأمن، بهدف تجديدها وإقامة عالمية حقة في أعرق منظمة في العالم، إلا وهي الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس اتحاد جزر القمر على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد أزالي أسوماني، رئيس اتحاد جزر القمر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ليونيل روين أبنغيميا، رئيس جمهورية ناورو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ناورو.

اصطحب السيد ليونيل روين أبنغيميا، رئيس جمهورية ناورو، إلى قاعة الجمعية العامة.

كل الذين سيدعمون، بروح من التضامن، اتحاد جزر القمر بهذه الطريقة.

وعلى الصعيد الوطني أيضا، شهدت الجمعية العامة دائما التزام الحكومات المتعاقبة في بلدي بإيجاد حل عادل، وفقا للقانون الدولي، لمشكلة جزيرة مايوت القمرية الشائكة. في الواقع، وعلى الرغم من هذا النزاع غير السار بين بلدان صديقة، إلا أن الجانبين، لحسن الحظ، تجمعهما إرادة سياسية للتقارب والتزام مشترك. والتوقيع، في تموز/يوليه الماضي، خلال زيارة رسمية قمت بها إلى باريس، على اتفاقية شراكة إيطارية جديدة تشمل العديد من المجالات الحيوية، يعزز هذه الرغبة لدى كلا الجانبين. ولن يكون تعزيز المجتمعات المسالمة والنزيهة فعالا إلا إذا وفرنا الوسائل الضرورية للحد من عدم المساواة بجميع أشكاله. وبناء على ذلك، وبغية معالجة المشاكل العالمية على نحو أفضل، من الضروري تسخير الزخم بكل تأكيد. مع ذلك، فإن مراعاة التفاوت في قدرات الأطراف المختلفة عنصر أساسي لا يغيب عن البال.

وفي هذا السياق، لا يمكنني إغلاق هذا الفصل دون الإشارة إلى الحالة في الشرق الأدنى والأوسط، لا سيما في سوريا واليمن، مع الإشارة بشكل خاص إلى الشعب الفلسطيني الشقيق، وكذلك الشعوب الأخرى التي لا تزال، حتى اليوم، محرومة من أبسط حقوقها الأساسية. واسمحوا لي أن أقول إن الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع لفلسطين والقمع الوحشي للشعب الفلسطيني يغذي التطرف لدى جميع الأطراف. لذلك، فقد حان الوقت للجمعية العامة، تماما كما سعت إلى وجود إسرائيل، من أجل استعادة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير من خلال إقامة دولة فلسطينية تعيش في سلام مع دولة إسرائيل، والقدس الشرقية عاصمة لها.

وجزر القمر تود أن تؤكد من جديد التزامها الثابت بالحل النهائي لمسألة الصحراء المغربية، برعاية منظمنا المرموقة. ونحن

ناورو ليتخلفوا عن الركب، وهم متعطشون للتحسينات في نوعية حياتهم. إن الأولوية القصوى لإدارتي هي إعادة ما فقده الشعب واستعادة ما أخذه منه والوفاء بالوعود التي ظلت حبرا على ورق لفترة أطول مما ينبغي. وإنني على ثقة بأن حكومتي ستنجح حيث تعثرت سابقاً وذلك بالعمل مع شركائنا لتحقيق أهدافنا للتنمية المستدامة. وقد بدأ بالفعل عمل هام يبشر بتحويل بلدنا بطرق مجدية.

ويعمضي العمل الإنشائي قدماً في تحديث مينائنا الرئيسي، الذي يعد بتوفير مستوى أفضل بكثير من الأمن الغذائي والأمن في مجال الطاقة، فضلاً عن إتاحة فرص اقتصادية جديدة للبلد. ويتطلب الترتيب الحالي أن ترسو السفن في عرض البحر، وتُنقل المؤن إلى الشاطئ باستخدام مراكب أصغر حجماً. وهذا الوضع مكلف للغاية، ويمكن للأحوال الجوية غير المتوقعة أن تؤخر وصول شحنات السلع الأساسية لعدة أيام.

وبإمكان الميناء الجديد، الذي يشترك في تمويله الصندوق الأخضر للمناخ ومصرف التنمية الآسيوي وأستراليا وحكومة ناورو، أن يصبح مركزاً للتجارة لجزيرتنا الصغيرة والمحيط الهادئ على نطاق أوسع. وستصبح الخدمات ذات القيمة المضافة لسفن صيد الأسماك والنقل البحري قادرة على الاستمرار في ناورو. وسيصبح الآن من الأسهل على أطقم السفن النزول منها، مما يوفر لأصحاب الأعمال التجارية المحليين المزيد من فرص الأعمال. كما سيفتح الميناء أيضاً أسواقاً جديدة لصادراتنا وييسر إيجاد شركاء تجاريين جدد ومشاريع جديدة، الأمر الذي سيكفل تدفق إيرادات أكثر تنوعاً ويمكن التعويل عليها لفائدة اقتصادنا.

وتقتضي خطتنا المضي قدماً في بناء الميناء بالتوازي مع تطوير المنطقة الداخلية في جزيرتنا. وتوفر المبادرة المسماة بمبادرة الأراضي المرتفعة فرصة تاريخية لبناء قدرتنا على الصمود أمام تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر عن طريق نقل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ليونيل روين أينغيميا، رئيس جمهورية ناورو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أينغيميا (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أكون في هذه القاعة لافتتاح الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة. وباسم جمهورية ناورو، أود أن أهنئ فخامة السيد تيجاني محمد باندي على توليه رئاسة الجمعية العامة مؤخرًا. وأود أن أؤكد له تعاون وفدي الكامل ودعمه وهو ويوجه عملنا الهام خلال هذه الدورة. وأود أيضاً أن أشكر معالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوزا غارسيس على عملها الاستثنائي كرئيسة منتبهة ولايتها.

وبما أن هذه المرة الأولى التي أحضر فيها أمام هذه الهيئة كرئيس لناورو، أود أن أنوه بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأن أشيد به لرحلته إلى المحيط الهادئ مؤخرًا. وآمل أن تكون هذه الزيارة الأولى من عدة زيارات إلى منطقتنا، حيث تسعى الأمم المتحدة جاهدة لتصبح أكثر استجابة لاحتياجات الأصغر والأضعف.

لقد طرح الأمين العام علينا مسألة مهمة للغاية في خطابه الافتتاحي: عندما أشار إلى عالم يعمه القلق، فالعديد من الناس يخافون من أن يتخلفوا عن الركب، وتساءل: هل يثقون في أننا، كقادة، سنولي الناس الأولوية؟ (A/72/PV.3، ص 10). لم يكن مجرد سؤال، لقد كان تذكرة مؤثرة بأننا نجتمع كخدام للشعوب فحسب. وينبغي أن تشكل كلماته تحدياً لنا جميعاً لبناء حكومة أكثر إنصافاً واستجابة في الداخل ونظاماً متعدد الأطراف أكثر إنصافاً هنا في الأمم المتحدة.

ويتردد تحدي الأمين العام بقوة في ناورو، حيث أجرينا في الشهر الماضي انتخابات شهدت تغيير أكثر من نصف المقاعد في البرلمان. وتكلم شعب ناورو بصوت عال وواضح مطالباً بالتغيير. وفي الواقع، بعد الانهيار الاقتصادي الذي أعقبه سنوات عديدة من الركود، تم التخلي عن الكثير جداً من مواطني

ناورو للتصدي للتحديات والقضايا التي نواجهها، بغية وضع نظام تعليم جيد يوفر لجميع المتعلمين، الشباب منهم والكبار، قدرات ليصبحوا منتجين اقتصادياً ولتطوير سبل العيش المستدامة وتعزيز الرفاه الفردي. بل والأهم من ذلك أن المناهج ستبنى لغة ناورو وثقافتها وتقاليدها.

ومن المهم بنفس القدر لسلامة الأمة أن يتمتع السكان بصحة جيدة. وتعاني ناورو من أعلى معدلات الإصابة بالأمراض غير المعدية في العالم. فقد أودى السكري بحياة عدد كبير جداً من أصدقائي وأفراد أسرتي. ومن ضمن الأسباب المؤدية إلى هذا الوضع السعر الفلكي للفواكه والخضروات الطازجة في الجزيرة، حيث قد تصل تكلفة أبسط منتج زراعي إلى ١٦ دولاراً للكيلوغرام الواحد. إن إمدادات المياه لدينا لا تستوفي معايير منظمة الصحة العالمية، ونحن بحاجة إلى تحديث مرافقنا الصحية وتحسينها ضد تغير المناخ. إننا نخسر أحياءنا وخبراتهم. ونخسر تاريخنا. وسوف نطلب المساعدة المتعددة الأطراف، وإلا فإننا نخاطر بخسارة مستقبلنا أيضاً.

إن أزمة المناخ هي من التحديات الأخرى في الأجلين المتوسط والطويل، وهذا هو السبب في أن الإجراءات المتعلقة بالمناخ ما فتئت مدججة إدماجاً كاملاً في استراتيجيتنا الإنمائية. إننا نأخذ التزامنا الدولي بالحد من الانبعاثات على محمل الجد، ولكن نظراً لكوننا من البلدان الصغيرة والضعيفة، يجب أن تكون أولويتنا القصوى هي القدرة على الصمود. وتقع ناورو بالفعل في منطقة معرضة للجفاف من المحيط الهادئ، ومن المتوقع أن يزداد تواتر حالات الجفاف في المستقبل. ولذا فإن تحسين أمن المياه في بلدنا من الأولويات الرئيسية. ولا يوجد لدينا حالياً نظام توزيع حديث، لذلك نعتمد على الشاحنات لإمداد الخزانات الميدانية بالمياه. ويمكن لتركيب صهاريج جديدة وشراء شاحنات إضافية أن يُحسّن الحالة على المدى القصير، غير أن الأولوية يجب أن

المساكن والهياكل الأساسية الحيوية بعيداً عن المناطق الساحلية السريعة التأثر. وهناك مساحة تعادل ٨٠ في المائة من جزيرتنا، أي أعالي الجزيرة، ترتفع بمقدار عدة أمتار فوق سطح البحر وهي غير مستغلة، ما يوفر أرضية عذراء حقيقية لإعادة تحيّل الاستدامة على الجزر الصغيرة. إننا في المراحل الأولى من وضع مخطط رئيسي، نتطلع إلى تقاسمه مع شركائنا الملتزمين في المستقبل القريب.

إن المنشأة المرفئية الجديدة ومبادرة الأراضي المرتفعة، إلى جانب الدفعة القوية نحو اعتماد مصادر الطاقة المتجددة وتحقيق الكفاءة، تشكل الركائز الرئيسية لاستراتيجية التنمية المستدامة التي تنطوي على إمكانية خلق فرص عمل جيدة، وإيجاد مصادر دخل جديدة، وتحسين الحالة المالية بشكل جذري. والأهم من ذلك أن هذه الجهود ستتيح في نهاية المطاف ثروة من الفرص الجديدة لشبابنا، وهو الأمر الذي فقد في ناورو طوال جيل.

إن الإمكانيات الإيجابية في ناورو كبيرة، ولكن لا تزال هناك بعض العوائق المقلقة التي تعترض الاستفادة الكاملة منها. وفي مستهل هذا العام، قدّمت ناورو استعراضها الوطني الطوعي الأول خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وساعدت عملية الاستعراض الوطني الطوعي على تركيز الاهتمام على الثغرات والتحديات الرئيسية القائمة في تنفيذ استراتيجياتنا الوطنية. وبرزت الصحة والتعليم بوصفهما مجالين من المجالات التي تتطلب اهتماماً عاجلاً.

وقد أبرز رئيس الجمعية العامة التعليم بوصفه عنصراً رئيسياً في رؤية هذه الدورة للجمعية العامة؛ والأمر كذلك أيضاً بالنسبة لبلدي. إن استبقاء المعلمين هو من التحديات المستمرة، وقد ارتفع معدل التغيب غير المبرر للطلبة عن المدارس إلى مستويات تندر بالخطر. كما أن عدم وجود فرص عمل جيدة تتطلب شهادات دراسية قد دفع ببعض الأسر إلى التشكيك في قيمة التعليم الجيد. ولذلك فسأدعو إلى استعراض نظام التعليم في

الدول، الأمر الذي يُبرز الظروف الخاصة والتحديات الإنمائية. وبوصفنا من الدول الجزرية الصغيرة النامية، فقد دعونا دائماً إلى إقامة شراكات حقيقية ودائمة. إن الشراكات هي بالتأكيد جزء من الحل، ولكن من الضروري تعميمها وتصميمها خصيصاً وجعلها مواتية للدول الجزرية الصغيرة النامية. إن المساواة في المعاملة بين الجميع لا تعني معاملة عادلة، ولهذا نواصل التشديد على الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ونشيد بالجهود التي يبذلها الأمين العام في زيادة إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتكون أكثر فعالية وملائمة للغرض. ويوجه الاستعراض الذي أجره مؤخراً المكتب المتعدد الأقطار الاهتمام بصورة خاصة إلى الجزر الصغيرة، بما في ذلك إنشاء المكتب المتعدد الأقطار في شمال المحيط الهادئ. وهذا أمر قد طال انتظاره في منطقتنا دون الإقليمية، وهو خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح نحو كفاءة مشاركة قطرية أطول أجلاً للعمل على استدامة تنمية القدرات المؤسسية. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع الأمم المتحدة وشركائنا الإنمائيين في تشكيل المستقبل الذي نريده - مستقبل يصمد أمام المخاطر ويكون لأطفالنا نصيب فيه.

وكما سبق الذكر، تتخذ ناورو إجراءات وطنية طموحة جداً للتصدي لتغير المناخ، وعلى الرغم من وجود جيوب مماثلة من الأنشطة حول العالم، فإن المحصلة النهائية دون أهدافنا المنصوص عليها في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ بشروط بعيد. وبعد عقود من التراجع والتأخير، بات العديد من الآثار الخطيرة حالياً أمراً لا يمكن تجنبه، وهي جميعاً آثار تم تناولها على النحو الملائم في التقرير الخاص للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، المعنون "الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية".

في الدول الجزرية الصغيرة النامية الكثير من تلك الآثار موجودة معنا منذ فترة من الزمن. سيكون تغير المناخ التحدي الأمني المميز لهذا القرن، والذي يتطلب تصدياً متعدد الأطراف

تكون لتكوين شبكة للمياه والمجاري، على النحو المتوخى في المخطط العام للمياه والصرف الصحي في ناورو.

إن القضاء على الفقر وتحسين طريقة حياتنا يدوران أيضاً حول تنمية إمدادات الطاقة المستدامة. ويستنزف استيراد الوقود الأحفوري بصورة هائلة خزانتنا الوطنية. ولذا يسرني أن أعلن أن تقدماً كبيراً قد أُحرز في تحقيق هدفنا المتمثل في توليد ٥٠ في المائة من الطاقة التي نحتاج إليها من الطاقة الشمسية بحلول عام ٢٠٢٠. وهذا عمل فذ لجزيرتنا الصغيرة، ولا بد أن أعزو نجاحه إلى التعاون مع شركائنا في التنمية وهم: الإمارات العربية المتحدة ونيوزيلندا والاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية الآسيوي، الذين أود أن أثنوهم جميعاً. وأشكرهم شكراً جزيلاً.

إن البلدان الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك ناورو، تعتمد اعتماداً كبيراً على الموارد البحرية في معيشتها وتنميتها الاقتصادية. وتبلغ قيمة مصائد سمك التونة ٦ بلايين دولار سنوياً، وهي واحدة من أفضل مصائد الأسماك إدارة في العالم. وأعزو هذا النجاح لمنظمتنا الحائزة على جائزة - وهي منظمة الأطراف في اتفاق ناورو بشأن التعاون في إدارة مصائد الأسماك ذات المصلحة المشتركة - وتضافر جهود وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جماعة المحيط الهادئ. ولا بد لي أيضاً من الاعتراف بمساهمات الأفاضل من الرجال والنساء في اتفاق ناورو والبلدان الأعضاء فيه، الذين كانت جهودهم حثيثة ورؤيتهم جريئة. بيد أن مصيد الأسماك هذا، تعبيراً عن القلق، من المتوقع أن يتفرق ويختفي من مياه وأقاليم البلدان التسعة الأعضاء في اتفاق ناورو في المستقبل غير البعيد - وهذا أثر آخر لأزمة المناخ. ولا يشكل ارتفاع مستوى سطح البحر خطراً وجودياً على جزيرتنا الصغيرة المنخفضة فقط. فتغير المناخ يهدد أيضاً بكارثة اقتصادية إذا اختفت مصائد سمك التونة.

وفيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، لدينا خطة مفيدة جداً لتحسين جهودنا في مسار إجراءات العمل المعجل لهذه

أن نتصدى لها جميعاً. فالصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم يشكل تهديداً كبيراً وحسائر جسيمة لاقتصادنا الصغير. هذه القضايا منصوص عليها في الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، وتطلع في هذا الصدد إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمحيطات في البرتغال في عام ٢٠٢٠.

إن حكومتي مصممة على تقديم أكثر مما تلقاه وتلتزم بأن تكون نصيرة للضعفاء والمستضعفين ومن لا صوت لهم، فلا تأخذ منهم شيئاً بل تمنحهم نظاماً تعليمياً أفضل ونظام رعاية صحية أفضل وموارد طاقة متجددة، بينما تساعد على تمكينهم من التوجه نحو مستقبل مفعم بالأمل ولكن لا يمكن التنبؤ به. وبينما لا يمكننا بناء ذلك المستقبل الأفضل وحدنا فإننا نتطلع إلى إقامة ما نحتاجه من شراكات قوية ونظام متين متعدد الأطراف. وأنا أدرك تمام الإدراك التحديات التي نواجهها بوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية في المحيط الهادئ، لكن بوسعي أن أرى الفرص الكبيرة التي أصبحت الآن في متناول أيدينا. وأود هنا أن أذكر بكلمات الأمين العام، عندما قال عند افتتاح المناقشة العامة (المرجع نفسه)، ”فنحن القادة يجب أن ننجز من أجل الشعوب“. بارك الله في جمهورية ناورو وبارك الله في الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية ناورو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد ليونيل روين اينغيميا، رئيس جمهورية ناورو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ديفيد بانويلو، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة ورئيس حكومتها

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة ورئيس حكومتها.

ويقدر مماثل من القوة. ولهذا السبب تؤيد ناورو اقتراح الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بتعيين ممثل خاص للأمم المتحدة معني بالمناخ والأمن، والذي يجب أن يبدأ عمله بتقييم قدرة الأمم المتحدة على التصدي للكوارث المناخية.

لا يكفي إعلان فضائل تعددية الأطراف ما لم نعزز الالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة للمواطنين في كل مكان. التنمية ليست مستدامة ما لم تكن عادلة وشاملة. لذلك ندعو الأمم المتحدة إلى احتضان الشركاء الراغبين والقادرين مثل تايوان في مساعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن تايوان مستعدة لتبادل الخبرات التي اكتسبتها في بلوغ مستوى نجاحها مع الدول الشريكة لها، بما في ذلك ناورو. ففي عام ٢٠١٨ وحده، نفذت تايوان مشاريع إنمائية في مختلف مجالات أهداف التنمية المستدامة.

لقد حان الوقت لأن تلتزم الأمم المتحدة بالمثل العليا التي تتبناها. وأود في هذا الصدد أن أشكر حكومة كوبا على تعزيزها للقطاع الصحي في بلدي من خلال نشر لواء طبي تابع لها وذي كفاءة عالية. ورغم أن هذا اللواء ينقذ الأرواح في ناورو إلا أن أهل بلده ما زالوا يتعرضون لمعاناة شديدة وغير عادلة في ظل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا طوال ما يقرب من ستة عقود. إننا ندعو الولايات المتحدة إلى عدم إغفال شعب كوبا الطيب، والذي يتضرر من جراء جزاءاتها.

إن عمل لجنة القانون الدولي بشأن موضوع ارتفاع مستوى سطح البحر فيما يتعلق بالقانون الدولي يتسم بأهمية واهتمام بالغين بالنسبة لمنطقة المحيط الهادئ. فالمسائل المتعلقة بخطوط الأساس ومستوى أسطح البحار الآخذ في الارتفاع هي مسائل حاسمة، ونعتقد أنه من مصلحة جميع الدول النظر بجدية في ما ينجم عن ارتفاع مستوى سطح البحر من آثار على سبل معيشة شعوبها. وضمان أمن محيطاتنا هو مشكلة أخرى يجب

بناءة وتقدمية. وفي الوقت نفسه، أصبحت موجات الحر المحطمة للأرقام القياسية وحرائق الغابات والمد الهائل والكوارث الطبيعية المذهلة تعم أنحاء كثيرة من العالم. لقد بلغت الأزمات البيئية على وجه الخصوص نطاقاً وحجماً لم يسبق لهما مثيل في تاريخ البشرية. وأصبح عالمنا معقداً، وبيئتنا تتغير، وأصبحت تحدياتنا أكثر صعوبة.

تظل ميكرونيزيا ملتزمة بأن تقدم للآخرين ما نسعى إلى نيله من كل بلد - أي السلام والتعاون والصداقة والحب في تجربتنا الإنسانية المشتركة. نحن ثابتون في إيماننا بعدم وجود قوة أكبر من احترام البشر الآخرين والتعاطف معهم. ومن خلال هذا الإيمان الثابت نحن ملتزمون بالوحدة العالمية في الأمم المتحدة، وأنشد الجميع هنا أن يُظهروا أننا متحدون في تصدينا لتحدياتنا.

كما نعلم جميعاً، مرت ٢٢ سنة على اعتماد بروتوكول كيوتو وأربع سنوات على اعتماد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. هذان الاتفاقان لهما أهمية قصوى بالنسبة لنا، نحن الدول الجزرية الصغيرة النامية، من منطلق الحس السليم وكمسألة بقاء. إن تغير المناخ وآثاره ومخاطره بعيدة المدى على مستقبل الدول الجزرية الصغيرة النامية هي بالنسبة لنا أمر لا يُحتمل. إن الذين ينتمون منا إلى الجزر المرجانية المنخفضة والمناطق الساحلية عبر المحيط الهادئ يعيشون واقع تغير المناخ. لقد أصبح ذلك الواقع كابوساً. وتبين النداءات والمناشدات التي أُطلقت من هذا المنبر، ولا سيما التي أطلقها قادة الدول الجزرية الصغيرة النامية، مدى الشعور بالجزع الذي ينتاب شعوبنا التي تعيش في الخطوط الأمامية لتغير المناخ، إزاء أثره على كوكبنا، وعلى مصير الأجيال الحالية والمقبلة. وأرى أن الأعمال أصدق أبناء من الأقوال، وقد أحررت مواطني بلدي أن أعمالنا اليوم بالغة الأهمية لرخاء بلدنا في المستقبل. وعلى نفس المنوال، تعد الأعمال التي يقوم بها العالم اليوم في غاية الأهمية لرخائنا العالمي غداً. إن تغير المناخ

اصطحب السيد ديفيد بانويلو، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة ورئيس حكومتها، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ديفيد بانويلو، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة ورئيس حكومتها، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بانويلو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنيئ الرئيس، السيد تيجاني محمد باندي من نيجيريا، على انتخابه لقيادة الجمعية العامة في هذه الدورة. كما أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على دوره المحوري في حشد العالم لمكافحة تغير المناخ والتصدي لتحديات مجتمعتنا العالمي. يشرفني ويسرني بشكل خاص أن أخاطب الجمعية بالنيابة عن شعب ولايات ميكرونيزيا الموحدة، والذي أحمل إليكم تحياته الحارة. بوصف بلدي دولة ذات سيادة، فإنه يقدر كثيراً هذه الفرصة التي تمكنه من التواصل مع كل أمة محبة للسلام في العالم ممثلة هنا اليوم.

إننا في مفترق طرق حرج. فالتحديات التي نواجهها بشكل جماعي كمجتمع عالمي لم يسبق لها مثيل. والجمعية، باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة، يجب أن تكون مبتكرة ومستعدة للتكيف مع الحقائق والقضايا الناشئة التي تواجهنا. بالنسبة إلى ميكرونيزيا - وقد يكون هذا هو الحال بالنسبة لمعظم الدول الأعضاء - فإن زيادة تعزيز دور الأمم المتحدة في العلاقات الدولية أمر حتمي ولا غنى عنه. إن دور الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والاستقرار في جميع أنحاء العالم هو دور حيوي أكثر من أي وقت مضى، حيث يجد العالم نفسه بشكل متزايد يتعامل مع صراعات وحروب ولاجئين فارين وإغلاق للحدود. تنغلق دول كثيرة على أنفسها من منطلق اعتقاد خاطئ بأن الوحدة العالمية تقوض السيادة الوطنية. ومن الأساوي أن المجتمعات الأفقر والأضعف في العالم غالباً ما تكون تحت رحمة الذين بوسعهم إجراء تغييرات

درجة مئوية بحسب التقرير الخاص للفرق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وقد دخل التعديل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير، ونحن نشجع المجتمع الدولي على وضع ذلك العنصر البالغ الأهمية في مكافحة تغير المناخ موضع التنفيذ.

وعلاوة على ذلك، فمن خلال التشريعات التي سنتها الدولة نضع حظرا على معظم أشكال البلاستيك، ومن ثم نحد من بصمتنا الكربونية، فضلا عن القانون الوطني المقترح الذي يهدف إلى حظر استيراد المواد البلاستيكية على نطاق البلد. وتجري ميكرونيزيا أيضا عملية تحديث لمساهمتها المحددة وطنيا من أجل الحد من غازات الاحتباس الحراري توطئة لتقديمها في العام المقبل. وليست تلك سوى بعض المبادرات التي يعكف عليها بلدنا بغية اتخاذ إجراءات اليوم من أجل ازدهار بيئتنا العالمية في المستقبل. ونشجع شركاءنا على الانضمام إلينا في هذه الجهود، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم اللازم.

وأحث منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك وربما هو الأهم، مجلس الأمن، على تكثيف التصدي لتغير المناخ بوصفه جزءا لا يتجزأ من عمله. ويجب على المجلس أن يتجاوز ولاياته التقليدية، ويتناول الآثار الأمنية لتغير المناخ، التي تشكل أكبر مسألة أمنية واحدة يواجهها العالم في الوقت الحاضر، وتؤثر على كل واحد منا. لقد اعتمدت الجمعية العامة مؤخرا القرار ٣٣٢/٧٣ الذي يدعو إلى زيادة الدعم والتعاون مع بلدان جزر المحيط الهادئ، وأود أن أمضي بهذا الأمر خطوة أخرى إلى الأمام. لقد أنشئت الأمم المتحدة للحيلولة دون اندلاع حرب عالمية ثالثة محتملة أو بعض الكوارث الأخرى من صنع الإنسان. ونحن حاليا في حرب ضد تغير المناخ، وهي حرب يمكن للبشرية كسبها إذا اعترفتنا أولا بالتهديد الوجودي الذي تشكله، وإن كان مجلس الأمن سينظر إليها على هذا النحو، لأنها في الواقع تهديد أمني.

أمر حقيقي، ويجب علينا جميعا أن نتخذ الإجراءات اللازمة لضمان بقائنا.

وبينما تتصدى ميكرونيزيا لتهديد وجودها الذي يشكله تغير المناخ، نود الإشارة إلى أن من المستحيل التصدي له دون حماية المحيط، أكبر بالوعة كربون في العالم. وقد أقمنا شراكة مع تحالف الرخاء الأزرق لوضع خطة مكانية بحرية مناخية ذكية، شاملة، في منطقتنا الاقتصادية الخالصة. وستزيد تلك الشراكة من تعزيز قدرتنا الوطنية على حفظ الموارد البحرية والنظم الإيكولوجية، بما في ذلك من خلال إنشاء مناطق بحرية محمية في ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من منطقتنا الاقتصادية الخالصة. وستكون تغطية المناطق المحمية البحرية من بين أكبرها في العالم. وميكرونيزيا ملتزمة أيضا بتعزيز رصد ومراقبة أنشطة صيد الأسماك من خلال تكنولوجيا تحديات الشفافية المتعلقة بأسماك التونة، بالشراكة مع منظمة حفظ الطبيعة. وتنفذ المبادرة رسدا إلكترونيا في مصائد أسماك التونة بحيث تبلغ هدف تغطية الشفافية بنسبة ١٠٠ في المائة عام ٢٠٢٣.

وقبل بضع سنوات، سنت ميكرونيزيا قانونا وطنيا ألزم جميع القطاعات في الحكومة الوطنية بتعميم تغير المناخ في جميع سياساتها وخطط عملها. وتعد جهود التعميم الجارية الأولى من نوعها بالنسبة لبلدان جزر المحيط الهادئ، وهي تؤكد التزامنا بالتصدي لتغير المناخ من جميع جوانبه. ومن نتائج ذلك بدء استخدام الطاقة الشمسية على نطاق واسع في مختلف القطاعات العامة والاقتصادية في جميع أنحاء ميكرونيزيا. وبالإضافة إلى ذلك، ناصرت ميكرونيزيا التفاوض واعتماد تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون بغية التخلص التدريجي من إنتاج واستهلاك مركبات الهيدروفلوروكربون. ويقول العلماء لنا إن تنفيذ التعديل يمكن أن يؤدي إلى منع ما قدره ٠.٥°C درجات مئوية من الاحترار العالمي، وهو أمر بالغ الأهمية في ضوء النتائج الأخيرة في ظاهرة الاحترار العالمي التي تبلغ ١,٥

وبالاو وجزر مارشال مع الرئيس ترامب في أيار/مايو، وزيارة وزير الخارجية بومبيو إلى ولايات ميكرونيزيا الموحدة في آب/أغسطس، على أن علاقتنا ثابتة، وخاصة، ودائمة، وصادقة. ونحن نتطلع إلى بدء واختتام المفاوضات المتعلقة بالأحكام المنتهية في اتفاقنا بشأن الارتباط الحر.

وفي حين يسعدنا أن نرى الأمم المتحدة تقدر قيمة العضوية العالمية لمعالجة القضايا العالمية، إلا أن حقائق القرن الحادي والعشرين لا تحظى بمعالجة كافية من مجلس الأمن بتشكيله الحالي. ومن أجل تحسين المجلس والتأكد من تمكنه من الاستجابة بفعالية للتحديات الجديدة للعصر الجديد، يجب أن نعمل معا من أجل إصلاحه. لقد حان الوقت لأن يمضي ذلك الإصلاح قدما.

وبينما يجتمع هنا في الأمم المتحدة، من المؤسف حقا أن نشهد مرة أخرى الآثار البعيدة المدى والمروعة الناجمة عن تغير المناخ، مثل الدمار الأخير الذي خلفه الإعصار على شقيقتنا جزر البهاما، الدولة الجزرية الصغيرة النامية. فهو في آخر الأمر يضيء مصداقية على ما حذرت منه الدول الجزرية الصغيرة النامية منذ سنوات عديدة.

ومن الواضح أن الإجراءات الطموحة بشأن تغير المناخ التي تحتاجها الدول الأعضاء على وجه السرعة من شأنها أن تنقذ أشدنا ضعفاً. وأود الإعراب عن مواساتي لحكومة جزر البهاما وشعبها خلال فترة الأزمة الوطنية هذه، كما أعرب لهم عن تضامن ميكرونيزيا وتعازيها.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري الشخصي للأمين العام غوتيريش على الزيارة التي قام بها إلى منطقة المحيط الهادئ هذا العام، لأنه الأمين العام الثاني فقط الذي يقوم بزيارة الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ على مدى قرابة ٧٥ سنة من تاريخ الأمم المتحدة. وقد سلطت زيارته البالغة الأهمية الضوء على أزمة المناخ وتفاقم الأخطار

ويجب أن نتخذ إجراءات جذرية لمكافحة تغير المناخ. وقد يكون من الصعب جدا بالنسبة لنا، ومن المؤلم جدا الانتقال من أسلوب حياة إلى أسلوب آخر، لكننا مدينون للأجيال القادمة في جميع أنحاء العالم - أولئك الذين يتظاهرون في شوارعنا في الخارج، والشباب الذين انضموا إلى الأمين العام خلال مؤتمر قمة العمل المناخي، وجميع السكان الذين يعتمدون علينا لكي نتكلم باسمهم حقا وبشكل مشروع - بأن نفعل ما يجب عمله.

وقد ذكر تقرير صدر مؤخرا عن وزارة الدفاع في الولايات المتحدة أن آثار تغير المناخ مسألة أمن وطني، وتنطوي على آثار محتملة على مهام الوزارة وخططها التشغيلية ومنشآتها. وتتولى الولايات المتحدة الدفاع الشامل بالنسبة للمحليين الشاسعين الجوي والمحيطي للدول المرتبطة ارتباطا حرا، أي، ميكرونيزيا، وبالاو وجزر مارشال. ولئن كانت الولايات المتحدة، وأستراليا، واليابان تعمل بصورة جماعية على توفير السلام والسلامة وحرية الملاحة بصورة شاملة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، فليست هناك مسألة أمنية أكبر من تغير المناخ بالنسبة لقاترتنا الزرقاء في منطقة المحيط الهادئ. إنه تهديد لوجود بلداننا.

وما من أحد بمنأى عن تغير المناخ، حتى أكثر البلدان نموا - ومنها، على سبيل المثال، الولايات المتحدة. ومن أجل التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ أو التقليل منها إلى أدنى حد، استثمرت الولايات المتحدة بلايين الدولارات في المناطق الساحلية مثل فلوريدا، وكاليفورنيا، ونيويورك، وهاواي، على سبيل المثال لا الحصر. فالبلدان الكبيرة ضعيفة أيضا. ولدي ثقة في استعداد مواطني الولايات المتحدة لمواصلة دفع حكومتهم إلى تبني الطاقة المتجددة وجعل تلك الحكومة أكثر تعاطفا مع رؤية المحيط الهادئ الأزرق. ونشجع الولايات المتحدة وغيرها من البلدان المتقدمة النمو الرائدة على مناصرة الكفاح ضد تغير المناخ. إن الولايات المتحدة ومواطنيها أصدقاء حقيقيون لنا وأقرب حليف في علاقتنا الثابتة. ويدل اجتماع رؤساء ميكرونيزيا

وعلمي يراعي، ضمن جملة أمور أخرى، الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية والمعارف التقليدية ذات الصلة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ويجول دون وقوع عبء حفظ الموارد وإدارتها على نحو غير متناسب على عاتق الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وبوصفنا دولة محيطية كبيرة، ثمة مسألة رئيسية تثير قلق بلدي الجزري الصغير بحق وهي سلامة المحيط. فحفظ محيطنا واستخدامه على نحو مستدام يعتبر محركاً رئيسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، والرخاء والاستقرار في بلدنا. وفي هذا الصدد، بوصف قادتنا رعاةً مسؤولين عن منطقة المحيط الهادئ الزرقاء، فقد رحبوا والتزموا بالجهود الرامية إلى القضاء على القمامة البحرية، وشددوا على ضرورة الملحة لتنفيذ خطة عمل القمامة البحرية في منطقة المحيط الهادئ، التي استُهلكت في العام الماضي، مما من شأنه أن يحدث فرقا حقيقياً على صعيد استدامة محيطنا.

إننا دولة محيطية كبيرة. وتتألف منطقتنا الاقتصادية الخالصة من حوالي 3 ملايين كيلومتر مربع، أي ما يعادل ثلث مساحة أستراليا. وتستمدّ ميكرونيزيا ثروتها من المحيط، سواء من خلال أنشطة صيد الأسماك، أو من خلال ثقافتنا التقليدية التي تتيح لنا الاستدلال بالنجوم للإبحار. وبوصف ميكرونيزيا جزءاً من قارة المحيط الهادئ الزرقاء، فإنها ملتزمة بإعلان منتدى جزر المحيط الهادئ لضمان الاستدامة الطويلة الأمد لموارد مصائد الأسماك في المنطقة وقدرتها على البقاء، مع الاعتراف بأهميتها المحورية في رفاه مجتمعاتنا واقتصاداتنا. ومع ذلك، تستلزم أنواع التحديات التي تواجه منطقة المحيط الهادئ تعاوناً دولياً للتصدي للحقائق الصارخة. وتشمل تلك التحديات أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم على نطاق واسع، التي تُتلف الأرصدة السمكية السليمة وتقوض رخاءنا وتنميتنا الاقتصادية. ويتجاهل الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم على نحو

التي تهدد المحيط. كما أود الإشادة به على قيادة قمة العمل المناخي من أجل رفع سقف الطموحات وزيادة العمل بشأن تغير المناخ، الذي يمثل مسألة محورية بالنسبة لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، بل للعالم بأسره. وليست الكوارث المناخية، أو الأزمات، أو حالات الطوارئ، أو التهديدات أو أيًا كانت تسميتها مشكلةً تخص الدول الجزرية الصغيرة النامية، أو أوروبا أو أمريكا فحسب. بل هي مشكلة تخص البشرية جمعاء. فسنعلم معاً على إنقاذ أنفسنا أو سنهلك جميعاً معاً.

وفضلاً عن الأهمية البالغة التي يكتسيها التعاون الوثيق مع شركائنا في التنمية، هناك أيضاً خطوات تكميلية وهامة نشارك فيها من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها على نحو كامل، بما فيها تلك المتعلقة بتغير المناخ والمحيط.

وبوصف ميكرونيزيا دولة محيطية كبيرة، فإنها تبسط سيطرتها على جزء كبير من المحيط الهادئ، وقد حددنا مناطقنا البحرية وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ومع ذلك، سيكون أمراً يدعو إلى السخرية إذا ما أُعيد النظر في مناطقنا البحرية وحقنا فيها أو إذا ما انتُقص منها بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، الذي نعدّ من بين أقل المساهمين في حدوثه. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار لجنة القانون الدولي الصادر في وقت سابق من هذا العام لدراسة موضوع ارتفاع مستوى سطح البحر. وأحث المجتمع الدولي على وضع ممارسات للدول تحترم دوام خطوط الأساس والمناطق البحرية، بغض النظر عن ارتفاع مستوى سطح البحر.

وتشارك ميكرونيزيا بنشاط في المفاوضات الرامية إلى وضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. ونتطلع إلى اختتام تلك المفاوضات بحلول عام 2020 بإبرام اتفاق دائم

اصطُحِب السيد ديفيد بانويلو، الرئيس، ورئيس حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد آرثر بيتر موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي ووزير الدفاع والقائد الأعلى لقوات الدفاع الملاوية وجهاز الشرطة الملاوي.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ملاوي.

اصطُحِب السيد آرثر بيتر موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي ووزير الدفاع والقائد الأعلى لقوات الدفاع الملاوية وجهاز الشرطة الملاوي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد آرثر بيتر موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي ووزير الدفاع والقائد الأعلى لقوات الدفاع الملاوية وجهاز الشرطة الملاوية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موثاريكا (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أهنئ سعادة السيد تيجاني محمد - باندي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وأود أن أؤكد له، وهو أخ لي، دعم وفد بلدي خلال هذه الدورة. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للثناء على معالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على فترة ولايتها بصفقتها رابعة امرأة تتولى رئاسة الجمعية العامة. ويحدوني الأمل في أن يُنتخب المزيد من النساء لهذا المنصب مستقبلاً في سياق السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وأثني على ما قامت به من عمل ممتاز خلال الدورة السابقة. وأود أيضاً أن أعرب عن التعازي لحكومة وشعب فرنسا في وفاة الرئيس الأسبق جاك شيراك. فلترقد روحه في سلام أبدي.

أود أن أبدأ بالاستماع إلى صوت الصمت، صوت أولئك الذين لا يستطيعون الكلام ولكنهم ينتظرون من الجمعية

صارخ قوانيننا الوطنية، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعزم المنطقة على إدارة مواردنا البحرية وحفظها على نحو مستدام. ويشكل تهديداً خطيراً للأمن الإقليمي.

وفي وقت سابق من هذا العام، أعرب الأمين في تقريره بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (A/74/73)، عن تأييده لمنطقة شمال المحيط الهادئ، وأوصى بإنشاء مكتب مخصص متعدد الأقطار يُعنى بتلبية احتياجات بلدان ميكرونيزيا الخمسة. ومن الواضح أن وضع نهج جديد للتصدي للتحديات التي تواجه منطقة المحيط الهادئ الشاسعة يكتسي أهمية كبرى بالنسبة لنا في إطار جهودنا الرامية إلى تنفيذ إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتعدّ قرارات من هذا القبيل بالغة الأهمية لمنطقة ميكرونيزيا الأوسع نطاقاً، وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أهمية الدور الذي من شأن مكتب متعدد الأقطار أن يضطلع به في الميدان. كما أود أن أعرب عن امتناني للأمين العام على بعد نظره، إذ اعتبر ميكرونيزيا منطقة تستحق مزيداً من التركيز.

فنحن بحاجة إلى أمم متحدة قادرة على التصدي للتحديات القرن الحادي والعشرين، وعازمة على العمل باتخاذ قرارات جريئة من أجل التصدي للتهديدات الأمنية الناجمة عن تغير المناخ، وعلى القضاء على الفقر وانتشال الفقراء من براثنه، حل النزاعات المسلحة، وتحقيق التنمية المستدامة للجميع - باختصار أمم متحدة لا تترك أحداً خلف الركب. وفي التحليل النهائي، يرتكز نجاح الأمم المتحدة بالإرادة الجماعية لأعضاء الجمعية الـ ١٩٣ جميعاً. وأود أن أشكر رئيس الجمعية العامة والقادة في جميع أنحاء العالم على إتاحة الفرصة لي للتكلم نيابةً عن حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة وشعبها. وليباركنا الربّ جميعاً.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيس، ورئيس حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة على البيان الذي أدلى به للتو.

الذين يتحكمون في موارد الكوكب هم صناع القرار الحقيقيون لمصير البشر على كوكب الأرض. ويقوض هذا التفاوت العالمي في عملية صنع القرار قدرة الأمم المتحدة على جعل العالم مكانا أفضل. ولا يزال القضاء على الفقر هدفا بعيد المنال من أهداف التنمية المستدامة. ومما يؤسف له أن بعض أعضاء الجمعية يستخدمون الفقر كوسيلة للسيطرة على غيرهم من البشر في أماكن أخرى. ومن المثير للدهشة أن العديد من الناس في جميع أنحاء العالم الذين يعيشون في فقر هم من الأفراد الكادحين. ويسعى العديد من القادة في البلدان النامية جاهدين إلى تحسين ظروف عيش شعوبهم، متسلحين في ذلك بأفضل النوايا. ونحن جميعا نتمنى الخير لشعوبنا.

إن أفريقيا ليست فقيرة بإرادة شعوبها. فهي القارة التي عانت أسوأ أشكال الاستغلال على مدار التاريخ في العالم، بدءا من الرق ومرورا بالاستعمار وانتهاء بنظام المعونة المستمر على مدى السنين عاما الماضية. والتاريخ يعرفنا. فقد بنينا إمبراطوريات ومدنا في الغرب بدمائنا وعرقنا ومعادننا. وقدمت أفريقيا موارد إلى العالم المتقدم النمو تفوق كثيرا ما تلقته من معونات أو أعمال خيرية على الإطلاق. واليوم، كلما زاد سعينا لبناء اقتصاداتنا، زاد تقويض تغير المناخ لها من خلال الكوارث والصدمات الخارجية. ولكن العوامل الرئيسية المسببة لتغير المناخ توجد خارج البلدان النامية.

وبينما أتكلم، يزدهر الفقر في أقل البلدان نموا. وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي إحدى المناطق الأكثر تضررا في العالم، حيث يزيد عدد العالقين في الفقر هناك على عددهم في أي مكان آخر من الكوكب. وتشهد أفريقيا زيادة في عدد السكان من الشباب والنساء وتشكل هذه الطفرة السكانية من الشباب والنساء العالقين في الفقر خطرا كبيرا على العالم. والنساء والأطفال هم الأشد تضررا من الفقر. والفقر يهين كرامة الإنسان. وهو مأساة للناس الذين يسعون للبقاء بأي ثمن، وهو

العامية اتخاذ إجراءات. فبينما نتكلم، يفقد الكثيرون أرواحهم الغالية لأننا لا نستطيع حمايتهم. ويهرب الكثيرون من بلداننا لأننا لا نستطيع حمايتهم. ويجري الاتجار بالكثير من الأطفال والنساء الذين لا حول لهم ولا قوة ويبيعهم كما لو كانوا سلعا لا قيمة لها. ويقوم الكثير من الأطفال الضعفاء بإعالة أسرهم أو لا يتمكنون من الذهاب إلى المدرسة.

وأماننا، كمنظمة، عمل عاجل يتعين علينا القيام به. فنحن جيل له مكان في التاريخ وجيل ذو رسالة. ولنتذكر أن الزمن لديه طريقة لمعاقبة التاريخ. وإذا لم نتخذ القرارات والإجراءات السليمة اليوم، فإن ذلك قد يعود لملاحظتنا فيما بعد. والأمم المتحدة منظمة ذات رسالة في تاريخ البشرية. فقد تأسست على ثلاث ركائز: السلام والأمن، وحقوق الإنسان والتنمية. وتلك هي مهمتنا والعبء الذي يتعين على جيلنا تحمله. وقد جاء دورنا للقيام بما هو صحيح من أجل البشرية وأن الأوان لأن نُحدث تغييرا من أجل البشرية. والأمم المتحدة هي سلاحنا الأخير لإحداث تغيير من أجل الوجود البشري. ومهما حدث، ينبغي ألا نفقد أبدا الثقة في المنظمة. فلنتفق مع سامنتا باور في مقولتها بأن "الأمم المتحدة، أيا كانت عيوبها، لا تزال المؤسسة الوحيدة التي تجمع بين بلدان العالم كافة."

إننا نجتمع في هذا العام بوصفنا تحالفا لدول عقدت العزم على خوض حرب مشتركة. وقد أعلننا الحرب على الفقر وعدم المساواة في التعليم وتغير المناخ، وأعلننا أننا سنكافح من أجل إدماج أمم الأقلية. والعالم لديه ما يكفي من الموارد للقضاء على الفقر وإرسال كل طفل إلى المدرسة. ولدينا الوسائل اللازمة لإبطاء تغير المناخ وإنقاذ الكوكب. وكل ما علينا أن نفعله هو أن نفكر كجنس بشري واحد يتشاطر هدفا واحدا وأن نقوم بتجميع مواردنا.

ولكن مشكلة تعددية الأطراف هي أن نسبة واحد في المائة من سكان العالم يتحكمون في 99 في المائة من موارده. وأولئك

زيادة مخصصات القطاعات الرئيسية كالزراعة والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية في ميزانية البلد. كما وضعت حكومتي برنامجا وطنيا للدعم الاجتماعي للاسترشاد به في تقديم خدمات الحماية الاجتماعية. ويكفل ذلك البرنامج تنفيذ استجابة شاملة فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية ويوفر للنساء والأطفال تدخلات وقائية وحمائية تُغير مجرى حياتهم من خلال نهج متعدد القطاعات.

أحد البرامج الرائدة في هذه الفئة هو برنامج التحويلات النقدية الاجتماعية. يستهدف هذا البرنامج النساء والأطفال والفئات الأضعف في مجتمعنا ويوفر تدفقات نقدية يمكن التنبؤ بها لتخفيف العبء على الأسر الضعيفة. لدينا أيضا قيمة أخرى إضافية لكل المتعلمين الذين يذهبون إلى المدارس. لقد انتشل هذا البرنامج من براثن الفقر أشخاصا يائسين وزاد من معدلات الالتحاق بالمدارس والاستمرار فيها وقلل من الجوع الشديد. استفاد من هذا البرنامج حتى الآن إجمالي ١,٢ مليون فرد من ٢٨٠ ألف أسرة، معظمهم من الأطفال والأسر التي تعولها نساء.

لا يمكن أن يكون هناك تطور حقيقي دون إشراك الشباب والنساء. لذلك أنشأت حكومتي عدداً من البرامج التي تركز على الشباب بهدف دفع تمكين الشباب، ولدينا نتائج مؤكدة وشهادات حياة أشخاص شهدت تحولا.

لقد ركزنا على تمكين الشباب من خلال تعليمهم المهارات. وقدمنا برنامج تعليم مهارات على مراحل للشباب الذين أنفوا المرحلة الثانوية في ملاوي. ونهدف إلى تمكين جموع الشباب غير الحاصلين على التعليم الجامعي. نحن نتمكّنهم بالمهارات اللازمة من أن يوجدوا وظائف لأنفسهم وأن يشرعوا في أعمال تجارية خاصة بهم. نريدهم أن يكونوا المتحكمين في مصائر أنفسهم.

ولذلك نقوم ببناء كليات تقنية مجتمعية في كل جزء من البلاد، بدءاً من وجود كلية مجتمعية في كل مقاطعة. ونحن الآن

وضع يمثل الفقر في ظلّه أرضاً خصبة لتغذية نزعة التطرف في أفريقيا. ويشكل أي شاب متطرف في أي جزء من العالم خطراً على جميع مناطق العالم. وهذا هو أحد الأسباب التي تحتم علينا العمل بشكل جماعي وعلى وجه السرعة للتصدي للفقر. ولهذا السبب، يجب علينا تمكين الشباب باعتبارهم مورداً مشتركاً للبشرية. ويمكننا أن ننقذ العالم عن طريق تمكين الشباب وتعليم الأطفال. وستفوق تكلفة الفقر وتكلفة تطرف الشباب وتكلفة الأطفال الذين يُربون على الجهل دائماً أي استثمار يمكن أن نقوم به اليوم.

وللأسف، هناك ملايين الأطفال في أقل البلدان نمواً لا يمكنهم الحصول على تعليم جيد. وتُسبب الفجوة الرقمية تخلف الكثيرين منهم عن الركب. ومن ثم، لا يمكننا، بوصفنا الأمم المتحدة، أن ندعي إحراز تقدم في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إذا كان قسم كبير من سكان العالم متخلفين عن الركب. ويجب علينا إعادة النظر في الأسباب الكامنة وراء الفقر واتخاذ تدابير ملموسة للتصدي لها على وجه السرعة. وعلينا أن نتحرك بسرعة لتمكين الشباب والنساء. وعلينا التحرك بسرعة من أجل القضاء على الفقر. وعلينا أن نعزز النمو الاقتصادي المستدام والعدال. ويجب علينا الحد من التفاوتات وتهيئة مزيد من الفرص للجميع.

وعلى هذا الأساس، اتخذت ملاوي خطوات عملية للقضاء على الفقر في محاولة لتحقيق التنمية المستدامة. وتنفذ حكومتي الاستراتيجية الثالثة للنمو والتنمية في ملاوي، وهي إطار وطني شامل للتنمية يهدف إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ونحن سعداء بالتقدم الذي أحرزناه. ونعكف على تنفيذ سياسات وبرامج للحد من الفقر وبرامج للدعم الاجتماعي تستهدف السكان الأشد فقراً والفئات الضعيفة من مواطني ملاوي. ونوفر أيضاً الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم بالجان. وللحفاظ على تلك البرامج، دأبنا على

التعقيد. كما تحدّد هذه الفجوات التعليمية قدرة الفرد على الخروج من دائرة الفقر. الفشل في إعداد الشباب هو إعداد جيل للفشل.

لكننا نحن الذين نهمّل أطفال العالم. وسيدفع العالم ثمننا باهظاً لنشر الفقر والجهل من خلال إهماله للأطفال. أود أن أذكر الجمعية بأن الفقر والجهل تربة خصبة لتطرف الشباب، وكلنا نعاني من تكلفة التطرف.

ليتذكر العالم أيضاً التزامه بإنقاذ الكوكب الوحيد الذي نعيش عليه. إن تغير المناخ تهديد وجودي. في آذار/مارس عانت ملاوي مرة أخرى من كارثة وطنية مدمرة. لقد ضربنا إعصار إيداي مع إخواننا في موزامبيق وزمبابوي. فقدنا أحبائنا، وتضررت البنية التحتية. دمر إعصار إيداي حياة الكثير من الناس. وتحتاج ملاوي إلى أكثر من ٣٧٠ مليون دولار للتعافي منه. لقد قامت حكومتي، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين، بجمع ٤٥ مليون دولار حتى الآن للاستجابة الفورية. وقد ذهب هذا المال في الغذاء والملاجئ المؤقتة وإعادة التوطين والأدوية. لكن لا يزال أمامنا عجز كبير يستدعي المزيد من دعم المجتمع الدولي.

تؤدي ملاوي دورها بجدية في حفظ السلام الدولي. ونحن فخورون بالتضحية بمواردنا النادرة من أجل القضية الإنسانية المتمثلة في الحفاظ على سلامة الآخرين أينما كانوا. وبوصفنا دولة مسالمة فنحن نعتبر أنفسنا سفراء للسلام. نحن فخورون بأن قوة ملاوي الدفاعية كانت دائماً محترفة وفعالة أينما ذهبت في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن جيشنا هو فخر الأمة، ونحن فخورون بأننا نجد مكاننا في أسرة الأمم المتحدة وبأن نقوم بدورنا. يجب أن نعمل جميعاً لجعل العالم مكاناً آمناً ولتوفير الأمن للضعفاء ولمن لا صوت لهم.

من المفهوم أن ملاوي بلد فقير. لكننا دليل على أن البلدان الصغيرة أو الفقيرة يمكن أن تقوم بدور هام في شؤون الأمم

نتحرك لإنشاء كلية مجتمعية في كل دائرة انتخابية. ستكون هناك مدرسة ثانوية وكلية تقنية مجتمعية في كل دائرة انتخابية. هدفنا هو تمكين الشباب وتوفير فرص متساوية لهم جميعاً، في كل جزء من البلاد.

برامجنا لتمكين الشباب تكمل برامجنا لتمكين المرأة. مثلما لا يمكن أن يكون هناك مجتمع بلا نساء، لا يمكن أن تكون هناك تنمية ما لم يتم إشراك النساء. لقد كثفنا من إدماج المرأة في صنع القرار، وزدنا من تدابير الحماية الاجتماعية التي تستهدف النساء الريفيات. والآن نقدم قروضاً ميسرة للنساء الريفيات من أجل الاستثمار في الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وهي مبادرة تستفيد منها الآن أكثر من ٤,٥ مليون امرأة. هدفنا هو إشراك المرأة في الأنشطة الاقتصادية.

لقد اتفقت الأمم المتحدة على أن التعليم هو حق من حقوق الإنسان ومسؤولية أساسية على عاتق الدولة. تبذل كل دولة قصارى جهدها لتعليم شعبها. فالتعليم يقيم مجتمعاً بشرياً يفهم مشاكله ويزود الناس بالقدرة على حل مشاكلهم. الاستثمار في التعليم هو أفضل وسيلة للاستثمار في شرائح المجتمع الأخرى. ولهذا السبب يحصل التعليم في ملاوي على نصيب الأسد من الميزانية الوطنية كل عام.

إننا نقدر الدعم الذي نحصل عليه من مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك شركاء التنمية. ويشمل ذلك وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. لكننا نأسف لأن الالتزام العالمي بالتعليم يضعف الآن. وتحذرنا توقعات منظمة اليونسكو من أن المجتمع العالمي سيخفق في الوفاء بالتزاماته التعليمية ما لم يتم إحراز تقدم كبير خلال العقد القادم.

ويشير تقرير أهداف التنمية المستدامة لهذا العام إلى أن ملايين الأطفال ما زالوا خارج المدارس. والأسوأ من ذلك هو أن ليس كل من يذهب إلى المدرسة يتعلم. وبالتالي لا يمكن للعديد من الشباب المشاركة بالكامل في الاقتصاد العالمي شديد

ونحن ممتنون للدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في بلدي. لقد أجرت ملاوي انتخابات في هذا العام، وأنا الآن في ولايتي الثانية. وقد قامت بمراجعة العملية الانتخابية حسب الأصول. شبكة مرتبطة بالأمم المتحدة، شبكة بي دي أو جوردان، وأعلن بالإجماع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وجماعة تنمية الجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا وبعثات مراقبة الكومنولث أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة وذات مصداقية. ولكن المعارضة، بقيادة حزب المؤتمر الملاوي، قررت عدم قبول تلك الانتخابات الموثوقة للغاية. إننا نتحدث عن الحزب الذي حكم ملاوي حكما دكتاتوريا لمدة ٣١ سنة. وفي هذه المرة، لجأ إلى المحكمة، ولكنه تجاهل العملية القضائية وشن حملة خبيثة تهدف لنشر العنف تحت ستار المظاهرات. وأفصح العنف المشهود عن رغبة في إجراء تطهير عرقي وإثارة حرب أهلية، ومحاولة لتدمير الاقتصاد وتحويل ملاوي لدولة منفصلة تسودها الفوضى. وجاءت استجابتنا في شكل مقاومة سلمية وأصرنا على الحفاظ على سيادة القانون. لقد حاربنا العنف بالسلام والكرهية بالحب. وكان ذلك ما حمى ملاوي من السقوط في هاوية الفوضى. لقد شهدنا الديمقراطية وسيادة القانون في أفضل حالاتهما في ملاوي. ولا تزال ملاوي بلد السلام والاستقرار الذي عهدناه دوماً، ووجهة رائعة للسياح والمستثمرين. وما ملاوي سوى مكان جميل نكافح فيه بغية توفير حياة أفضل للجميع.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ملاوي ووزير الدفاع والقائد الأعلى لقوات الدفاع الملاوية وجهاز الشرطة الملاوي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد آرثر بيتر موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي ووزير الدفاع والقائد الأعلى لقوات الدفاع الملاوية وجهاز الشرطة الملاوي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

المتحدة. وأكرر ما قلته من قبل: لا توجد دول صغيرة أو فقيرة في الأمم المتحدة؛ كل ما لدينا هي دول الأمم المتحدة. وفي الواقع ستكون المنظمة أكثر قوة وفعالية إذا شاركنا جميعاً في صنع القرارات المعنية بالأمن. لكن لسبب ما، هناك دول ترفض تقاسم السلطة مع الدول الأفريقية.

في هذا السياق، الأمم المتحدة ليست ديمقراطية. ومع ذلك، فإن نفس تلك البلدان والأمم المتحدة تبشر بإنجيل الديمقراطية في أفريقيا، رغم أن الدول الأفريقية هي أحياناً أكثر ديمقراطية من البلدان الغربية.

لذلك اسمحو لي بأن أدعو الأمم المتحدة إلى تنفيذ إصلاح مجلس الأمن. يجب أن تكون أفريقيا في مجلس الأمن. أكرر: يجب أن تكون أفريقيا في مجلس الأمن. لا يمكننا تجاهل وتهميش قارة بأكملها يبلغ عدد سكانها ١,٣ بليون نسمة؛ فهذا غير مقبول. لا يمكننا تهميش وقمع ثلث الدول الأعضاء في المنظمة. إنه لأمر مأساوي أن نلتقي لحشد الجهود المتعددة الأطراف حتى ونحن نهمش ونقمع الدول الأعضاء الأخرى.

لذلك أحث الأمم المتحدة والخمسة الدائمين بصفة خاصة على فتح عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد المقاعد الدائمة الحائزة لحق النقض وجعل مجلس الأمن ممثلاً حقيقياً لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

أفريقيا لن تتهاون أبداً في هذا الموقف، والذي هو في مصلحة الأمم المتحدة والمجتمع العالمي ككل. فكلما سمحنا لعدد قليل من الدول باحتكار السلطة في مجلس الأمن كلما كانت الأمم المتحدة غير ديمقراطية. لا يمكن السماح بذلك في يومنا هذا وعصرنا هذا. لكن نحن التغيير الذي نريد أن نراه في العالم.

دعوني أختتم خطابي بتقدم ما كان ينبغي أن تكون ملاحظاتي الافتتاحية. إن بلدي فخور بعضويته في المنظمة،

والوكالات المتخصصة التابعة لها في أعقاب الدمار الهائل الذي لحق بنا من جراء إعصار ماريا، وهو إعصار من الفئة ٥، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وقبل عامين، عندما كانت دومينيكا غارقة في الخراب الذي ألحقه بها إعصار ماريا، وقف رئيس وزرائنا، السيد روزفلت سكيريت، على هذا المنبر عقب خمسة أيام فقط من وقوع ذلك لمخاطبة الجمعية، وأشار إلى عزمه على وضع دومينيكا على الطريق لتصبح أول دولة متكيفة مع تغير المناخ في العالم. وتقترب خطتنا للتكيف مع آثار تغير المناخ من الاكتمال فضلا عن أن الوكالة الجديدة المسؤولة لدينا عن تنفيذ الخطة قيد التشغيل الكامل. وقد بدأ بالفعل العمل لبناء القدرة على التكيف. فأصلحت آلاف المنازل أو أعيد بناؤها، وجرى التعاقد على بناء المئات الأخرى منها. ويجري بناء وحدات سكنية جديدة قادرة على مواجهة تغير المناخ في جميع أنحاء الجزيرة. واستعيدت جميع المرافق العامة. وعاد جميع الأطفال إلى المدارس منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، على الرغم من أنه لا يزال يتعين إعادة بناء بعضها. وحُسنت شبكة الطرق إلى حد كبير، وأصلحت معظم الجسور المتضررة أو المدمرة، أو يعاد بناؤها بمستوى أفضل. وطُهرت الأنهار والجاري المائية من الأوحال، وعادت المساحات الخضراء إلى تلالنا وودياننا وجبالنا.

وعمليا، وصف جميع زائري دومينيكا في الآونة الأخيرة التحول الذي شهده البلد بعد إعصار ماريا بأنه معجزة. وهو بالفعل كذلك. غير أننا نعترف بأننا لم نفعل ذلك وحدنا، بل نفعله معا. فالجتمتع العالمي، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية التي لا يزال الكثير منها يعمل بجد في دومينيكا بينما أتكلم الآن، يضطلع بدور في ذلك. إن شعب دومينيكا بأكمله يبلغكم شكره، ونحن ندرك أننا سنظل مدينين بالفضل للأبد للمجتمع العالمي. وهنا أسارع إلى القول إن المهمة لا تزال بعيدة عن الاكتمال. فبناء القدرة على التكيف مهمة بالغة

خطاب السيد تشارلز أنجيلو سافارين، رئيس كمنولث دومينيكا

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس كمنولث دومينيكا.

اصطحب السيد تشارلز أنجيلو سافارين، رئيس كمنولث دومينيكا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تشارلز أنجيلو سافارين، رئيس كمنولث دومينيكا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سافارين (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أتقدم بخالص التهئة للرئيس محمد - باندي على تعيينه وأتمنى له فترة ولاية ناجحة ومرضية ومثمرة.

إننا نشهد لحظة هامة وفارقة في تاريخ كوكبنا، ومن ثم فإن القرارات المتخذة والالتزامات المتعهد بها في ظل هذه الرئاسة لن تقل أهمية عما سبقها في تحديد كيفية إدارتنا الجماعية لكوكب الأرض ونوعية الحياة التي تتوفر لكل من يتخذ منه موطنا.

ويشيد وفد بلدي وأنا أيضا بالدولة الشقيقة في الجماعة الكاريبية، سانت فنسنت وجزر غرينادين، وهنتها على انتخابها عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢. ويوصفها أصغر دولة على الإطلاق تتمكن من تحقيق هذا الإنجاز التاريخي، تؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين لجميع الدول الصغيرة أن بإمكانها أيضا أن تجلس على قدم المساواة بين الدول الأعضاء الأغنى والأقوى وأن تضمن سماع أصواتها بشأن مسائل تمس المصالح العالمية والأمن العالمي.

وأود أن أتقدم بأحر تحياتي إلى جميع الحاضرين هنا باسم شعب كمنولث دومينيكا الممتن. ونشعر بعميق الامتنان لكل ما تلقيناه من اهتمام ودعم من المنظمة ودولها الأعضاء

من السقوط في هاوية الفوضى. لقد شهدنا الديمقراطية وسيادة القانون في أفضل حالاتهما في ملاوي. ولا تزال ملاوي بلد السلام والاستقرار الذي عهدناه دوماً ووجهة رائعة للسائح والمستثمرين. وما ملاوي سوى مكان جميل نكافح فيه بغية توفير حياة أفضل للجميع.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ملاوي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد آرثر بيتر موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي ووزير الدفاع والقائد الأعلى لقوات الدفاع الملاوية وجهاز الشرطة الملاوي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد تشارلز أنجيلو سافارين، رئيس كمنولث دومينيكا

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس كمنولث دومينيكا.

اصطُحِب السيد تشارلز أنجيلو سافارين، رئيس كمنولث دومينيكا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تشارلز أنجيلو سافارين، رئيس كمنولث دومينيكا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سافارين (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أتقدم بخالص التهنية للرئيس محمد - باندي على تعيينه وأتمنى له فترة ولاية ناجحة ومرضية ومثمرة.

إننا نشهد لحظة هامة وفارقة في تاريخ كوكبنا، ومن ثم فإن القرارات المتخذة والالتزامات المتعهد بها في ظل هذه الرئاسة لن تقل أهمية عما سبقها في تحديد كيفية إدارتنا الجماعية لكوكب الأرض ونوعية الحياة التي تتوفر لكل من يتخذ منه موطناً.

الأهمية ومكلفة. وتكمن أحد أوجه القصور في النظام الدولي في الفترة التي تفصل بين قطع التعهدات والالتزامات؛ والوفاء بتلك الوعود. ونحث من تعهد بتقديم الدعم لنا في إنشاء هذه البلد الجديد القادر على التكيف مع تغير المناخ على الوفاء بذلك. فعامل الوقت أساسي.

وإذ نجتمع، تبرز أدلة أكثر على أن قوى الطبيعة تكتب فصلاً جديداً، وتلك الأدلة أمام أعيننا مباشرة. ويتناول هذا الفصل الآثار الكارثية الناجمة عن تغير المناخ، وفيما نُجري مداولاتنا هذا الأسبوع، تعاني العديد من البلدان من آثاره المدمرة. وبالنسبة للعديد من الدول الجزرية، ولا سيما أصغرهما، فالرسالة المبعوثة مفادها أن ارتفاع مستويات سطح البحر والأعاصير والعواصف المدارية العنيفة وفترات الجفاف الحاد بالتناوب مع الفيضانات وحرائق الغابات والأمراض النباتية الجديدة فضلاً عن الأمراض المنقولة بالنواقل مثل حمى شيكونغونيا وفيروس زيكا، كلها أمور تشكل تهديداً وجودياً. ومن ثم، حان وقت العمل.

وتفيد السلطات العلمية المختصة الآن بأن معدل الاحترار العالمي يتقدم بوتيرة أسرع مما كانت يُعتقد في الأصل. وآثار تغير المناخ متداخلة، فهي تؤثر على كل قطاع وكل وجه من قطاعات ووجوه الحياة على كوكب الأرض.

ولكن المعارضة، بقيادة حزب المؤتمر الملاوي، قررت عدم قبول تلك الانتخابات الموثوقة للغاية. إننا نتحدث عن الحزب الذي حكم ملاوي حكماً دكتاتورياً لمدة ٣١ سنة. أما هذه المرة، فقد لجأ إلى المحكمة، ولكنه تجاهل العملية القضائية وشن حملة خبيثة تهدف لنشر العنف تحت ستار المظاهرات. وأفصح العنف المشهود عن رغبة في إجراء تطهير عرقي وإثارة حرب أهلية، ومحاوله لتدمير الاقتصاد وتحويل ملاوي لدولة منفصلة تسودها الفوضى. وجاءت استجابتنا في شكل مقاومة سلمية وأصرنا على الحفاظ على سيادة القانون. لقد حاربنا العنف بالسلام والكرهية بالحب. وكان ذلك ما حمى ملاوي

بناؤها بمستوى أفضل. وجرت الأتجار والمحاري المائية وعادت المساحات الخضراء إلى تالان وودياننا وجبالنا.

وعمليا، وصف جميع زائري دومينيكا في الآونة الأخيرة التحول الذي شهده البلد بعد إعصار ماريا بأنه معجزة. وهو بالفعل كذلك. غير أننا نعترف بأننا لم نفعل ذلك وحدنا، بل نفعله معا. فالجتمتع العالمي، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية التي لا يزال الكثير منها يعمل بجد في دومينيكا بينما أتكلم الآن، يضطلع بدور في ذلك. إن شعب دومينيكا بأكمله يبلغكم شكره، ونحن ندرك أننا سنظل مدينين بالفضل للأبد للمجتمع العالمي. وهنا أسارع إلى القول إن المهمة لا تزال بعيدة عن الاكتمال. فبناء القدرة على التكيف مهمة بالغة الأهمية ومكلفة. وتكمن أحد أوجه القصور في النظام الدولي في الفترة التي تفصل بين قطع التعهدات والالتزامات والوفاء بتلك الوعود. ونحث من تعهد بتقديم الدعم لنا في إنشاء هذه البلد الجديد القادر على التكيف مع تغير المناخ على الوفاء بذلك. فعامل الوقت أساسي.

وإذ نجتمع، تبرز أدلة أكثر على أن قوى الطبيعة تكتب فصلا جديدا، وتلك الأدلة أمام أعيننا مباشرة. ويتناول هذا الفصل الآثار الكارثية الناجمة عن تغير المناخ، وفيما نجري مداولاتنا هذا الأسبوع، تعاني العديد من البلدان من آثاره المدمرة. وبالنسبة للعديد من الدول الجزرية، ولا سيما أصغرهما، فالرسالة المبعوثة مفادها أن ارتفاع مستويات سطح البحر والأعاصير والعواصف المدارية العنيفة وفترات الجفاف الحاد بالتناوب مع الفيضانات وحرائق الغابات والأمراض النباتية الجديدة فضلا عن الأمراض المنقولة بالنواقل مثل حمى شيكونغونيا وفيروس زيكا، كلها أمور تشكل تهديدا وجوديا. ومن ثم، حان وقت العمل.

وتفيد السلطات العلمية المختصة الآن بأن معدل الاحترار العالمي يتقدم بوتيرة أسرع مما كانت يُعتقد في الأصل. وآثار تغير المناخ متداخلة، فهي تؤثر على كل قطاع وكل وجه من قطاعات

ويشيد وفد بلدي وأنا أيضا بالدولة الشقيقة في الجماعة الكاريبية، سانت فنسنت وجزر غرينادين، وهنئها على انتخابها عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢. وبوصفها أصغر دولة على الإطلاق تتمكن من تحقيق هذا الإنجاز التاريخي، تؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين لجميع الدول الصغيرة أن بإمكانها أيضا أن تجلس على قدم المساواة بين الدول الأعضاء الأغنى والأقوى وأن تضمن سماع أصواتها بشأن مسائل تمس المصالح العالمية والأمن العالمي.

وأود أن أتقدم بأحر تحياتي إلى جميع الحاضرين هنا باسم شعب كمنولث دومينيكا الممتن. ونشعر بعميق الامتنان لكل ما تلقيناه من اهتمام ودعم من المنظمة ودولها الأعضاء والوكالات المتخصصة التابعة لها في أعقاب الدمار الهائل الذي لحق بنا من جراء إعصار ماريا، وهو إعصار من الفئة ٥، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وقبل عامين، عندما كانت دومينيكا غارقة في الخراب الذي أحققه بها إعصار ماريا، وقف رئيس وزرائنا، السيد روزفلت سكبيريت، على هذا المنبر عقب خمسة أيام فقط من وقوع ذلك لمخاطبة الجمعية، وأشار إلى عزمه على وضع دومينيكا على الطريق لتصبح أول دولة متكيفة مع تغير المناخ في العالم. وتقترب خطتنا للتكيف مع آثار تغير المناخ من الاكتمال فضلا عن أن الوكالة الجديدة المسؤولة لدينا عن تنفيذ الخطة قيد التشغيل الكامل. وقد بدأ بالفعل العمل لبناء القدرة على التكيف. أصلحت آلاف المنازل أو أعيد بناؤها وجرى التعاقد على بناء المئات الأخرى منها. ويجري بناء وحدات سكنية جديدة قادرة على مواجهة تغير المناخ في جميع أنحاء الجزيرة. واستعيدت جميع المرافق العامة. وعاد جميع الأطفال إلى المدارس منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، على الرغم من أنه لا يزال يتعين إعادة بناء بعضها. وحُسنَت شبكة الطرق إلى حد كبير، وأصلحت معظم الجسور المتضررة أو المدمرة أو يعاد

إجراء عاجل. فالنيران تلتهم كوكبنا ويجب علينا اتخاذ خطوات فورية لإخمادها.

وتؤكد دومينيكا من جديد التزامها باتفاق باريس بشأن تغير المناخ وتدعو مرة أخرى إلى توفير الموارد التي تم التعهد بها، لكي تتمكن من تنفيذ إجراءات تهدف إلى الحد من المخاطر وتخفيف آثار تغير المناخ. ونشيد بالقيادة التي أبدتها حكومة المملكة المتحدة في مساعدة بلدان مثل دومينيكا في زيادة قدرتها على الصمود أمام آثار تغير المناخ. ونشكر الدول التي التزمت مؤخراً بمضاعفة تعهداتها وزيادة مساهماتها في الصندوق الأخضر للمناخ، وكذلك بتوفير المزيد من الموارد للدول الجزرية الصغيرة النامية لمساعدتنا على التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها. ومع ذلك، يجب معالجة مسائل الحصول على الأموال وصرفها في الوقت المناسب إذا كنا نريد تلبية احتياجاتنا العاجلة.

وسعيًا إلى تحقيق رؤيتنا المتمثلة في أن نصبح أول دولة في العالم قادرة على الصمود أمام تغير المناخ، أعددتنا إستراتيجية وطنية لتطوير صمودنا، وهي إطار واسع النطاق يوفر خريطة طريق وإرشادات لتمكين دومينيكا من الوصول إلى القدرة على الصمود أمام تغير المناخ بحلول عام ٢٠٣٠. وترد أهدافنا وخططنا لتحقيقها بمزيد من التفصيل والدقة في الاستراتيجيات القطاعية. والاستراتيجية هي وثيقة غير نهائية سيتم تعديلها وتحديثها كل أربع سنوات بناءً على إجراءات المراقبة والتقييمات السنوية وعلى البيانات المستقاة من الدراسات والاستبيانات الجديدة.

وإثر إعصار ماريا الذي تسبب في أضرار وخسائر تقدر بنحو ٢٢٦ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي، تم إعطاء أولوية عاجلة لإعادة بناء البلد وإعادة البناء بشكل أفضل. ولكن التجربة علمتنا أنه يجب اعتماد نهج جديد لإدارة المشاريع وتنفيذها إذا أردنا تحقيق أهدافنا المتوخاة في حينه. ولمساعدتنا في التغلب على هذا التحدي المحتمل، أنشأت الحكومة في عام ٢٠١٨ وكالة تنفيذية لتمكين دومينيكا من إعداد خطتها

ووجوه الحياة على كوكب الأرض. ورغم الالتزامات التي تعهدت بها العديد من البلدان لاتخاذ إجراءات لإبطاء معدل الاحترار العالمي، يواصل العديد منها اتباع نفس السياسات التي تسهم في رد الطبيعة بغضب على إفراطنا واستغلالنا المتهور لموارد كوكبنا. وإذا لم تقنعنا الآثار المدمرة لإعصاري إيرما وماريا في عام ٢٠١٧، فبإمكاننا أن ننظر إلى كارثة إعصار دوريان في كمنولث جزر البهاما قبل بضعة أسابيع فقط. وتتضامن دومينيكا مع سكان جزيرتي أباكو وجراند بهاما، وهما من المجتمعات المحلية الجزرية في أرخبيل جزر البهاما الذين دمرت القوى المدمرة لإعصار دوريان الذي صنّف كإعصار من الفئة ٥ حياتهم وسبل عيشهم وخلفت دماراً شاملاً وخسائر كبيرة في الأرواح.

وكما توقع الخبراء فإن هذه العواصف المدارية أصبحت أكثر تكراراً وشدة كما أن درجات حرارة البحر في تصاعد. وما لم يتوقعوه هو أن عاصفة بمثل هذه القوة يمكن أن تُطبق فعلياً على جزيرة فعلياً، مخلّفة دماراً يفوق الحصار على مدار ٤٠ ساعة تقريباً. ولم يتبق أمامنا من خيار سوى القبول بأن الأعاصير من الفئة ٥ قد تصبح المعيار الجديد. ولذلك، يتعين علينا العودة إلى المربع الأول لإعادة تقييم النهج الوطنية المتعلقة بتخفيف المخاطر والتأهب للكوارث.

ولكن تغير المناخ لا يؤثر على الدول الجزرية الصغيرة وحدها. فنحن نشهد تقارير تدمي القلب وصوراً حزينة لمدن غمرتها الفيضانات ونوبات جفاف شديدة دفعت الملايين إلى مغادرة منازلهم ومهتهم المعتادة. وينتج عن ذلك التشرد والجوع والكرب النفسي. وقريباً، ستصبح ظاهرة اللاجئين بسبب المناخ معياراً جديداً أيضاً. ثم هناك مشكلة حرائق الغابات، ليس في البرازيل والأمازون فحسب ولكن هنا في الولايات المتحدة وفي أوروبا والشرق الأقصى. وعندما تشتعل النيران في أحد الأحياء، فإننا لا نعقد اجتماعاً لمعرفة ما إذا كان لدى جيراننا تأمين أم لا، بل نستدعي رجال الإطفاء. وهذا ما نحتاجه الآن، أي اتخاذ

أيضا. ويشكل هذا العمل المضني، الذي تم الاضطلاع به على مدى ست سنوات، مثالا على الجهد الشاق الذي ينطوي عليه تطوير مورد متجدد مثل الطاقة الحرارية الأرضية من أجل الحد من المخاطر المرتبطة بها والتمكين من بدء مشروع مقبول لدى المصارف. ورغم التحديات المالية التي نواجهها، تقيدت الحكومة بالتزامها بتوفير التمويل الأولي للمشروع. وفيما يتعلق بوضع المشروع حاليا، جرى توقيع حزمة تمويل قيمتها ٢٧ مليون دولار مع البنك الدولي لإنشاء محطة أولية لتوليد الطاقة الحرارية الأرضية بقدرة ٧ ميغاوات. وسيبدأ البناء على الأرجح في بداية العام الجديد.

وتلتزم دومينيكا، شأنها شأن جميع بلدان الجماعة الكاريبية، بمبدأ الحفاظ على منطقة البحر الكاريبي كمنطقة سلام. وستنشأ لا محالة من وقت لآخر خلافات بين مجموعات المصالح المختلفة داخل أية دولة. وبينما سنكون رهن الإشارة دائماً للتوسط في حل النزاعات الداخلية، فإننا نؤمن بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وسنلتزم به إلى الأبد. ونحن نعتبر ذلك مبدأً عالمياً، وليس مبدأً يتم استخدامه وتجاهله بشكل انتقائي عندما تنشأ خلافات أيديولوجية. وحيثما ينشأ التوتر فيما بين الدول والخلافات في تفسيرات الدستور داخل الدولة التي قد تؤدي إلى اضطرابات مدنية، فإننا ندعو إلى ضبط النفس واللجوء إلى طاولة المفاوضات والحوار لحل تلك الخلافات. فالخيارات الأخرى لا تؤدي إلا إلى إطالة أمد البؤس والمعاناة البشرية وتكثيفهما وهي تنتهك المبادئ التي تأسست عليها هذه الهيئة الموقرة.

إن المناخ في حالة حرب مع دولنا الأعضاء. ويتعين علينا ألا نفاقم الحالة بالعدوان والحرب فيما بيننا، ولا سيما في هذا الجزء من الكرة الأرضية. إننا نؤيد سياسة الصين الموحدة وندعو إلى الحوار من أجل تحقيق التوحيد السلمي للصين. ونؤيد الحوار والمفاوضات للتوصل إلى نزع السلاح النووي من

للمصمود أمام تغير المناخ والتعافي، وتنسيق أعمال إعادة الإعمار وتيسير التنفيذ السلس والفعال للمشاريع. وحكومي تقدر غاية التقدير الدعم المقدم من شركائها على المستوى الثنائي الذين عملوا معنا لإنشاء الوكالة التنفيذية. ونحن ممتنون بشكل خاص للحكومة البريطانية التي تعمل من خلال وزارة التنمية الدولية ولكندا والبنك الدولي على دعمهم لإنشاء الوكالة وتشغيلها.

إن دومينيكا تسهم في جميع الأحوال إسهاما ضئيلا في انبعاثات غازات الدفيئة. وعلى الرغم من ذلك، نؤمن بضرورة توافق إجراءاتنا مع روح اتفاقيات المناخ التي وقعنا عليها. ولذلك، أعدنا إستراتيجية تنمية منخفضة الكربون ومتكيفة مع تغير المناخ، تؤكد على تطوير واستخدام الطاقة المتجددة لتعزيز تنميتنا وباعتبارها وسيلة لكسب إيرادات من التصدير. وتؤكد الخطة المستدامة والمرنة للطاقة التي أنجزناها مؤخرا على أن دومينيكا في وضع يمكنها من توليد حوالي ٩٠ في المائة من احتياجات البلد من الكهرباء بحلول عام ٢٠٢٩ باستخدام مصادر الطاقة المتجددة والطاقة الحرارية الأرضية بشكل أساسي وتحقيق انخفاض في حجم والتكلفة السنوية لوقود الديزل المستخدم لتوليد الكهرباء بنسبة ٩٤ في المائة وخفض التكلفة الإجمالية لتوليد الكهرباء بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٣٨ بنسبة ٤٤ في المائة على الأقل.

وبدأت المبادرات الجادة لاستغلال إمكانات الطاقة الحرارية الأرضية في البلد في عام ٢٠٠٨، بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي وحكومة فرنسا بشكل أساسي. وفي أعقاب استكشاف الطاقة الحرارية الأرضية على نطاق واسع، تم التأكيد في عام ٢٠١٢ على أن الخزان الموجود في وادي روسو، وهو موضع الاستكشاف، ينطوي على إمكانات تبلغ ١٢٠ ميغاوات والتي لن تلي الاحتياجات المحلية فحسب، بل يمكنها أيضا إنتاج الكهرباء للتصدير إلى جزيرتي مارتينيك وغوادلوب الفرنسيتين المجاورتين، وبالتالي تقليل بصمة الكربون الخاصة بهما

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي ورئيس حكومتها، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس غيله (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أهني السيد تيجاني محمد باندي على انتخابه الجدير بالثناء رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. إننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن مهاراته الدبلوماسية ومعرفته الواسعة وخبرته ستمكّنه من إدارة عبء عمل الجمعية العامة الثقيل. وأود أن أعرب، في ذلك الصدد، عن التزام وفد بلدي الثابت واستعداده التام للتعاون معه ومع مكتبه خلال الدورة الحالية.

وأود كذلك أن أعرب عن خالص الشكر للسيدة ماريا إسبينوسا غارسييس وفريقها على عملهم الرائع خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. إننا سنستفيد من التفاني المتحمس في تعزيز تعددية الأطراف الذي أظهرته خلال فترة ولايتها بصفتها رئيسة. فقد ظلت تلهمنا على الدوام، في بيانات غنية بالمفردات والثقافة، وأظهرت أن ذلك الكلام الشعري والفكر السياسي يمكن أن يرتبطا ارتباطاً وثيقاً. وكذلك أود أن أعرب عن امتناننا العميق للأمين العام على الإجراءات والجهود الجديرة بالثناء التي يتخذها ويذللها بمعية ممثليه الخاصين وجميع موظفي الأمم المتحدة، في ظل ظروف وبيئات صعبة في جميع أنحاء العالم.

إننا نجتمع اليوم في سياق يبعث على القلق تتعرض فيه تعددية الأطراف نفسها، المستندة بشكل راسخ إلى التعاون الدولي، لهجوم متواصل. إن حالة الأزمة تلك أكثر من مفارقة، إذ أنها تأتي في وقت لم يسبق فيه للاعتماد المتبادل فيما بين الدول أن كان أوثق. ولذا فإن التحديات العالمية تتطلب عملاً جماعياً عالمياً. والعمل المتعدد الأطراف أمر حيوي وتمس الحاجة إليه.

شبه الجزيرة الكورية. ونؤيد الحوار والمفاوضات الرامية إلى تسوية النزاعات في الشرق الأوسط، بما في ذلك إمكانية حدوث سباق تسلح النووي.

وندعو، مرة أخرى، إلى إنهاء الحصار الاقتصادي المستمر غير المبرر المفروض على كوبا من أجل تحرير الإمكانيات الهائلة للشعب الكوبي بحيث يمكنه أن يأخذ دوره الصحيح في الاقتصاد والنظام التجاري العالميين. وكذلك ندعو إلى إنهاء الجزاءات الانفرادية المفروضة ضد فنزويلا، التي نعتقد أنها لا تخدم أي غرض مفيد غير أن تسبب البؤس والمعاناة للشعب الفنزويلي. وما زلنا ندعو إلى الحوار السلمي وإلى أن تدعم البلدان الوساطة السلمية بين الأطراف المتنازعة في فنزويلا من أجل تحقيق نتيجة تخدم مصلحة جميع الفنزويليين.

ويجب علينا جميعاً أن نلتزم بأحكام المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما في هذا الجزء من الكرة الأرضية، حيث ينبغي لنا أن نتطلع إلى أن نصبح منطقة للسلام والتنمية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس كمنولث دومينيكا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد تشارلز أنجيلو سافارين، رئيس كمنولث دومينيكا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة صاحب الفخامة إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي ورئيس حكومتها

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية حكومة جمهورية جيبوتي ورئيس حكومتها.

اصطُحِب السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية ورئيس جمهورية جيبوتي ورئيس حكومتها إلى قاعة الجمعية العامة.

ولذلك فإن جيوتي تعيد تأكيد التزامها بالوفاء بالغاية ٣,٨ من أهداف التنمية المستدامة، ”الغاية ٣,٨ المتعلقة بتحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة الجيدة الفعالة الميسورة التكلفة“، من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما إن جيوتي عازمة على الانتقال إلى نظام رعاية صحية محوسب متكامل يركز على المريض، في تطويرها لنظام تأمين صحي شامل يؤدي إلى تغطية صحية شاملة، وبالتالي تهيئة الظروف اللازمة من أجل زيادة فعالية نظام بيانات الرعاية الصحية.

كما إن جيوتي عازمة على مكافحة جميع أشكال اللامساواة، ولا سيما تلك المتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين، من خلال وضع ذلك الهدف في صميم جدول أعمالها السياسي. وعن طريق الإصلاحات الهيكلية، تواصل الحكومة عملها الحيوي من أجل القضاء على العقبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المرأة. وفي هذا الصدد، قمنا بسن قانون في بداية السنة رفع حصة المرأة في الجمعية الوطنية في جيوتي من ١٠ إلى ٢٥ في المائة.

إن تغير المناخ أشد التحديات خطورة في عصرنا. ونفكر على نحو خاص في أشقائنا وشقيقاتنا في جزر البهاما الذين دمرهم الإعصار المدمر الذي تسبب في الموت والخراب على نطاق لم يسبق له مثيل. ونكرر الإعراب عن امتناننا للأمين العام على المبادرات العديدة التي اتخذت بغية مواصلة توجيه الانتباه إلى هذه الظاهرة التي لها عواقب كارثية. وقد مكنتنا المناقشات المكثفة التي عقدت في مؤتمر قمة العمل المناخي من تحديد الإجراءات الملموسة التي يجب اتخاذها.

والتحول الشامل نحو السلام في منطقة القرن الأفريقي لا يزال مستمرا. وتصميم بلداننا على توطيد المكاسب التي

فلا يمكننا إيجاد حلول للتحديات العالمية من فقر وعدم مساواة وتغير مناخ إلا بالعمل الجماعي. وعلى الرغم من أن هذه التحديات تؤثر على كل بلد بدرجات متفاوتة، فإن أشد البلدان فقرا هي الأكثر ضعفا بسبب افتقارها للأمن. وقد أسفرت الاضطرابات الجيوسياسية الراهنة وتزايد التوترات الناجمة عن الحرب التجارية والتنبؤات بانخفاض النمو الاقتصادي العالمي عن مخاطر وتعمل على زيادة الشكوك حول قدرتنا على حشد الموارد اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

فتقارير البنك الدولي تسلط الضوء على ضعف مثير للقلق في حجم الاستثمارات والآثار السلبية التي يمكن أن تترتب من ذلك على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. إن تلك التطورات مؤسفة بالنظر إلى أننا كنا مدركين، عند اعتماد تلك الخطة ذات القدرة التحويلية الكامنة، أنه كان ينبغي لنا ألا نعتد نوحا مغايرا كليا فحسب، بل كان يتعين علينا كذلك أن نكفل حجم تمويل بمقدار تريليونات الدولارات. ولذلك، يتعين علينا جميعا أن نتقاسم الموارد، مع مراعاة فعالية تأثيرها على الاستدامة.

ويجب على الحكومات تحسين مناخ الأعمال لديها لاجتذاب الاستثمارات التي من شأنها أن تعزز التنمية المستدامة. ويجب على القطاع الخاص أن يركز جهوده لا على الاستثمارات القصيرة المدى، بل على الاستثمارات الطويلة الأجل. وسيتعلق الأمر كذلك بالمسألة المتمثلة في أننا نسعى معا إلى إيجاد حلول مبتكرة لكفالة تمويل أهداف التنمية المستدامة.

وقد وضعت جيوتي، منذ شباط/فبراير ٢٠١٤، تأمينا صحيا إلزاميا للقسم العامل من سكانها وبرنامج مساعدة اجتماعي في مجال الرعاية الصحية لجميع الأشخاص الذين لا يملكون مصادر للدخل. وقد بذلت، خلال السنوات الخمس الماضية، جهودا كبيرة لدعم ذلك التأمين وإتاحته للسكان المهاجرين واللاجئين المقيمين في جيوتي.

الإقليمي. وفي هذا الصدد، نثني على العمل المتفاني الذي يقوم به السيد أبي أحمد، رئيس وزراء إثيوبيا، للتقريب بين آراء جيبوتي وإريتريا بشكل أوّثق.

والإرهاب تهديد وجودي للسلم والأمن في بلداننا. ولا يمكننا أن نسمح بذبح المدنيين الأبرياء وتشويههم بذرائع كاذبة. وباعتبارنا أفرقة، فإننا نشعر بالقلق إزاء الحالة في منطقة الساحل. ونؤكد من جديد دعمنا لجميع بلدان منطقة الساحل وتضامننا معها وهي تواجه ذلك الخطر الجسيم وتبذل جهودا كبيرة في إطار المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونحث المجتمع الدولي على تعبئة الموارد المالية اللازمة لدعم هذه الجهود. وفي هذا الصدد، نرحب بنتائج مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عُقد في ١٤ أيلول/سبتمبر. وندين بشدة الهجوم الذي استهدف في ١٤ أيلول/سبتمبر منشآت لتكرير النفط في المملكة العربية السعودية. فقد قوض ذلك الحادث الخطير بصورة مباشرة جهود التهدئة التي يدعو إليها المجتمع الدولي.

ويساورنا أيضا بالغ القلق إزاء تدهور الحالة الصحية وازدياد خطر تجزئة اليمن. ونعرب مجددا عن تضامننا مع السلطات الشرعية لليمن ونثني على إرادتها السياسية لمواصلة ما تبذله من جهود لتنفيذ اتفاق ستوكهولم على الرغم من التطورات السلبية التي أضرت بالمنافس السياسي. وستواصل جيبوتي الترحيب بالأشقاء والشقيقات اليمنيين، الذي يواجه بلدهم مأساة إنسانية لم يسبق لها مثيل. وتستضيف جيبوتي بسخاء اللاجئين اليمنيين إلى إقليمها منذ بداية الأزمة وستواصل القيام بذلك.

إن تصاعد العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة يخيم بصورة متزايدة على آفاق حل الدولتين. فالمستوطنات لا تشكل انتهاكا للقانون الدولي فحسب، لا سيما للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، بل أيضا لحقوق الإنسان للفلسطينيين. كما ندين بشدة

تحققت يزداد قوة يوما بعد يوم. ونحن على اقتناع بأن السلام الشامل والدائم في منطقتنا ممكن ويزداد قوة كل يوم. وآخر الأنباء الطيبة تأتي من السودان، البلد الجار الشقيق. ونرحب بنجاح المفاوضات التي أدت إلى التوصل إلى حل سلمي للأزمة والتوقيع على اتفاق لتقاسم السلطة.

والتقدم الذي أحرز فيما يتعلق بعملية السلام في جنوب السودان أمر مشجع. ومختلف المحادثات التي جرت بين الرئيس سلفا كير ميارديت والسيد ريك مشار تشكل تطورا هاما. ونلاحظ على وجه الخصوص تجديد التزامها بتشكيل حكومة انتقالية قبل ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وستواصل جيبوتي، بصفتها عضوا في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، حث الطرفين على الاستمرار في بذل الجهود الرامية إلى كسر حالة الجمود السياسي وتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها.

وفيما يتعلق بالصومال، ورغم التوترات المتصلة بالديناميات السياسية في سياق الانتخابات في الولايات الأعضاء في الجمهورية الاتحادية وأعمال العنف التي ترتكبها حركة الشباب، يشجعنا التقدم المحرز على الجبهتين الاقتصادية والأمنية. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا لمساعدة الصومال على تحقيق أهدافه الرئيسية - إجراء الانتخابات الاتحادية وتعزيز الأمن وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الطموحة والحصول على التخفيف من عبء الديون. ويجب علينا أن نفعل كل ما هو ممكن لضمان إسهام الزخم الإيجابي الإقليمي في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلد وتنفيذ الخطة الانتقالية الجارية، مما سيساعد على تهيئة بيئة مؤاتية للمصالحة الوطنية.

وما زلنا على ثقة بأن العلاقات بين جيبوتي وإريتريا ستزداد تحسنا وأن المسائل العالقة ستجد طريقها إلى الحل في نهاية المطاف. ولا يزال جيبوتي ملتزما بالتزاما راسخا بالسلام وتعزيز الحلول الثنائية السليمة والفعالة مع جميع جيرانه. ويجب علينا أن نعمل معا بلا كلل لتسريع الجهود الرامية إلى تعزيز التكامل

اصطُحِب السيد إسماعيل عمر غيلبي، رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في جمهورية جيبوتي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد تعبان دينق قاي النائب الأول لرئيس جمهورية جنوب السودان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب النائب الأول لرئيس جمهورية جنوب السودان.

اصطُحِب السيد تعبان دينغ غاي، النائب الأول لرئيس جمهورية جنوب السودان، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تسعديني أيما سعادة أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تعبان دينق قاي، النائب الأول لرئيس جمهورية جنوب السودان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد قاي (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن فخامة السيد سلفا كير ميارديت، رئيس جمهورية جنوب السودان الذي لم يتمكن، للأسف، من الحضور هذا اليوم بسبب التزامات داخلية ملحة في الوطن. فرئيس بلدنا مشغول بتوطيد وتبسيط عملية تنفيذ السلام، إذ إن الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية ستنتهي قريباً وسيتم تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

ويشرفني أنه يرافقني في وفد بلدي كبار أعضاء الأحزاب السياسية الموقعة على الاتفاق المعاد تفعيله لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ويدل هذا على القيادة الحكيمة لرئيس بلدي الذي أوعز بضرورة أن يكونوا ضمن وفد جنوب السودان إلى الجمعية العامة. وأرى أن هذا القرار المتبصر يستحق التقدير، لأنه من خلال التعاون فيما بين قادة جنوب السودان

إعلان إسرائيل مؤخرًا عن خطط لضم غور الأردن وادي وشمالي البحر الميت لتوسيع نطاق سيادتها في الضفة الغربية المحتلة.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي حزيران/يونيه ٢٠٢٠، ستعقد الجمعية انتخابات لخمسة مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، أحدهما مخصص لأفريقيا. وتمشيا مع التقليد المتبع في المجموعة الأفريقية للتناوب فيما بين المناطق دون الإقليمية، فإن ذلك المقعد ينبغي أن تشغله دولة من شرق أفريقيا. ووفقاً لقانون الاتحاد الأفريقي، فلا جدال في أن جيبوتي هي مرشح المجموعة الأفريقية لشغل مقعد في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢. فمبدأ التناوب يكفل لجميع الدول الأفريقية، الكبيرة أو الصغيرة، فرصة متكافئة للخدمة في مجلس الأمن وغيره من هيئات الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد واحتراماً لتساوي الدول في السيادة، فإن جيبوتي تحث باحترام جميع الدول الأعضاء على دعم ترشيحها لعضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢. وإذا انتخبت جيبوتي، فإنها ستعمل بعزم على تعزيز التزام جميع الدول باحترام القانون الدولي وصون السلم والأمن، وستدافع عن تجديد الالتزام بنظام دولي متعدد الأطراف قائم على القواعد.

(تكلم بالفرنسية)

ويجب علينا أن نضافر جهودنا ومواردنا لتهيئة الظروف الآمنة والمستقرة من أجل توطيد تعددية الأطراف. والفشل ليس خياراً. ولهذا السبب نؤيد التحالف من أجل تعددية الأطراف، وهو مبادرة أطلقتها ألمانيا وفرنسا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في جمهورية جيبوتي على البيان الذي أدلى به للتو.

١٠٠٠ ميغاواط من الطاقة مصادر الطاقة المائية والشمسية والريحية والحرارية، وتعزيز قدرة الشعب على الصمود من خلال الشروع في نهج المناخ الذكية للزراعة. وتعتمد حكومة جمهورية جنوب السودان المشاركة في مشروع السور الأخضر العظيم الذي يتصدر قيادته الاتحاد الأفريقي لوقف تقدم الصحراء نحو الجنوب. وبالإضافة إلى هذا، اتخذنا عدة خطوات لتنفيذ برنامج غرس ١٠٠ مليون شجرة على مدى فترة خمس سنوات، وهو ما يعني نحو ٢٠ مليون شجرة كل عام.

وأود الآن أن أسترعي انتباه الجمعية العامة والاتحاد الأفريقي إلى استمرار مشكلة نضوب بحيرة تشاد. وهناك حاجة إلى إيجاد حل فوري للتغلب على هذه المشكلة. وينبغي أن يكون الحصول على المزيد من المياه في بحيرة تشاد أولوية بالنسبة لنا جميعاً. وأعتقد اعتقاداً راسخاً أنه عندما يكون هناك المزيد من المياه في بحيرة تشاد، فإنه سيتم إيقاف زحف الصحراء جنوباً ستكون إلى حد كبير.

ونؤمن إيماناً راسخاً، وكما قال نيلسون مانديلا، بأن "التعليم هو أقوى سلاح يمكن استخدامه لتغيير العالم". وتعكف جمهورية جنوب السودان على استخدام التعليم لتغيير حياة الأطفال والشباب. ويسعدنا الإعلان عن أننا نحرز تقدماً في سياستنا التعليمية الوطنية، التي تعالج مسائل الحصول على التعليم والإنصاف والمساواة بين الجنسين، والتعليم الجيد، ونعتمد تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة من خلال هذه الاستراتيجيات. ووضعنا مناهج وطنية جديدة مع نوايا للسلام في المدارس بوصفها إحدى المبادرات الرئيسية. ودرّبنا ٤٠٠ معلم كمختصين في التثقيف في مجال السلام ومنع التطرف العنيف.

ونود أن نعرب عن عميق امتناننا لشركائنا في التنمية، ولا سيما وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والوكالة الصينية للتعاون الإنمائي الدولي،

يمكن تحقيق جنوب السودان سلمياً وبروزه بوصفه منارة للأمل والسلام. وتحقيقاً لهذه الغاية، أحث المجتمع الدولي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دعم الجهود الرامية إلى إشراك الجهات غير الموقعة على اتفاق السلام في هذا المسعى.

وتود جمهورية جنوب السودان حكومة وشعباً التقدم لحكومة وشعب زيمبابوي، والاتحاد الأفريقي، بتعازينا القلبية بفقدان الزعيم الرمز للبلدان الأفريقية، السيد روبرت غابرييل موغايي. وستبقى حنكته السياسية وتفانيه كرجل دولة، ولا سيما في حركة التضامن، بوصفهما أبهى مظاهر إرثه المتميز.

أود أن أهنئ السيد تيجاني محمد - باندي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، وجمهورية نيجيريا الاتحادية بتولي هذا المنصب للمرة الثانية. وتؤكد جمهورية جنوب السودان التزامها بالقيام بدورها في دعم تنفيذ جدول أعمال الرئيس كما حدد في هذه الدورة التاريخية. إن الموضوع الذي اختير لهذه الدورة - "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وشمول الجميع" - يتردد صده بقوة ليس في بلدي فحسب، بل في جميع أنحاء العالم.

ولا يزال الفقر متوطناً في جميع أنحاء العالم، وهناك ارتباط مباشر بين الفقر، ونقص التعليم، والبطالة، وعدم الاستقرار السياسي. ونعرب عن امتناننا لشركائنا في التنمية على الالتزامات التي تعهدوا بها للحد من الفقر في جمهورية جنوب السودان. هناك حاجة إلى المزيد من الدعم إذا أردنا أن نسهم على نحو فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشرعت حكومة جمهورية جنوب السودان في مختلف البرامج والسياسات والمبادرات الإنمائية لمعالجة حدة الفقر والتخفيف من مستواها.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، استكملت حكومة جمهورية جنوب السودان مساهمتها المحددة وطنياً، وستشرع في مسار التنمية النظيفة من خلال الاستثمار في الطاقة النظيفة، بإنتاج

هذه العملية الهامة للتعافي والمصالحة الوطنية. وأود أن أثنى على الدور الذي يؤديه الزعماء الروحيون، وخاصة رئيس أساقفة الكنيسة الكاثوليكية في جوبا، بولينو لوكودو لورو، وقس الكنيسة المشيخية لجنوب السودان، الأب بيتر غاي لوال مارو، والأب جوستين بادي أراما ممثل الكنيسة الأسقفية في جنوب السودان. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشيد أيضا بالدور الذي اضطلع به الشيخ جمعة سعيد علي، المستشار الرئاسي المعني بالشؤون الإسلامية، فضلا عن قيادة المجلس الإسلامي لجنوب السودان وجميع الزعماء الدينيين والروحانيين في البلد.

وأتاح الاجتماع الناجح المباشر الذي عقد في جو ودي بين الرئيس سلفا كير ميارديت والدكتور ريك مشار في جوبا في وقت سابق من هذا الشهر الفرصة للتداول في المسائل المتعلقة البالغة الأهمية لتمهيد الطريق أمام تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة بحلول ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وتكتسي مشاركة مختلف أصحاب المصلحة أهمية حاسمة في نجاح اتفاق السلام في جمهورية جنوب السودان. وكانت الزيارة التي قام بها السيد ريك مشار والوفد المرافق له إلى جوبا في الشهر الماضي حدثا هاما جدا ووفر الثقة التي يحتاج إليها بشدة قادة مختلف الأحزاب السياسية ومواطنو جمهورية جنوب السودان. وكانت تلك خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق السلام الدائم.

ومنذ التوقيع على اتفاق السلام المعاد تفعيله، اتسم الوضع الأمني في جمهورية جنوب السودان عموما بالاستقرار. وواصلت الحكومة والأطراف في الاتفاق العمل بجد في مختلف الآليات المنشأة في إطار اللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية لتنفيذ أحكام اتفاق السلام. وفي هذا السياق، يواصل رئيس قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان ونائب رئيس أركان الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان القيام بزيارات ميدانية إلى قواتهما لتوعيتها بالسلام وإعدادها للعيش في مواقع

والنرويج، وهولندا، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، واليونسكو، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والشراكة العالمية من أجل التعليم، ومصرف التنمية الأفريقي، من جملة شركاء آخرين، على دعمهم للتعليم في جمهورية جنوب السودان. ومع ذلك، لا تزال نواحه العديد من التحديات، ونحن بحاجة إلى الدعم من المجتمع الدولي لتمكيننا من مواصلة توسيع نطاق الحصول على التعليم لملايين الأطفال الذين لا يزالون غير ملتحقين بالمدارس.

وفيما يتعلق بتنفيذ عملية السلام، أود أن أسلط الضوء على بعض النجاحات التي شهدناها على طريق السلام والاستقرار. ففي العام الماضي، وقفت هنا ممثلا للبلد الذي اعتبره العديد من المشككين على حافة التدهور إلى نزاع عنيف، مشككين في ما إذا كان اتفاق السلام سيصمد أم لا (انظر A/73/PV.12). إنه لشرف كبير لي أن أبلغ الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة بأن جمهورية جنوب السودان تتجه نحو تحقيق السلام والاستقرار الدائم. ويتضح ذلك من استمرار تنفيذ عملية اتفاق السلام المعاد تفعيله واستعداد جميع الأطراف للعمل في جوبا من أجل التوصل إلى حل دائم للنزاع في جمهورية جنوب السودان.

وأود أن أبلغ الجمعية العامة عن الخلوة الروحية التاريخية لجمعية قادة جنوب السودان التي التمت في الفاتيكان بدعوة من قداسة البابا فرانسيس. وكان من بين الحضور أيضا رئيس أساقفة كانتربري والمسؤول السابق في الكنيسة المشيخية في اسكتلندا. وولدت الخلوة زخما جديدا للسعي إلى استعادة السلام والاستقرار في جمهورية جنوب السودان.

ولم تتوقف الصلوات في روما؛ ويتأس قادة مجلس كنائس جنوب السودان والمجلس الإسلامي لجنوب السودان الجماعات الدينية المختلفة في عملية التعافي والمصالحة، ويوفرون الإرشاد الروحي لتنفيذ اتفاق السلام. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر نظمت حكومة جمهورية جنوب السودان يوما وطنيا للصلوات لدعم

السيطرة. وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ رئيس وزراء جمهورية السودان، دولة السيد عبد الله حمدوك، على كسبه ثقة المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير لقيادة الحكومة المؤقتة. ولكي تنجح الحكومة المؤقتة في السودان، فإننا ندعو إلى رفع جميع الجزاءات المفروضة على جمهورية السودان ورفع اسمها من قائمة البلدان التي ترعى الإرهاب. وندعو أيضا إلى إلغاء جميع ديون السودان وتطبيع العلاقات التجارية والاقتصادية معها.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا أننا شعب واحد في بلدين مستقلين وتوحد بيننا الروابط التاريخية والثقافية والاجتماعية. وعليه، ستسعى جمهورية جنوب السودان دائما إلى الحفاظ على علاقة متينة مع السودان. ودفع هذا الواقع فخامة السيد سلفا كير ميارديت، رئيس جمهورية جنوب السودان، إلى أن يأخذ على عاتقه تيسير محادثات السلام بين حكومة السودان والجماعات المسلحة السودانية المعارضة. وتم التوقيع على خريطة طريق لتحقيق هذا الهدف في جوبا في ١٢ أيلول/سبتمبر. ومن المقرر عقد مزيد من مفاوضات السلام بين الطرفين في جوبا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر لأجل التوصل إلى تسوية سلمية نهائية.

ونتطلع إلى العمل مع الحكومة الجديدة في جمهورية السودان لمعالجة المسائل المتعلقة ذات الصلة باتفاق السلام الشامل الموقع في عام ٢٠٠٥. وعلى رأس تلك المسائل ترسيم حدودنا المشتركة وتسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي. وتشعر حكومة جمهورية جنوب السودان ببالغ القلق إزاء الحالة الأمنية في أبيي. ونشيد ونعرب عن تقديرنا بقراري مجلس الأمن ٢٤٤٥ (٢٠١٨) و٢٤٦٩ (٢٠١٩). ونظرنا في معظم توصيات الأمين العام بشأن إعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، فضلا عن وضع استراتيجية للخروج. وما زلنا نتطلع إلى تنفيذ أحكام القرارين آفني الذكر. ونحث الأمين العام على وجه الخصوص، على التعجيل بتعيين نائب مدني لرئيس

التحميم وهي جاهزة الآن لاستضافتهم. وبدأ تشغيل مراكز التدريب في ١٧ أيلول/سبتمبر وفقا لأحكام اتفاق السلام.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره عن مبادرات السلام، فقد مضى الحوار الوطني على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية وعلى مستوى القواعد الشعبية ومبادرات السلام الشعبية خطوات هامة نحو المصالحة والتعافي بين مختلف القبائل في جمهورية جنوب السودان. ومن المتوقع أن تناقش نتائج الحوارات التشاورية التي عقدت في المناطق الثلاث لجمهورية جنوب السودان في مؤتمر وطني سيعقد قريبا. ولدينا اعتقاد راسخ أن النهج ثلاثي المسارات المكمل إزاء مبادرات السلام الشعبية المباشرة والحوار الوطني وتنفيذ اتفاق السلام هي السبيل إلى توطيد السلام في الميدان وكفالة تحقيق الديمقراطية والمساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب في جمهورية جنوب السودان.

ويعود اللاجئين من جنوب السودان في البلدان المجاورة وكذلك النازحون الذين يعيشون في مواقع حماية المدنيين طوعية وبأعداد كبيرة إلى وطنهم وديارهم. ومع ذلك، فلا تزال هناك حاجة ملحة إلى توفير آليات الدعم لهم لضمان انتقالهم وإعادة إدماجهم بسهولة في مجتمعاتهم. ويشمل هذا الدعم توفير الوسائل لنقل العائدين وإيصال الأغذية إلى مناطقهم، فضلا عن توفير الرعاية الصحية والمياه النظيفة والخدمات التعليمية لهم.

وفيما يخص إيصال المساعدات الإنسانية، فإن جميع المؤشرات تدل على تسحن ملحوظ على الصعيد الإنساني في البلد بسبب التعاون المكثف بين الحكومة ووكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية. ولم يعد هناك تأخير في إيصال المعونة الإنسانية نظرا لصدور الإذن الفوري للقوافل في نقاط الدخول.

وقبل أن أختتم بياني، تود حكومة ومواطنو جمهورية جنوب السودان أن يتقدما بالتهنئة لأخواتنا وأشقائنا في جمهورية السودان على إبدائهم الروح الوطنية والقيادة المثالية اللازمة لحل المأزق السياسي بطريقة ودية، وهو المأزق الذي كان يخشى خروجه عن

السيدة توراي (غامبيا) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن فخامة الرئيس أداما بارو وشعب غامبيا، أود أن أعرب عن خالص امتناننا لمعالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس على قيادتها الممتازة خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. وعلى نفس المنوال، ترحب غامبيا بأمل وحماس برئاسة السيد تيجاني محمد باندي للجمعية العامة. وأكد له دعمنا الثابت طيلة فترة رئاسته. ونشكر أيضا الأمين العام على قيادته القوية ومبادراته الإصلاحية خلال إحدى أصعب الفترات التي شهدناها على الإطلاق حيث تتعرض تعددية الأطراف لهجوم لم يسبق له مثيل.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم إلى رئيس الجمعية العامة بأحر تحيات وأطيب تمنيات فخامة السيد أداما بارو، رئيس جمهورية غامبيا، الذي كان يجب أن يكون هنا شخصيا، ولكنه لم يستطع نظرا لارتباطه بأمر آخر تخص الدولة. وطلب أن أقدم إلى الجمعية العامة خالص اعتذاره وأطيب تمنياته بنجاح الدورة الرابعة والسبعين.

واليوم، أود أن أخطب الجمعية العامة بقلب منفرط. قبل ٥٤ عاما، في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥، شهد الأب المؤسس والرئيس الأول الراحل، السيد الحاج السير داودا كايريبا جاورا، انضمام غامبيا كدولة عضو في الأمم المتحدة. لقد كان قائدا محبوبا ونصيرا للوحدة الأفريقية، رجل دولة ومواطن عالمي حقيقي، ونصير بحق لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وكرس حياته لإحلال السلام في جميع أنحاء العالم. إننا ننعي وفاة هذا العملاق ونلتزم، حكومة وشعبا، بالحفاظ على إرثه الدائم وإحيائه.

إن الموضوع الذي اختاره الرئيس للمناقشة العامة - "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول" - هو في الواقع بالغ الأهمية لعصرنا. وفي ضوء تعدد التحديات التي

بعثة القوة الأمنية المؤقتة. ونكرر في هذا الصدد طلبنا إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على تأييد اقتراح فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ المقدم في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بشأن أبيي. وفي سياق السعي إلى الحصول على دعم مجلس الأمن في هذا الشأن، فإننا نحثه على الإسراع في جهوده الرامية إلى تحديد الوضع النهائي لمنطقة أبيي.

وختاما، يلتزم رئيس جمهورية جنوب السودان، فخامة السيد سلفا كير ميارديت، التزاما كاملا بتنفيذ اتفاق السلام الموقع والمعاد تفعيله. وبالتعاون مع الأطراف في اتفاق السلام، فإن الرئيس على استعداد لتشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وستواصل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية توطيد السلام، بما في ذلك الاستعداد للانتخابات المقرر إجراؤها في نهاية الفترة الانتقالية. وندعو الجمعية إلى تقديم دعمها الذي تشتد حاجة الحكومة الجديدة المقبلة إليه.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر النائب الأول لرئيس جمهورية جنوب السودان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد تعبان دينغ غاي، النائب الأول لرئيس جمهورية جنوب السودان، من المنصة.

خطاب السيدة إيساتو توراي، نائبة رئيس جمهورية غامبيا

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه نائبة رئيس جمهورية غامبيا.

اصطحبت السيدة إيساتو توراي، نائبة رئيس جمهورية غامبيا، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني أيما سعادة أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة إيساتو توراي، نائبة رئيس جمهورية غامبيا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

٢٠١٧، عادت غامبيا مرة أخرى عاصمة لحقوق الإنسان في أفريقيا - بلد صغير له رأي كبير بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في القارة وخارجها.

تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد الحسن (عمان).

وفي مجال العدالة الانتقالية، تعمل لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات الآن لمعالجة انتهاكات الحكومة السابقة لحقوق الإنسان، بمشاركة نشطة من الضحايا والجنّة. وأجّرت اللجنة أيضاً مشاورات مع الشّتات الغامبيين باعتبارهم دائرة هامة من دوائر شعبنا في سعينا لتحقيق الشمول والمصالحة الوطنية. وبإنشاء اللجنة والمعلومات التي تكشفّت نتيجة جلسات الاستماع العلنية، فقد عرف الآن الغامبيون المدى الحقيقي للجرائم والانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان التي ارتكبت عمداً من جانب حكومة بحق شعوبها.

إن قصص انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان مثل حالات الإعدام خارج نطاق القضاء والقتل والاختفاء والاعتصاب والتعذيب، كانت مجرد قصص حتى الآن. لم يعد هذا هو الحال بفضل العمل التعاوني الذي يقوم به المجتمع الدولي مع الحكومة في الوقت الراهن. وفي هذا الصدد، فإن الحفاظ على التعاون والدعم الجاريين سوف يظلّ بالغة الأهمية لنجاح جهودنا في إرساء المساءلة عن الجرائم السابقة وتوفير سجل تاريخي للعدالة الانتقالية في غامبيا، نرى أنه سوف يساهم في التئام الجروح والمصالحة الوطنية وتعافي المجتمع ككل.

وكجزء من الإصلاحات الواسعة النطاق والأولويات الوطنية الرئيسية، أنشأنا الآن وزارة مستقلة لشؤون المرأة والطفل والرفاه الاجتماعي لمعالجة شواغل النساء والأطفال وتوسيع نطاق الشمول الاجتماعي. إن تمكين المرأة وتعليم الطفلة وإنهاء العنف الجنساني والتمييز ضد النساء والفتيات وكفالة الإدماج الاجتماعي الفعال والكفء للجميع تمثل أولويات بالنسبة لحكومتنا.

تواجه المجتمع الدولي اليوم، لا يمكننا أن نتحمل التكلفة الهائلة المرتبطة بضعف المؤسسات المتعددة الأطراف أو عدم ملائمة الإجراءات المتعددة الأطراف.

لا يمكن لأي بلد بمفرده حل تحديات عدم المساواة على الصعيد العالمي أو الإرهاب أو تغير المناخ. وبالنسبة لنا نحن القادمون من البلدان النامية، فإننا ندعم بقوة عمل مؤسساتنا المتعددة الأطراف والجهود الموجهة نحو إيجاد حلول جماعية للتنمية في بلداننا ولاحتياجاتنا الأمنية. وكبلدان نامية، فإن معظمنا يمر بمحالات الخاصة تتطلب خططاً إنمائية خاصة يمكن أن تستفيد من تسخير المبادرات والخبرات وأفضل الممارسات من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ولذلك دعونا، إذ نسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، نحشد بصورة جماعية الموارد الجديدة والجهود الجديدة والأفكار والنهج المبتكرة من أجل كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

وفي غامبيا، نحن نفهم الفرق الهام الذي يمكن أن تحدّثه الجهود المتعددة الأطراف في تحويل مجتمع يترنح على حافة اليأس إلى مجتمع يسوده الأمل ونموذج للاقتداء به. بدأت قصة غامبيا الجديدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عندما بدأ الشعب عهداً جديداً من الديمقراطية والحرية وسيادة القانون. وكحكومة، أطلقنا مجموعة كبيرة من الإصلاحات في مجالات الحكومة والعدالة الانتقالية والإدارة الاقتصادية والمالية الحسيفة. واليوم، يمكننا أن نفخر بأن ما أجرينا من إصلاحات تؤتي ثمارها وتحقق عوائد إيجابية.

لقد اختتمت لجنة استعراض الدستور مشاورات مع شعب غامبيا في الداخل والخارج. ولأول مرة في تاريخنا، لدينا لجنة وطنية لحقوق الإنسان من أجل معالجة شواغل الشعب المتعلقة بحقوق الإنسان. ونتيجة لعدد من القرارات والإجراءات المستنيرة في مجال السياسة العامة منذ تشكيل الحكومة الجديدة في عام

المستدامة. وفي عام ٢٠٢٠، ننوي إجراء استعراض وطني طوعي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

ومن أهم التحديات التي يتعين علينا مواصلة التصدي لها، حتى ونحن نسعى إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي لاقتصادنا، هو ارتفاع عبء الديون. وبالتالي، بينما نسعى في الوقت نفسه إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة تمشياً مع الأولويات الإنمائية الوطنية، سوف يظل الدعم المستمر من شركائنا في التنمية ومشاركة القطاع الخاص والتعاون التقني من أجل المساعدة على معالجة الثغرات المالية أمراً بالغ الأهمية. ونقدر الدعم المستمر المقدم من الأمم المتحدة واستعدادها لمواصلة الاضطلاع بدور حفاز في هذه العملية بوصفها ميسراً للعمليات الإنمائية وجامعاً للجهات الإنمائية الفاعلة.

وفي إطار الإصلاحات الرامية إلى معالجة أخطاء الماضي، أنشأت الحكومة أيضاً لجنة للتحقيق في الأنشطة المالية للرئيس السابق وأعوانه المقرّبين. وقد اختتمت اللجنة عملها واستعرضت الحكومة النتائج التي توصلت إليها وأصدرت كتاباً أبيض تضمن توصيات قوية.

ونتيجة للأنشطة غير المشروعة والمعاملات المالية غير المشروعة للرئيس السابق وأعوانه، خسرت غامبيا أكثر من ٣٥٠ مليون دولار من الأموال التي كان يمكن لها أن تحول مسار التنمية في البلد بصورة دائمة. وكانت التقديرات الأخرى أعلى من ذلك المبلغ. وبوصفنا من البلدان النامية الفقيرة، فإننا نناشد المجتمع الدولي مساعدتنا في تعقب بعض تلك الثروة وإعادةها. إننا نطلب تضامن المجتمع الدولي وتعاونه في استرداد ثروتنا المنهوبة.

ما كان النجاح الذي أحرزناه ليتحقق لولا دعم الأصدقاء وجميع شركائنا الشائين، مثل الاتحاد الأوروبي والمنظمات المتعددة الأطراف، ولا سيما الأمم المتحدة؛ والاتحاد الأفريقي؛ والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ ومصرف التنمية الأفريقي؛

ومع إطلاق خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢١، التي تسعى إلى توطيد المكاسب الديمقراطية التي حققناها مؤخراً، فضلاً عن إحياء وتحويل اقتصادنا صوب النمو القوي وتوفير فرص العمل وتوطيد السلام، تمكنا من تحقيق استقرار الاقتصاد، وإرساء الانضباط المالي من خلال تحسين إدارة الديون التي لا يمكننا تحملها. ومن خلال مزيج من سياسات الميزنة والاقتصاد الكلي الحصيفة، استطعنا تسجيل معدل نمو اقتصادي قدره ٦,٦ في المائة. إن قطاع السياحة، وهو أهم مصدر لإيرادات العملة الأجنبية، حقق نمواً بنسبة ٢١ في المائة في العامين الماضيين.

وكان لهذه الإنجازات أيضاً أثر إيجابي في الحد من ظاهرة الهجرة غير القانونية لشبابنا. وقامت الحكومة أيضاً بإعداد أنشطة محددة الأهداف لتمكين الشباب في بلدنا. فقد أصبحت فرص تطوير المهارات ودعم الأعمال الحرة وغيرها من الفرص متاحة لهم الآن. وبالنسبة لغامبيا، فإن المناقشات العالمية الجارية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لا يمكن أن تترك الشباب خلف الركب لأنهم يشكلون الأغلبية في مجتمعنا.

ولذا، فإننا نطلب الدعم الدولي والشراكات التي تمكنا من إيجاد المزيد من الفرص من خلال التعليم وتنمية المهارات ونقل التكنولوجيا والمعارف، لأن ذلك ينطوي على إمكانية تعزيز مساهمة الشباب من أجل التصدي للفقير وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة عموماً. إن التزام المجتمع الدولي بالعمل مع بعضه البعض من أجل إقامة شراكات حقيقية بغية التبادل والتعلم من خبرات الآخرين ودرابتهم التقنية سيقطع شوطاً طويلاً في تمكين الشباب وزيادة مساهماتهم الإيجابية.

وكمجتمع في مرحلة انتقال، نأمل أن نوطد المكاسب الديمقراطية التي حققناها باستخدام سياساتنا الوطنية وخطط عملنا الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية

بالامتنان للشراكة التي أقامتها مع كل من وحدة الأمن البشري والمعهد الدولي للسلام التابعين للأمم المتحدة في إطار الجهود الرامية إلى مواصلة الحفاظ على السلام والتنمية في المنطقة دون الإقليمية.

ويرحب وفد بلدي بمقترحات الأمين العام للإصلاح بشأن إعادة تشكيل هيكل ركيزة السلام والأمن ومجالات التعاون الإنمائي وبناء السلام وحفظ السلام. وتطلع إلى نجاح تنفيذها بما يتماشى مع العمليات التي انطلقت بقيادة الدول الأعضاء لتكميلها. ونود أيضاً أن نرى زيادة في كفاءة وفعالية التعاون في منطقة الساحل، الذي ستعطي الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية الأولوية فيه لا لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام وحسب بل وأيضاً للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي.

ويجب على الأمم المتحدة تقديم الدعم الفعال للجنة بناء السلام والتغلب على التجزؤ في استجاباتها عن طريق مواءمة احتياجات السلام والأمن لمنطقة الساحل مع مقتضيات الإنماء للمنطقة. وفيما يتعلق بمنطقة الساحل، يجب علينا أن نستمد الإلهام من العبارات الحكيمة للراحل كوفي عنان، الأمين العام الأسبق، الذي قال:

”لن نتمتع بالتنمية من دون أمن أو بالأمن من دون تنمية... [و] لن نتمتع بأي منهما من دون.. احترام حقوق الإنسان“.

تواصل غامبيا المساهمة في حفظ السلام ومبادرات السلام في جميع أنحاء أفريقيا وخارجها. ولا يزال إسكات ذوي البنادق في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ - وهي مبادرة للاتحاد الأفريقي - هدفاً سامياً يجب أن نواصل السعي إليه بحزم في هذا الوقت المتأخر. إنه لأمر ممكن أن يعم السلام في أفريقيا وعلينا أن نفعل المزيد من أجل تشجيع الحوار في ليبيا بهدف إيجاد حل سياسي

والبنك الإسلامي للتنمية؛ والبنك الدولي؛ وصندوق النقد الدولي. لا تزال شراكتنا مع لجنة بناء السلام بالغة الأهمية لنجاح العملية الانتقالية. ونحن ممتنون حقاً للالتزام القوي ودعمها الثابت. وما زلنا نواجه التحديات، ولكن ستخرج غامبيا - مع الدعم الثابت من الأعضاء - باعتبارها قصة نجاح في نهاية المرحلة الانتقالية. لا تختلف شواغلنا بوصفنا من البلدان النامية عن شواغل جيراننا في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي.

وفي أرجاء منطقتنا، نواجه تهديدات متزايدة من تصاعد الإرهاب والتطرف العنيف وانتشار الأسلحة غير المشروعة والاتجار بالمخدرات، بما في ذلك الاتجار بالبشر. لقد أضحت الهجمات الإرهابية المميتة أكثر تنظيماً وتطوراً وتكراراً في عدد متزايد من البلدان في المنطقة دون الإقليمية. ونحن ممتنون لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تصديهما باستمرار لمشاكل المنطقة، ونشدد على الحاجة الملحة إلى النجاح في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

تحتاج الاستراتيجية إلى التصدي للتحديات الأمنية والإنمائية في المنطقة في آنٍ معاً بشعور متجدد من الالتزام. وهناك حاجة إلى زيادة التعاون والتضامن الدوليين والإقليميين لمعالجة تفشي انعدام الأمن والتنمية في منطقة الساحل. فمن دون السلام، ستجد منطقة الساحل وغرب أفريقيا صعوبة في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي.

وبينما نسير نحو تحقيق هذين المخططين للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، على التوالي، تستضيف غامبيا سبعة من بلدان منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية في منتدى رفيع المستوى لتبادل الآراء، معنون ”إضفاء الطابع المحلي على خطة العام ٢٠٣٠: البناء على ما ينجح“، المقرر عقده في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذا الصدد، تشعر غامبيا

اتخاذ التدابير الفاترة أو الضعيفة التي لن تقربنا من هدف الإبقاء على الاحترار العالمي عند مستوى ١,٥ درجة مئوية؟

إن قمة العمل المناخي، المعقودة يوم الاثنين، قد أعطت العالم فرصة كبيرة لتبرهن الدول الأعضاء على التزامها الحقيقي باتخاذ إجراءات حاسمة من شأنها أن تحدث فرقاً. إن غامبيا ملتزمة وتتخذ بالفعل إجراءات لتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ونتوقع من جميع الدول - صغيرة كانت أو كبيرة - أن تبرهن على التزامها باتخاذ إجراءات مناخية حقيقية. فلنغادر نيويورك بشعور جديد بالحاجة الملحة إلى التصدي لتغير المناخ.

وبالإضافة إلى الحاجة الملحة للعمل المناخي، هنالك حقيقة أن مئات الملايين من الناس في العالم اليوم ما زالوا يفتقرون إلى التغطية الصحية. ولا بد لنا، على الصعيدين الوطني والدولي، من اعتماد سياسات واضحة وتقديم الموارد اللازمة للتغطية الصحية الشاملة. ولهذا السبب، أشادت غامبيا بحسن توقيت عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة. وما زلنا نأمل في أن تُنفذ نتائج الاجتماع التنفيذ الكامل لما فيه مصلحة الجميع.

وفي هذه المرحلة، أودّ أن أشاطركم آراء وفد بلدي بشأن بعض التطورات السياسية في الساحة الدولية.

إننا لا نعترف إلا بوحدة الصين، بوصفها من ركائز سياستنا الخارجية مع جمهورية الصين الشعبية، في سعينا المتبادل إلى تعزيز وتنمية العلاقات الودية، على أساس الاحترام المتبادل والمساواة في السيادة. ونعقد أيضاً أن تطور علاقاتنا مبني على الرخاء المشترك ونهج مريح للجميع.

إن الحصار المفروض على كوبا من جانب الولايات المتحدة ينتمي إلى حقبة ماضية. وندعو الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار وإعطاء العلاقات الودية وحسن الجوار فرصة.

دائم للنزاع هناك. يجب على الأطراف إلقاء السلاح والجلوس معاً والتفاوض بحسن نية.

كما ندعو الفصائل في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى إعطاء السلام فرصة. وينبغي للأمم المتحدة أن تفعل المزيد من أجل إحلال السلام الدائم للشعب الذي طالت معاناته في جمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من المناطق المتضررة من النزاعات في القارة. ويؤيد وفد بلدي تأييداً تاماً العمليات السياسية التي تتطور حالياً في السودان وجنوب السودان. ونشجع البلدين على ألا يتوقفا حتى يتم تحقيق أهداف السلام والاستقرار والوثام الوطني.

وفي جميع أنحاء العالم، هناك العديد من القضايا الملحة التي تواصل تحدي ضميرنا الجماعي وإنسانيتنا. وخلال السنوات القليلة الماضية، شهدنا تصاعد العنصرية وكره الأجانب والتعصب والمشاعر المعادية للمهاجرين، ويأتي ذلك إلى حد كبير بتحريض من الجماعات المتطرفة والسياسيين المتعصبين ومروجي الكراهية، مع عواقب مميته. وإجمالاً، يجب أن ندين بشدة تلك الهجمات الوحشية وخطاب الكراهية والخطاب الانقسامية ضد الأجانب وأن نرفضها. لا يمكن للعالم أن يظل صامتاً. يستحق المهاجرون الحماية والدعم. ويلزم القيام بالمزيد على الصعيد المتعدد الأطراف للتصدي لتلك التهديدات. ويحدونا الأمل في القيام بالمزيد لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

إن الظواهر الجوية البالغة الشدة، وزيادة التصحر، وإزالة الغابات، وارتفاع مستوى سطح البحر، وفقدان التنوع البيولوجي الذي لا يمكن إصلاحه كلها ينبغي أن تكون بمثابة تنبيه ينذر بأن تغير المناخ أمر حقيقي وهو بالفعل محقق بنا. فهل سنواصل بلاغتنا الجوفاء أو نظلّ نتغاضى عن ذلك ولا نفعل شيئاً؟ هل سننخذ خطوات أقوى أو أكثر جرأة للتصدي له، أم أننا سنواصل

إن غامبيا مستعدة لقيادة جهود متضافرة لإحالة قضية الروهينغا إلى محكمة العدل الدولية بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي، وندعو جميع الأطراف المعنية إلى دعم هذه العملية. باعتبارنا مجتمعاً عالمياً صاحب ضمير لا يمكننا الاستمرار في تجاهل مخنة الروهينغا. ولهذا يغتنم وفد بلادي هذه الفرصة لدعوة الأمم المتحدة والدول المتشابهة في التفكير وأصحاب المصلحة المعنيين إلى مضافة جهودنا في البحث عن حل عادل وسريع ودائم لأزمة الروهينغا.

إن شرعية مؤسسات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة وأجهزتها مبنية على أساس اشتراك جميع الدول الأعضاء في قيم المنظمة لأننا جميعاً لدينا نفس الصوت والوضع عندما يتعلق الأمر باتخاذ القرارات. يفقد الكثيرون ثقتهم في مجلس الأمن وقراراته. يجب أن نشرع بشكل عاجل في إصلاح المجلس، والذي طال انتظاره. تشكل القضايا الأفريقية اليوم الجزء الأكبر من جدول أعمال المجلس، لكن لا يوجد بلد أفريقي يتمتع بحق النقض في ذلك الجهاز. يمكن استبعاد قارة بأكملها من القرارات التي تؤثر عليها والتي تعتبر طبيعية. لتُفسح البلدان التي تعترض طريق إصلاح المجلس المجال ولتؤيد بالكامل توافق آراء "إيزولويني" الخاص بمجموعة الدول الأفريقية. إن المطالب عادلة ومشروعة.

لقد أصبحت غامبيا، بدعم من جميع أصدقائنا، في مسار جديد وصاعد اليوم. لا يزال نهج الحكومة يسترشد استرشاداً قويا بوعينا بالماضي الصعب الذي تجاوزه شعبنا. وفي هذا الصدد، ما زلنا نطلب الدعم والتعاون المتواصلين من الدول الأعضاء في سعينا لبناء بلد أكثر ازدهاراً وتطوراً على النحو المتوخى في مخططنا الإنمائي الحالي، أي خطة غامبيا الوطنية للتنمية ٢٠١٨-٢٠٢١.

وبوصفنا بلداً يمر بمرحلة انتقالية فنحن نؤمن إيماناً راسخاً بقيمة التعددية ومؤسسات الدبلوماسية المتعددة الأطراف

ونؤكد من جديد التزامنا بحل الدولتين للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. يجب على المجتمع الدولي حشد الجهود المتجددة التي تؤدي إلى عملية سلام شاملة. لقد دام النزاع لفترة أطول مما ينبغي ويجب أن يُسمح للفلسطينيين بأن تكون لهم دولتهم المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية. ويجب أن توقف إسرائيل أيضاً جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأن تحترم حقوق الإنسان للفلسطينيين.

يتعين على الجانبين التفاوض بشكل عاجل على حل سياسي لصراع ما زال يؤثر على ملايين الأرواح. ونحن مقتنعون بأن الوضع يتطلب مبادرة سلام موثوق بها ويمكن أن تقودها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بدعم من منظمة التعاون الإسلامي في بحثها عن السلام في فلسطين.

يمكن لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تؤدي دوراً استراتيجياً بالشراكة مع الأمم المتحدة وشركاء آخرين من خلال العمل باعتبارها جسراً موثقاً للحوار والتفاهم المتبادلين في البحث عن سلام شامل في جميع أنحاء الشرق الأوسط والعالم بأسره. إن المنصة الفريدة التي تتمتع بها المنظمة في العالم الإسلامي يمكن أن تعزز الحوار بين الأديان والتفاهم بين الثقافات فيما بين شعوب العالم وأديانه.

تؤيد حكومة غامبيا تعزيز وحماية حقوق الإنسان باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لسياساتنا الداخلية والخارجية المتعلقة برفاهية شعبنا والبشر في الأماكن الأخرى بالعالم.

لهذه الأسباب، ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والزيادة المقلقة في حالات كره الأجانب والتعصب المتصل به في أنحاء معينة من العالم. لذلك نعوّل على الأمين العام ومن لديهم السلطة في استخدام مساعيهم الحميدة لإشراك زعماء العالم في بذل المزيد من الجهد لمكافحة التعصب والتطرف. يجب أن نجعل العالم مكاناً أكثر أماناً وتسامحاً لجميع الشعوب.

لأول مرة بصفتي ممثل جمهورية مقدونيا الشمالية. لقد دخلت اتفاقية "بريسبا" حيز النفاذ هذا العام، مما أدى إلى تسوية الخلاف مع اليونان الذي دام ٢٧ عاماً. وكان لهذا الخلاف الثنائي الأثر السلبي الخطير في كل من الأوساط الإقليمية والمتعددة الأطراف، حيث اكتسب للأسف سمعة سيئة باعتباره مشكلة صعبة لا يمكن حلها.

ومع ذلك، لا يمكننا اليوم أن نرى سوى الاستفادة من تسوية الخلاف. أخيراً لدينا توصيف قطري كامل في الأمم المتحدة. اسم بلدنا، جمهورية مقدونيا الشمالية، يتبعه اسم لغتنا المقدونية، بينما يُكتب في خانة الجنسية أنه مواطن مقدوني من جمهورية مقدونيا الشمالية. لدينا الآن علاقات جيدة بشكل استثنائي مع اليونان. وتم إحراز تقدم في تعاوننا الثنائي. لذلك ساهمنا في الاستقرار الإقليمي وفي تشجيع تنمية غرب البلقان.

لقد ساهم اتفاق بريسبا، إلى جانب معاهدة الصداقة مع بلغاريا، في تسريع اندماجنا في منظمة حلف شمال الأطلسي وساعدنا في إزالة أكبر العقبات أمام انضمامنا إلى الاتحاد الأوروبي.

وأود هنا أن أؤكد تقديرنا للأمم المتحدة على الدعم الذي قدمته طوال عملية التسوية، والذي تجسد في العمل والجهود المتفانية والمجردة من الأنانية التي قام بها المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد ماثيو نيميتز، على مدى ٢٠ عاماً، والذي عمل معنا بشكل وثيق لإيجاد حل. نحن نعتقد أن اتفاق بريسبا هو دليل على قوة الدبلوماسية والحوار. وهو مثال بارز يُحتذى به في تسوية العديد من القضايا الأخرى التي لم يتم حلها. جميع المشاكل في شتى أنحاء العالم مختلفة ولها سماتها الخاصة، ولكن يظل الحوار والدبلوماسية أفضل الطرق لتسويتها. وبصفتنا قادة لبلداننا، فمن واجبنا نحو مواطنينا أن نعمل على حل المشاكل والحفاظ على السلام وهيئة الظروف للتنمية والحياة أفضل للجميع.

باعتبارها أدوات للتصدي لتحدياتنا. وبوصفنا دولا أعضاء صغيرة فإننا نعزز قوتنا ونرفع صوتنا عندما نعمل مع المجتمع الدولي والأصدقاء لحل المشاكل الجماعية التي تواجهنا كأ أسرة واحدة كبيرة. تتطلب التحديات العالمية بذل جهود عالمية لإيجاد حلول مرضية وفعالة من حيث التكلفة. إننا نشي بقوة على دور الأمم المتحدة في عملية الانتقال الخاصة بنا. وسنواصل العمل مع جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة لمعالجة شواغل البلدان الصغيرة والنامية.

مرة أخرى، وبالنيابة عن الرئيس بارو وحكومة وشعب غامبيا، أعرب عن خالص تقديري لجميع شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف على استمرار دعمهم ومساعدتهم لبلادي. وأتمنى لجميع الدول الأعضاء دورة رابعة وسبعين ناجحة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائبة رئيس جمهورية غامبيا على بياحها.

اصطُحبت السيدة إيساتو توراي، نائبة رئيس جمهورية غامبيا، من المنصة.

خطاب السيد زوران زائيف، رئيس حكومة جمهورية مقدونيا الشمالية

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس حكومة جمهورية مقدونيا الشمالية.

اصطُحبت السيد زوران زائيف، رئيس حكومة جمهورية مقدونيا الشمالية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة: يسرني بالغ السرور أن أرحب بمعالي السيد زوران زائيف، رئيس حكومة جمهورية مقدونيا الشمالية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد زائيف (تكلم بالمقدونية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): إن بلدي عضو في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٣. ومع ذلك، فأنا أحاطب اليوم الجمعية العامة

(تكلم بالإنكليزية)

لنجاحنا. وفي هذا الصدد، تعد المساهمات المحددة على الصعيد الوطني أساسية لتسريع العمل المناخي. وقد زادت جمهورية مقدونيا الشمالية مساهماتها الوطنية في اتفاق باريس، وأدرجتها كأهداف في القوانين والسياسات الوطنية.

وفي مسألة متصلة بهذا الأمر، ناقشنا أيضا تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، التي تعد أساسية بالنسبة لأي تغييرات حقيقية ومستقبل مستدام للجميع. إن تحقيق أهداف القضاء على الفقر، وكذلك الحد من اللامساواة والآثار السلبية لتغير المناخ والتدهور البيئي، وسائر الأهداف والغايات الهامة، الشاملة والمتراطة جميعا، أمر يوفر فرصا كبيرة للبلدان والمنظمات الدولية من أجل العمل على ضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وتلتزم حكومة شمال مقدونيا التزاما كاملا بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتعمل على إدماج أهداف التنمية المستدامة في وثائقها الاستراتيجية الوطنية وخططها المحلية.

وقد أوجز تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/74/1) الحالة الراهنة في العالم وجهود الأمم المتحدة في هذا السياق، وعرض صورة واضحة لحالات النجاح والإخفاق، فضلا عن الشواغل الأساسية، وسبيل المضي قدما. ويعد اتفاق باريسا المبرم بين بلدي الذي يعرف الآن باسم مقدونيا الشمالية واليونان، أحد النقاط المضيئة الحديثة الوقوع، كما ذكر الأمين العام بحق. وقبل عامين، أعلنتُ أمام الجمعية (انظر A/72/PV.17) تصميمنا على إيجاد حل مع اليونان بشأن ما يعرف بمسألة الإسم. ووقعنا الاتفاق في حزيران/يونيه ٢٠١٨، ودخل حيز النفاذ في ١٤ شباط/فبراير. واقتضى التوصل إلى ذلك الإنجاز الهام حسن النية، وقبل كل شيء الرؤية؛ كما اقتضى الدبلوماسية والمرونة والثقة المتبادلة.

ويهدف الاتفاق إلى التغلب على تاريخ من الريبة والعلاقة الصعبة من خلال إرساء أسس حقبة جديدة - حقبة من

يشرفني أن أحاطب هذه الهيئة الهامة في وقت تكتسي فيه أهمية كبرى في إعادة التوحيد لمواجهة التحديات الحالية والناشئة وإعادة التزامنا بقيمتنا المشتركة - وهي السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية المستدامة. إن العالم يقف عند مفترق طرق. لذلك نحن بحاجة إلى أمم متحدة أقوى لكي تقف وتقدم للجميع ولا تترك أحدا وراءها. إن وجود نظام دولي قائم على القواعد والتعددية الفعالة، في ظل الدور الرئيسي للأمم المتحدة القوية والعملية المنحى، أمر ضروري في عالم يواجه شكوكاً يومية. إن الحوكمة المسؤولة، سواء في الداخل أو في المنظمات الدولية، تتطلب مهارات جديدة، بالإضافة إلى أساليب وحلول متعددة الأوجه ومتنوعة ولكن جريئة وقائمة على التقيد الصارم بالمبادئ والقواعد التي اتفقنا عليها.

إن العالم مستمر في الصراع مع الظواهر التي تتجاوز الحدود، والتي من الواضح أنها خارج سيطرتنا فرادى. وفي آب/أغسطس، فقدت آيسلندا كتلة جليدية، للمرة الأولى في تاريخها، جراء تغير المناخ. ووضعت لوحة برونزية على صخرة في آيسلندا لإحياء ذكرى ما كان يبدو ذات يوم نहरًا جليديا سرمديا أضاعه الاحترار العالمي. وينبغي أن يكون هذا إنذارا لنا جميعا.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، ناقشنا الحاجة الملحة إلى التنفيذ الكامل للالتزاماتنا بالتخفيف من آثار تغير المناخ. وقد وفر لنا مؤتمر قمة العمل المناخي، الذي عقده الأمين العام بشأن موضوع "سباق يمكننا أن نفوز فيه، سباق يجب أن نفوز فيه"، الفرصة لإعادة تأكيد التزامنا باتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وتوسيع نطاق طموحاتنا والاعتراف بآثار تغير المناخ على الأمن والاستقرار في العالم والآثار المدمرة على البشر.

وأتاح لنا الفرصة أيضا لحشد طاقات مختلف أصحاب المصلحة في مجال تغير المناخ، والاعتراف بأن جهدنا يأخذ طابعا عالميا. ولكن ما نقوم به جميعا في أوطاننا أمر بالغ الأهمية

خلال الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى، بينما ينبغي أن نعالج الأسباب الكامنة وراء تدفقات الهجرة، ونستخلص جوانبها الإيجابية، ونحول الأزمة إلى فرصة من خلال الرؤية الاستراتيجية، وآليات ومبادرات التعاون. وسنكون بمثابة متعاون نشط في تلك العملية، مثلما كنا في الماضي.

ولا تزال المعلومات الخاطئة والمضللة، إلى جانب حملات أخرى محددة الأهداف، تتحدى الحوكمة الديمقراطية العالمية وتضرها، وتختبر قدرة الديمقراطيات في جميع أنحاء العالم. وتشكل التهديدات المختلطة خطراً على مستقبل ديمقراطياتنا. وعلينا أن نحشد مواردنا وننسق جهودنا، ونطبق نهج أصحاب المصلحة المتعددين لمواجهة هذه التحديات. وينبغي لنا أيضاً أن نستفيد من بعض الأمثلة القليلة الموجودة للتعامل مع تلك التحديات. ويجب أن يظل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون أحد الركائز الأساسية لقيم الأمم المتحدة وأعمالها. وبالرغم من هيكل حقوق الإنسان القوي القائم تذكرنا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الإفلات من العقاب وانعدام المساءلة، بأن هناك الكثير مما ينبغي القيام به على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية. وستظل مقدونيا الشمالية تدعم جميع الإجراءات الرامية إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل والاتجار غير المشروع بالأسلحة، وستدعم جميع جوانب جهود نزع السلاح.

وأود أيضاً أن أتمنى للرئيس نجاحاً كبيراً في حشد الطاقة الإيجابية والمناقشات بشأن طائفة واسعة من القضايا الصعبة والخلافية. ويمكنه أن يعول على دعم مقدونيا الشمالية الكامل في مسعاها. وستظل جمهورية مقدونيا الشمالية مؤيداً قوياً لتعددية الأطراف. ففي عالم اليوم المجزأ، سنواصل العمل مع جميع أصحاب المصلحة. فهذا عاملنا المشترك. وندعو الدول الأعضاء إلى تعزيز جهودها الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين. إن

الصدقة والشراكة في المستقبل. لقد قررنا التخلي عن المواقف المتشددة، السابقة، واللجوء إلى منظورات جديدة مشرقة، والتقدم من خلال الشراكة والحلول التعاونية. ولم يكن نجاحنا مضموناً. لكننا جعلناه يتحقق جنباً إلى جنب مع زملائنا اليونانيين. وهذا إنجاز كبير ينبغي أن يكون بمثابة حافز لإجراء عمليات التحول في البلقان. ويمكن أن يغدو أيضاً مثالا للتغلب على حالات الجمود الصعبة في جميع أنحاء العالم.

وقد فتحت تلك التسوية الأبواب أمام بلدي وشعب بلدي من أجل تحقيق أهدافهما الطويلة المدى بالانضمام إلى عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق بمسألة العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي، نتوقع أن نصبح العضو الثلاثين فيها، في المستقبل القريب جداً. وما زلت على ثقة من أن التقدم الكبير الذي أحرزناه بشأن الإصلاحات الداخلية، فضلاً عن حل المسائل العالقة مع جيراننا، هي حجج قوية لكي يفتتح الاتحاد الأوروبي المفاوضات لانضمام جمهورية مقدونيا الشمالية.

إن بلدي شريك نشط في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، وسيواصل الإسهام في الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى مكافحة الإرهاب، وكافة العلل المقترنة به. إننا نشيد بعمل الأمين العام والتزامه في هذا الصدد. وهو جدير بدعمنا الكامل. وفي هذا السياق، فإن الأوضاع الخطيرة في سوريا، واليمن، وليبيا، وأفغانستان، فضلاً عن التعقيدات التي تكتنف الشرق الأوسط، والحالات الخطيرة في أجزاء من أفريقيا، تستحق اهتمامنا الكامل ودبلوماسيتنا الفعالة.

غير أن أحد التحديات الأخرى التي تواجهنا اليوم يتمثل في الهجرة الجماعية. ولم نزل في الخطوط الأمامية طوال سنوات إلى الآن، وعانينا من آثارها مباشرة. وتعد أزمة الهجرة بمثابة إنذار لنا أيضاً بأننا لا يمكن أن نعمل في فراغ. فطول أمدها يدل على أننا لا يمكن أن نتراخي. وعلينا أن نوحّد جهودنا من

السفارة الأمريكية إليها. وأدعو جميع البلدان إلى أن تحذو حذو الولايات المتحدة في الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل. فما من أحد بوسعه أن يفصل الشعب اليهودي عن وطنه التاريخي وما من أحد بوسعه أن يفصلنا عن القدس، عاصمتنا الأبدية.

إن إسرائيل تريد السلام مع كافة جيرانها. فقد وقعنا اتفاقات سلام مع مصر والأردن، ونحن اليوم بصدد العمل على تعزيز علاقاتنا مع العديد من الدول العربية في المنطقة. وندعو السلطة الفلسطينية إلى وقف التحريض، ووقف تشجيع الإرهاب وتحويله والاعتراف بحق الشعب اليهودي في دولته. وندعو الفلسطينيين إلى العودة إلى المفاوضات المباشرة من دون أي شروط مسبقة.

وفي غزة، تحتجز منظمة حماس الإرهابية مواطنين إسرائيليين، أفراهم منغيستو وهشام السيد، ترفض تسليم رفات جنديين إسرائيليين، هدار غولدين وأورون شاؤول. وأدعو الأمم المتحدة إلى تنفيذ القرارات التي اتخذتها بشأن هذه المسألة وعدم السماح لأي بلد بتقديم المعونة إلى غزة ما لم تُقدم حماس على إعادتهم إلى أسرهم.

وقد سمعت الرئيس أردوغان مؤخرًا يهاجم إسرائيل (انظر A/74/PV.3)، وأود أن أقول له: "أنت، من يقوم بقمع الشعب التركي بوحشية، وتقتيل الأقلية الكردية ودعم منظمة حماس الإرهابية، آحر من يحق له معاتبة إسرائيل. فلست بالسلطان ولا تركيا بالإمبراطورية العثمانية. عار عليك".

أما المشكلة الرئيسية التي تهدد الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط فهي إيران، التي تهدد بتدمير إسرائيل وتعمل ضد أنظمة العديد من البلدان في المنطقة. وتستخدم إيران منظمات إرهابية وكيلة، وهي حزب الله في لبنان، وحماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية في غزة، والحوثيين في اليمن، والمليشيات الشيعية في سوريا والعراق، ليس ضد إسرائيل فحسب، بل أيضا ضد دول أخرى في الشرق الأوسط. وقد شهدنا في الآونة الأخيرة تصعيدا خطيرا بعد أن أطلقت قذائف إيرانية من إيران ضد مرافق نفط

الالتزامات التي نتعهد بها في الجمعية العامة يتردد صداها في جميع أنحاء العالم. ومن ناحية أخرى، فإن إجراءتنا الداخلية هي التي تضمن حماية حقوق الإنسان والرفاه الأفراد. فلتكن أعمالنا مصداقا لالتزاماتنا حتى نتمكن من إيجاد عالم أفضل للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مقدونيا الشمالية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد زوران زائيف، رئيس حكومة جمهورية مقدونيا الشمالية، من المنصة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إسرائيل كاتز، وزير الخارجية ووزير الاستخبارات في دولة إسرائيل.

السيد كاتز (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أنا، إسرائيل كاتز، ابن ناجي من محرقة اليهود، مائير ومالك كاتز - فلترقد روحهما بسلام - فخور بالوقوف هنا اليوم، على منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة، بصفتي وزير خارجية دولة إسرائيل. إنها لحظة جدّ مؤثرة بالنسبة لي. ففي عام ١٩٤٧، اعترفت الأمم المتحدة بحق الشعب اليهودي في إقامة دولته في أرض إسرائيل، وقبل ٧١ عاما، أنشأنا دولة إسرائيل. ومنذ ذلك الحين، ما فتئنا ندافع عن وطننا ونظوره، واليوم فإن دولة إسرائيل قوية ومتقدمة، وأمة صاعدة ورائدة في العديد من المجالات.

وإسرائيل ديمقراطية حقيقية لجميع مواطنيها، اليهود منهم وغير اليهود على السواء. ولكن إسرائيل هي، أولا وقبل كل شيء، الدولة القومية للشعب اليهودي، استنادا إلى آلاف السنين من التاريخ اليهودي وحق الشعب اليهودي في وطن له، مثلما قررت الأمم المتحدة قبل ٧٢ عاما.

وأود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة، دونالد ترامب، على قراره التاريخي والشجاع بالاعتراف بالقدس، العاصمة الأبدية للشعب اليهودي منذ ٣٠٠٠ سنة، عاصمةً لإسرائيل، ونقل

ضد التهديد الإيراني، فضلا عن تطوير العديد من المبادرات المدنية المشتركة.

وتحظى إسرائيل بقدرات كبيرة في العديد من المجالات، بما فيها التكنولوجيا العالية، والابتكار، والزراعة، وتكنولوجيا المياه، التي من شأنها أن تساعد دول الخليج، في حين تحظى دول الخليج بدورها بالعديد من القدرات التي من شأنها أن تساعد إسرائيل أيضا. ويحدوني الأمل في أن يفضي هذا التعاون إلى توقيع اتفاقات سلام بين بلداننا، على غرار تلك التي وقعتها مع مصر والأردن.

وأود أن أختتم بكلمات النبي أشعيا، الذي دعا جميع دول العالم منذ آلاف السنين للمجيء للصلاة في القدس:

”آتي بهم إلى جبل قدسي، وأفرحهم في بيت صلاتي، وتكون محرقاتهم وذبائحهم مقبولة على مذبحي؛ لأن بيتي بيت الصلاة يدعى لكل الشعوب.“ (الكتاب المقدس، إشعيا، ٥٦:٧)

وإذ نحن على وشك الاحتفال بالسنة اليهودية الجديدة، أود أن أختتم بمباركة تقليدية يهودية لجميع الحاضرين هنا اليوم، ولشعب إسرائيل والجاليات اليهودية في شتى أنحاء العالم: سنة جديدة سعيدة وجميلة للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بيتر زيجارتو، وزير الخارجية والتجارة في هنغاريا.

السيد زيجارتو (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): في العام الماضي، كان لي شرف الوقوف أمام الجمعية العامة (انظر A/73/PV.13). وفي ذلك الوقت، اعترضت على مشروع الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، الذي كان لا يزال يتعين اعتماده. فما الذي حدث منذ ذلك الوقت؟ في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وفي هذه القاعة ذاتها (انظر A/73/PV.60)، أيدت الجمعية العامة الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة

سعودية، بهدف زعزعة استقرار إمدادات النفط العالمية. وقد شُنَّ هذا الهجوم الإرهابي على المملكة العربية السعودية بأوامر مباشرة من الزعيم الإيراني علي الخامنئي. إذ تأتي إيران في طليعة الدول الإرهابية، وهي الراعي الرئيسي للإرهاب في العالم.

وأدعو المجتمع الدولي إلى توحيد صفوفه من أجل إيقاف إيران عند حدها. فلا يمكن للعالم أن يسمح لإيران بتطوير الأسلحة النووية والقذائف التسيارية، ويجب أن يوقف دعمها للمنظمات الإرهابية في المنطقة.

ويجب أن تدرج الأمم المتحدة حزب الله وقوات حرس الثورة الإسلامية في قائمة المنظمات الإرهابية. لأنهما تروجان للإرهاب في الشرق الأوسط، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية وفي جميع أرجاء العالم، وعلى العالم أن يضع حداً لذلك.

وأدعو المجتمع الدولي إلى دعم سياسة الرئيس ترامب المتمثلة في إخضاع إيران لأقصى قدر من الضغط. هو ذا السبيل لكفّ أذاها. فلا بد من إيقاف إيران عند حدها اليوم بغية تجنب نشوب حرب غداً. وأقول للقيادة الإيرانية بلغتها: ”لا تعدّ فراحك قبل أن تفقس“. فلم ينته شيء حتى ينتهي كل شيء.

ويتيح الواقع في الشرق الأوسط أيضاً فرصاً للتعاون والنهوض باقتصادات جميع البلدان. فقد قمت مع رئيس الوزراء نتنياهو، في السنوات الأخيرة، بإعداد المسارات من أجل مبادرة السلام الإقليمية، التي ستربط دول الخليج العربي بالموانئ الإسرائيلية في حيفا بواسطة السكك الحديدية عبر الأردن. وستوفر لها منفذاً أسرع، وأقصر وأكثر أماناً نحو البحر الأبيض المتوسط. كما أننا سنعمل على وصل السلطة الفلسطينية بهذا المشروع، الذي سيعزز اقتصادها. وقد عرضت هذه المبادرة على الأمين العام خلال اجتماعنا الذي عقد مؤخرًا في أبو ظبي، ودعوته إلى المشاركة في هذا المشروع الهام. وتتبع إسرائيل سياسة واضحة لتعزيز روابطها وتطبيع علاقاتها مع دول الخليج العربي. فلا نزاع بيننا وبين دول الخليج بل تجمعنا مصالح مشتركة في مجال الأمن

البرازيل بعد ذلك إلى تلك الدول. وحالت أصوات المعارضين الستة هذه دون اعتماد القرار ١٩٥/٧٣، بالإجماع وأوضحنا آنذاك أن الاتفاق العالمي هو أخطر وثيقة على الإطلاق وضعت في الأمم المتحدة. وقد أثبتت السنة الماضية، للأسف، أننا كنا على حق.

وخلال المناقشة، استخدمت بعض الحيل. فقد سيقّت تفسيرات وإحالات زائفة، وبيانات مفادها أن الوثيقة لن تكون ملزمة قانوناً على الرغم من ورود عبارتي "تلتزم" و "التزام" ٨٠ مرة في النص. وخلال السنة الماضية، جرت محاولات عديدة هنا لإمرار الاتفاق العالمي للهجرة جزءاً جزءاً وفصلاً فصلاً. وتتضمن وثائق عديدة مدرجة في جدول أعمالنا، إشارات إلى الاتفاق بطريقة مستترة أحياناً، وصريحة أحياناً. هل هذه هي الطريقة التي يُفترض أن يصبح بها الاتفاق جزءاً من القانون الدولي؟ لا بد لي أن أبلغ الجمعية أننا نرفض هذه المحاولات، ونحث جميع مؤسسات الأمم المتحدة على الكف عن هذه المحاولات: يجب الكف عن الإشارة إلى الاتفاق في وثائق الأمم المتحدة، والكف عن إمرار الاتفاق بطريقة مستترة. وأود أيضاً أن أوضح أننا سنرفض في المستقبل كل إعلانات، ووثائق، وقرارات الأمم المتحدة التي تتضمن أي إشارة إلى الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، كلياً أو جزئياً.

ولنرى ماذا حدث في أوروبا في السنوات الأخيرة. فبسبب سياسة بروكسل المتعلقة بالهجرة غير المسؤولة والضارة دخل أكثر من مليون من المهاجرين غير الشرعيين أراضي أوروبا. ولقي أشخاص كثيرون حتفهم في البحر الأبيض المتوسط. ونشأت مجتمعات خطيرة في أوروبا الغربية، حيث تشكل أقليات بضحيجها ضغطاً مستمراً ومتزايداً على الأغلبية الصامتة. وازدادت التهديدات الإرهابية. إن أكثر من ٣٠ من الهجمات الإرهابية الكبيرة التي ارتكبت في أوروبا وارتكبتها أشخاص من المهاجرين في السنوات الأخيرة هي نتيجة للسياسة المتسمة

والمنظمة والنظامية (القرار ١٩٥/٧٣) ومنذ ذلك الحين، ظلت أعداد متزايدة من الناس تنزل إلى الطرقات، لتنتقل تدفقات هجرات جديدة، لتشكل بذلك تحديات أمنية إضافية لبلدان المنشأ والعبور والمقصد. وتثير آخر التطورات المخاوف. ولذلك، لا عجب في أن مسألة الهجرة تنصدر من جديد المخططات السياسية الأوروبية والعالمية.

ويتوقع المرء من الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية تعزيز وحماية القانون الدولي، لمساعدة الذين يحترمون القانون الدولي ويمثلون له، وأن تتخذ موقفاً ضد من ينتهكونه. هذا هو ما نتوقعه، خاصة عندما يتعلق الأمر بالحقوق الأساسية. ونستطيع، بل ينبغي أن نثير السؤال التالي: هل الهجرة حق أساسي من حقوق الإنسان؟ والجواب هو كلا، إنما ليست كذلك. ولكن ما الذي تفعله الأمم المتحدة؟ تشجع الأمم المتحدة الهجرة، الأمر الذي نُعده مخيباً للآمال حقاً.

ونمضي أكثر من ذلك، فبوسعنا أن نثير سؤالاً آخر: إذا لم تكن الهجرة من بين الحقوق الأساسية للإنسان، فما هي إذن؟ والجواب هو كالتالي: إن لكل فرد في العالم الحق في العيش في ظروف سلمية وآمنة ومأمونة في بيته. فهل يذكر الاتفاق العالمي من أجل الهجرة أي شيء عن هؤلاء الأشخاص؟ هل يحمي حقوقهم؟ الإجابة للأسف هي كلا - دون أي لبس. لذلك، فبدلاً من حماية حقوق الإنسان الأساسية الفعلية للسكان، يشجع الاتفاق العالمي الهجرة، التي هي ليست حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، بل ظاهرة خطيرة تزيد من المخاطر الأمنية في جميع أنحاء العالم. ونرى أن هذا أمر غير مقبول.

وفي العام الماضي، كانت هناك محاولة هنا في الأمم المتحدة للاحتفال بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة باعتباره أفضل وثيقة على الإطلاق تبرم في تاريخ الأمم المتحدة. لكن هذه المحاولة باءت بالفشل. وقد صوتت الولايات المتحدة، وإسرائيل، وهنغاريا، والجمهورية التشيكية، وبولندا، ضد الاتفاق، وانضمت

لسوء الحظ، وبناءً على التطورات الأخيرة في الاتحاد الأوروبي - فتح موانئ للمهاجرين غير الشرعيين ومناقشة الحصص الإلزامية مرة أخرى لإعادة توطين المهاجرين - يجب أن نعزز جهودنا لحماية شعبنا وأمننا. إذا نظرنا إلى وضع الهجرة في جنوب شرق أوروبا اليوم فإنها مشابهة لأوضاع عام ٢٠١٥. العديد من البلدان والمنظمات الدولية، وبالطبع المنظمات غير الحكومية، تشجع الناس المحتاجين على الذهاب إلى أوروبا. هؤلاء الناس يتشجعون على دفع آلاف الدولارات للمهربين. هؤلاء الناس يتشجعون على ركوب سفن متهاكة. ويتشجعون على أن يتوقعوا من المنظمات غير الحكومية أن تأتي وتأخذهم إلى أوروبا بشكل غير قانوني.

والآن يمكن طرح سؤال آخر، كما أظن، ولسبب وجيه للغاية: من المستفيد من هذا؟ الجواب واضح: بالتأكيد يستفيد المهربون والجماعات الإجرامية المنظمة من كل هذا لأنهم يكسبون الملايين؛ وتستفيد المنظمات الإرهابية أيضاً، لأن تدفقات المهاجرين الضخمة وغير الخاضعة للمراقبة تتيح للمنظمات الإرهابية الفرصة لإرسال مقاتليها في جميع أنحاء العالم.

الجزء الثاني من هذا السؤال هو من الذي يخسر في ظل هذه السياسات؟ بدون شك تخسر بلدان المنشأ، لأنه إذا كان الناس يبتعدون عن بلدانهم الأصلية فلن يعودوا أبداً. وإذن يصبح السؤال من الذي سيعمر تلك البلدان ويعيد بناءها؟ كذلك تخسر بلدان العبور. إذا نظرنا إلى غرب البلقان نرى المهاجرين يحتلون الأماكن العامة. ويتصرفون بعدوانية. في بعض المدارس لم يتمكن المعلمون من البدء في التدريس بفصولهم في أيلول/سبتمبر. هذا يشبه إلى حد بعيد ما شهدناه بشكل مباشر في المجر في عام ٢٠١٥، عندما قام ٤٠٠ ألف مهاجر غير شرعي بمسيرة في قلب البلاد، وتصرفوا بطريقة عدوانية للغاية، وهاجموا شرطتنا واحتلوا الأماكن العامة وعرقلوا حركة المرور على خطوط السكك الحديدية والطرق السريعة. كذلك تخسر بلدان

بالنفاق وذات الدوافع الأيديولوجية الصادرة عن بروكسل. إن هذه السياسة تفرض ضغوطاً على البلدان لتنبذ هويتها الوطنية وثقافتها وتراثها الديني والتاريخي، بغية إضعاف الدول الأعضاء وإنشاء ولايات متحدة أوروبية في نهاية المطاف. غير أن هذا أمر نرفضه.

إننا نريد للاتحاد الأوروبي أن يعود قويا مرة أخرى، لكن هذا لا يمكن أن يحدث إلا عندما تكون الدول الأعضاء فيه ذاتها قوية. ونحن فخورون بأن هنغاريا بلد قوي مرة أخرى. ومن دواعي فخرنا أننا تمكنا من الحفاظ على هنغاريا كبلد هنغاري. ونحن فخورون بتاريخنا. ونحن فخورون بأننا دولة عمرها ١٠١٩ سنة من بين أقدم الدول في أوروبا. ونحن فخورون بأننا دولة ذات تراث مسيحي قوي. ونحن فخورون بدور المسيحية في إنشاء دولتنا وصونها. ونحن فخورون بأن نكون وطنيين حقاً، تأتي هنغاريا أولاً بالنسبة لنا، وتكون المصلحة الوطنية بمثابة بوصلة لنا.

إن استراتيجية سياستنا الخارجية تقوم على أساس مبدأ يُدعى الاحترام المتبادل. إننا نحترم شركاءنا وتاريخهم وتراثهم وقرارات مواطنيهم. ونتوقع الشيء نفسه من شركائنا: أن يحترموا سيادتنا وخصوصياتنا المستندة إلى تاريخنا الغني جداً. ونتوقع من شركائنا احترام حق الهنغاريين في اتخاذ قرارات بشأن بلدهم ومستقبله.

لقد اتخذ الهنغاريون قرارات واضحة للغاية، في مناسبات متعددة: نحن لا نريد استقبال مهاجرين غير شرعيين، ونرفض كل الضغوط الخارجية في هذا الصدد، ونحفظ حقنا في اتخاذ قراراتنا الخاصة بمن نسمح لهم بدخول أراضي بلدنا ومن لا نسمح لهم. من اختصاصنا نحن وحدنا أن نقرر مع من نود ولا نود العيش في بلدنا. وبما أن هذه هي إرادة الشعب الهنغاري الصريحة، فإنها مصلحة الوطنية. وبالنسبة لنا، واجبتنا الرئيسي هو تحقيق مصلحةنا الوطنية.

عضو. للأسف، تشجع الأمم المتحدة فكرة السماح للناس بحرق الحدود بين البلدان المسالمة. نحن نتوقع من الأمم المتحدة أن تعتبر حرق الحدود جريمة جنائية خطيرة يجب منعها ومعاقتها بدلاً من الترويج لها وتشجيعها. ونتوقع من الأمم المتحدة أن تتوقف عن تصوير المنظمات غير الحكومية باعتبارها الممثلة الشرعية للدول لأنها ليست كذلك. السياسيون المنتخبون هم من يمثلون دولهم؛ الحكومات وليس المنظمات غير الحكومية هي المخولة من شعوبها بالعمل. أنا شخصياً لم أر أية منظمة غير حكومية مرشحة في انتخابات. في الحقيقة، الحكومات والمسؤولون المنتخبون هم من يعهد لهم الناس بالسلطة. ولهذا السبب الحكومات والسياسيون المنتخبون هم من لهم الحق في التحدث باسم الدول وباسم الشعوب.

لقد قرأنا الميثاق العالمي للهجرة الذي ينص على أن جميع البلدان يجب أن تصبح في المستقبل إما بلد منشأ أو بلد عبور أو بلد مقصد. نحن نرفض هذه الفكرة. نعتقد أن هناك فئة رابعة: هناك دول مثل هنغاريا لا ترغب في أن تكون بلد منشأ أو عبور أو مقصد. ولدنا الحق في أن نقرر ذلك.

نحث الأمم المتحدة على التوقف عن تصوير الهجرة على أنها أفضل تطور للبشرية على الإطلاق. نحن لا ننظر إلى الهجرة باعتبارها أفضل وسيلة لمواجهة التحديات الديمغرافية وتحديات سوق العمل. لنترك الأمر للدول الأعضاء كي تتخذ قراراتها السيادية في هذا الشأن.

نحن في المجر ندعم عائلاتنا ونعمل باستمرار على تطوير التعليم بدلاً من تشجيع الهجرة. وهذا النهج ناجح. والدليل هو أننا الآن نتصدر الاتحاد الأوروبي من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي ووصلنا إلى العمالة الكاملة. يجب علينا أيضاً رفض اقتراح آخر مطروح هنا، والذي يقول إن المجتمعات متعددة الثقافات هي بطبيعتها أفضل من المجتمعات المتجانسة. نحن الهنغاريين لا نشعر بأننا أقل قيمة لمجرد أننا لسنا من المجتمعات

المقصد. ويخسر الناس أنفسهم لأنهم يعرضون حياتهم للخطر. إذا نظرنا مرة أخرى إلى عدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم في البحر الأبيض المتوسط بسبب هذه السياسة غير المسؤولة للغاية التي يتم تفسيرها على أنها دعوة.

بالتالي يخسر الجميع. ويتحمل الجميع مخاطر كبيرة - باستثناء المهربين والمنظمات الإرهابية. أعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة ألا تفعل ذلك. ينبغي للأمم المتحدة أن لا تشجع موجات الهجرة؛ بل ينبغي لها بدلاً من ذلك أن تؤدي دوراً رائداً في حل النزاعات، وفي مساعدة البلدان على التنمية، وفي مساعدة البلدان الأفريقية على بناء القدرات، لأن أفريقيا يمكن أن تكون قارة المستقبل، ولكن فقط إذا قمنا ببناء القدرات لإبقاء الناس في أوطانهم في ظل الظروف المناسبة. ينبغي للأمم المتحدة أن تساعد أولئك الذين فروا على العودة إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن. يجب علينا تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار. يجب أن نضمن الأمن الشخصي والقانوني لمن اضطروا إلى الفرار ويرغبون في العودة إلى ديارهم. يجب أن نساعد البلدان على حماية نفسها من الصدمات السلبية والمخاطر الأمنية.

ينبغي للأمم المتحدة أن تساعد البلدان على ضمان أمن وسلامة مواطنيها. هذا هو بالضبط ما تفعله المجر. نحن نحترم التزاماتنا كدولة بحماية مواطنينا وضمان حياة آمنة ومأمونة لهم، ولهذا السبب نحمي حدودنا بحزم وثبات، ولا نسمح بأية تعديلات غير قانونية. يجب أن تكون الطريقة الوحيدة للوصول إلى أوروبا هي الطريقة القانونية. الطريقة الوحيدة للمجيء إلى المجر هي الطريقة القانونية. نرفض النهج المتمثل في وجوب سماحنا للناس بحرق حدودنا. لماذا يجب أن ندع الناس يخرقون حدودنا؟ ما السبب الإنساني أو القانوني الذي قد يدفعنا إلى السماح لأي شخص بحرق الحدود بين بلدين آمنين وسلميين؟ في الواقع، حماية الحدود هي مسألة أمن قومي، ويجب ألا تتصرف الأمم المتحدة ضد مصالح الأمن القومي لأية دولة

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألكسندر شالينبرغ، الوزير الاتحادي لشؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية في جمهورية النمسا.

السيد شالينبرغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): لم يحدث فيما مضى أن شهدنا البشرية أكثر ترابطاً مما عليه الآن. ولم يسبق للبشرية قط في تاريخها أن كانت مطلعة بشكل أفضل على الأحداث التي تجري في الجانب الآخر من الكوكب. ولم نكن قط على هذا القدر الشديد من الوعي بأننا جميعاً نواجه نفس التحديات - تحديات من قبيل تغير المناخ والهجرة والجريمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب. وهي تحديات ذات طابع عالمي، ومن ثم تتطلب، بحكم تعريفها، استجابات عالمية. ولكن بدلاً من استنساخ أوج التعاون الدولي، كما ينبغي لنا، دخلت الدبلوماسية المتعددة الأطراف في فترة اضطراب.

وهناك العديد من الأمثلة على ذلك التطور. فلم يعد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ ترتيباً عالمياً يتفق عليه الجميع. وانسحبت دول كبرى من معاهدات لنزع السلاح قائمة منذ أمد طويل. وباتت خطة العمل الشاملة المشتركة على حافة الهاوية، الأمر الذي أدى إلى دوامة من المواقف المتشددة. وغالبا ما تُهمش الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف في حل النزاعات، بل وغالبا ما يفشل مجلس الأمن في تحقيق توافق في الآراء بشأن كيفية إحلال السلام في أسوأ مناطق الأزمات في العالم. ويساورني قلق بالغ إزاء هذه التطورات.

وعلى غرار الكثير من البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم، تعتمد النمسا على الحلول التفاوضية في التصدي للمشاكل العالمية. فإذا كان الاختيار بين سيادة القانون وقانون الغاب، فإن الإجابة واضحة جداً للنمسا: هناك حاجة إلى نظام دولي قائم على القواعد يسود فيه الحكم الرشيد والأسواق المفتوحة ومفهوم العقد شريعة المتعاقدين.

متعددة الثقافات. يجب أن نترك الأمر للدول ذات السيادة لتقرر كيف تريد أن تعيش حياتها.

دعونا نقدم المساعدة حيثما توجد الحاجة إليها وأن نتفادى التسبب في مشاكل حيثما لا وجود لها. هذا هو مبدأنا. يجب أن نساعد الناس على البقاء في بلدانهم الأصلية بكرامة إنسانية وأن نساعد من فروا على العودة إلى ديارهم في أسرع وقت ممكن لأن هذا هو ما ينص عليه القانون الدولي.

لقد أنفقنا نحن الهنغاريين ٤٠ مليون دولار لمساعدة المجتمعات المسيحية في الشرق الأوسط - في العراق وسورية والأردن ولبنان. قمنا بإعادة بناء آلاف المنازل المهتمة وعشرات الكنائس المدمرة. نحن نغطي التكاليف الطبية لأكثر المستشفيات المسيحية في سورية. ونقوم بإعادة بناء مدارس. ومن خلال هذه الجهود ساعدنا أكثر من ٥٠ ألف شخص على البقاء في وطنهم أو العودة إليه في أسرع وقت ممكن. ومن خلال هذا البرنامج لمساعدة المجتمعات المسيحية نود أن نلفت انتباه المجتمع الدولي إلى أن المسيحية هي أكثر الديانات المضطهدة في جميع أنحاء العالم.

من أجل مساعدة البلدان غير القادرة حالياً على الاحتفاظ بسكانها قمنا هذا العام بزيادة دعمنا المالي لأقل البلدان نمواً سبعة أضعاف، إلى ٢٩ مليون دولار، وقمنا في هذا العام بزيادة دعمنا المالي لأفريقيا خمسة أضعاف، إلى ٢٥ مليون دولار. أعتقد أنه من الأهمية بمكان أن ينخرط الشباب في هذه الجهود. إن بناء القدرات هو في غاية الأهمية، ولهذا السبب نقدم ٤٨٧٠ منحة دراسية للطلاب من أقل البلدان نمواً في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية حتى يكتسبوا المعرفة والمهارات التنافسية التي تسهم في تعزيز بلدانهم عند عودتهم إلى ديارهم. نفعل ذلك لأن أولويتنا القصوى يجب أن تكون لمساعدة جميع الناس على الاستمتاع بحياة آمنة ومأمونة في بلدانهم الأصلية. وهذا ما يقتضيه القانون الدولي وما يملية السلوك المسؤول.

الطوعي الأول خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى للعام القادم. وسينصب تركيزنا على المناخ والنساء والشباب.

منذ ما يقرب من عقد من الزمن، يستعر النزاع المسلح في سورية والعراق، مما أسفر عن مئات الآلاف من الضحايا والنازحين. وقد مُني ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية بالهزيمة ميدانياً، ولكننا مدينون لضحايا الجرائم التي ارتكبتها بضمن تحقيق العدالة. ولذلك، لا تزال النمسا تؤيد بقوة إحالة الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، نرى أنه يجب إنشاء محكمة جنائية خاصة في المنطقة لضمان المساءلة عن أخطر الجرائم المرتكبة. ويجب أن يسير هذا النهج جنبا إلى جنب مع بناء القدرات اللازمة لتحقيق العدالة على الصعيد الوطني لضمان إجراء محاكمات وفق الأصول القانونية.

واليوم، تدور معظم النزاعات في المدن وفي مناطق مكتظة بالسكان. وفي هذه الحرب الحضرية، كثيرا ما يُنتهك القانون الدولي الإنساني، مما يسفر عن عواقب مدمرة. وعندما تُستخدم الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، يشكل المدنيون، في المتوسط، ٩١ في المائة من الخسائر في الأرواح. وهذا ببساطة أمر غير مقبول. ومن الجلي أننا بحاجة إلى تعزيز حماية المدنيين. وسعياً لتأكيد أهمية هذه المسألة وطابعها الملح، ستستضيف النمسا تحالفاً واسع النطاق من الشركاء في الأسبوع القادم، يومي ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، في فيينا للمشاركة في أول مؤتمر دولي بشأن هذا الموضوع في جميع أنحاء العالم. وأتشرف بدعوة جميع الدول الأعضاء إلى الحضور.

إن مسألة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها كانت ولا تزال أولوية واضحة لدى النمسا ويشرفنا أن نعمل في مجلس حقوق الإنسان خلال السنوات الثلاث المقبلة. وربما كان القانون الدولي الإنساني والطابع العالمي لحقوق الإنسان أهم إنجازين للمجتمع العالمي المعاصر. ويجب أن نتصدى بوضوح لأي محاولات لتقويضهما. وحقوق الإنسان غير قابلة للتفاوض ببساطة. ويقع

ويدرك جميع من في هذه القاعة أن تعددية الأطراف تتطلب عملاً شاقاً، وكثيراً ما تكون مدعاة للشعر بالإحباط ولا تسفر عن فوز سهل أو حلول سريعة، فضلاً عن أنه قد يصعب إقناع جمهور محلي بضرورة القبول بحلول وسط. غير أنه لا يوجد بديل للتعاون الدولي. ولن يحل النهج الأحادي أو النهج المتعدد الأطراف الانتقائي أياً من التحديات المعقدة التي نواجهها.

إن الاتحاد الأوروبي يقوم على التعاون والتوافق. ولذلك، أعتقد أننا، نحن الأوروبيين، نتمتع بمصداقية كبيرة في إعادة تأكيد التزامنا بتعددية الأطراف القائمة على القواعد. وبناء على ذلك، أود أن أتناول عدة تحديات عالمية أرى أنها تتطلب حلولاً متعددة الأطراف على نحو عاجل.

ويتمثل التحدي الأول في تغيير المناخ. لقد كان عام ٢٠١٨ الأشد حراً في تاريخ النمسا. ونتيجة لذلك، تذوب أنهارنا الجليدية. وتعاني مناطق جبال الألب أشد المعاناة. ولا شك في أن تغيير المناخ يمثل حقا تحدياً عالمياً، يتطلب اتخاذ إجراءات عالمية عاجلة.

وبصفتنا عضواً في "تحالف الطموحات العالية"، نحن ملتزمون تماماً باتفاق باريس بشأن تغيير المناخ وتؤيد دعوة الأمين العام إلى التعجيل بتنفيذ الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة في قمة العمل المناخي هذا الأسبوع. وخلال السنوات القادمة، ستعمل أوروبا جاهدة لكي تصبح أول قارة في العالم محايدة مناخياً، مما يعني التخلص من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري نهائياً بحلول عام ٢٠٥٠. ويشكل الاتفاق البيئي الجديد في أوروبا، الذي طرحته المفوضية الأوروبية المقبلة، اتفاقاً طموحاً جداً فضلاً عن أنه يرسل إشارة قوية للغاية إلى العالم. غير أن هذا الطموح ينبغي ألا يقتصر على أوروبا. وخلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى، أكدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من جديد التزامها بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وستقدم النمسا استعراضها الوطني

أهمية الأولويات الوطنية مع أولئك الذين يسعون للتوصل إلى حلول دولية، كما جمع الوطنيين مع أنصار العولمة - جميعنا هنا في الأمم المتحدة لتبادل الحديث والنقاش والاستماع إلى بعضنا بعضا.

بالنسبة لي هذا هو العمل المتعدد الأطراف.

خلال العام المقبل سيكون قد مر ٧٥ عاما على تأسيس الأمم المتحدة. وهذه فترة ليست بالقصيرة وسبب للاحتفال بواحدة من أعظم المؤسسات التي أنشئت على الإطلاق في التاريخ. لكننا نعلم جميعا أن الأمم المتحدة بحاجة إلى التحديث. لذلك تؤيد النمسا بقوة خطة الإصلاح التي وضعها الأمين العام.

إن التحديات العالمية التي نواجهها جميعا تتطلب وجود أمم متحدة قوية. وذلك من مصلحتنا جميعا. وفي شهر أيار/ مايو من هذا العام، في فيينا، احتفلنا بالذكرى الأربعين لإنشاء مركز فيينا الدولي وهو مركز لمعالجة القضايا الأمنية، بما في ذلك عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي والطاقة والتنمية المستدامة والاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ومكافحة الفساد والمخدرات والجريمة. ويمكنني أن أؤكد لأعضاء الجمعية العامة أن النمسا بلد مضيف فخور وملتزم تجاه الأمم المتحدة وسيبقى كذلك.

ونتشاطر كلنا هنا في هذه القاعة نفس المسؤولية عن فعالية الأمم المتحدة والنظام الدولي الذي بنيناه معا خلال العقود الماضية. وعلى حد تعبير الأمين العام، فإن تعددية الأطراف هي خير أمل يعول عليه العالم في ظل التحديات المعقدة المتعددة الحالية. إن النمسا على استعداد لتحمل مسؤولياتها كعضو في مجلس حقوق الإنسان وكبلد مضيف لمقر الأمم المتحدة في فيينا وكمساهم بقوات ملتزم في مجال حفظ السلام وكمرشح لعضوية مجلس الأمن خلال الفترة ٢٠٢٧-٢٠٢٨.

على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية المطالبة بالمساءلة عند انتهاك حقوق الإنسان. ولذلك، نرحب بإجراء تحقيقات مستقلة في سورية واليمن وميانمار.

وفي ظل تزايد التوترات الجغرافية السياسية، يزيد خطر حدوث مواجهات عسكرية. وفي أعقاب النهاية المخيبة للآمال لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، يجب أن نتجنب نشر القذائف المتوسطة المدى في أوروبا. ونحث الولايات المتحدة وروسيا على الامتناع عن اتخاذ أي خطوات في هذا الاتجاه وندعو إلى تمديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية.

وما دامت الأسلحة النووية موجودة، سيظل خطر استخدامها، عن قصد أو غير قصد، قائما. إن هذه الأسلحة لإنسانية فضلا عما تشكله من خطر على أمننا. والمقولة الحالية المتمثلة في أن الأسلحة النووية ضرورية بشكل ما لتحقيق الأمن ليست خاطئة فحسب، بل إنها خطيرة بوضوح. ومبررات الدعوة إلى القضاء التام على الأسلحة النووية واضحة للغاية. والأمر لا يقتصر على كونه واجبا أخلاقيا، بل إن بقاء الجنس البشري على المحك هنا. وبالتالي، فإننا نشعر بالتشجيع كون معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي ساعدت النمسا في إطلاقها، في طريقها الآن إلى دخول حيز التنفيذ. وأدعو جميع الدول إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة والإسهام في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونؤيد أيضا المبادرات الرامية إلى حظر الأسلحة الذاتية التشغيل بالكامل. فلا يمكننا أن نسمح للآلات بأن تقرر حياة البشر وموتهم.

في البداية، تشاطرت مع الجمعية العامة شعوري بالقلق إزاء حالة تعددية الأطراف. ولكنني أشعر، في الوقت نفسه، بالتفاؤل هنا في هذه القاعة. فما هو السبب وراء ذلك؟ يكمن السبب وراء شعوري هذا في أن الأسبوع الرفيع المستوى للأمم المتحدة جمعنا كلنا مرة أخرى: من يشددون على أهمية السيادة مع أولئك الذين يدعون إلى تعددية الأطراف، ومن يؤكدون

إن الهجمات النكراء التي تعرضت لها المنشآت النفطية في المملكة باستخدام ٢٥ صاروخاً مجنحاً، وطائرات من دون طيار، متسببة في انخفاض إنتاج النفط بنسبة تقارب ٥٠ في المائة، وتعادل ٥,٧ مليون برميل يومياً، تشكل انتهاكاً صارخاً للقوانين والأعراف الدولية، واعتداءً على الأمن والسلم الدوليين، وتهديداً كبيراً لإمدادات النفط للأسواق العالمية، أكرر تشكل انتهاكاً صارخاً للقوانين والأعراف الدولية، واعتداءً على الأمن والسلم الدوليين وتهديداً كبيراً لإمدادات النفط للأسواق العالمية.

ونحن نعلم جيداً من وراء هذا الهجوم ودعونا خبراء من الأمم المتحدة وخبراء دوليين للتثبت من ذلك بأنفسهم. إن من يقف وراء هذا الهجوم هو من هاجم الناقلات التجارية في خليج عمان في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه الماضيين، وتبعه عملاً بهلجوم على مطار أجه في السعودية في شهر تموز/يوليه وحقل شيبية النفطي في شهر آب/أغسطس، وهو نفس النظام الذي يستتر بشكل رخيص وجبان عبر تحميل الميليشيات التابعة له مسؤولية الهجمات على أبيق وخريص، وقبل ذلك على محطات ضخ النفط، النظام الذي لا ينظر لدولنا وشعبونا سوى أنها ساحات لتحقيق أجندته التدميرية.

إننا نعرف هذا النظام جيداً منذ أربعين عاماً؛ فهو لا يعرف سوى التفجير والتدمير، والاعتقال ليس في منطقتنا فحسب، بل في العالم أجمع، وهذا النظام هو الذي قام منذ نشأته بأعمال إرهابية في المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت ولبنان والدول الأوروبية وفي مختلف أرجاء المعمورة. وهو النظام الذي اغتال عدداً من الدبلوماسيين السعوديين في تايلند في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ و اغتال في عام ٢٠١١ دبلوماسياً سعودياً في مدينة كراتشي، يرحمهم الله جميعاً. وفي نفس العام حاول اغتيال سفير المملكة آنذاك لدى الولايات المتحدة. وهو النظام الذي اغتال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري في قلب بيروت عام ٢٠٠٥. وهذا النهج مستمر للأسف حتى يومنا هذا، فقد رأينا

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إبراهيم بن عبد العزيز العساف وزير خارجية المملكة العربية السعودية الشقيقة.

السيد العساف (المملكة العربية السعودية): يسرني في البداية أن أتقدم بالتهنئة لمعالي البروفيسور تيجاني محمد باندي لانتخابه رئيساً للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة كما أتقدم بالشكر للسيدة ماريا فيرنانديس سبينوسا غرسييس على جهدها خلال رئاستها للدورة السابقة للجمعية العامة. كما أشيد بالجهود المميز لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش.

كنت أمل أن أتحدث اليوم عن جهود بلدي المملكة العربية السعودية العضو المؤسس في الأمم المتحدة في تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة في الحفاظ على الأمن وسلامة شعوب العالم ودورها في تحقيق الرخاء والنمو والاستقرار في منطقتنا وجهودها الإنمائية والإنسانية المشهودة حول العالم. كما وددت أن أستعرض التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه عالمنا من فقر وتفشٍ للأوبئة وتغير مناخي ومخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وغيرها من التحديات التي تواجه هذا العالم، وموقف المملكة ورؤيتها ودورها تجاه هذه التحديات، وكنت أرغب في التحدث عما يشهده بلدي من تقدم اقتصادي وإصلاحات في مختلف المجالات ورؤية تعود بنا إلى ديننا الإسلامي الحنيف الذي ينبذ كل أشكال التطرف، رؤية تصبو إلى تحقيق مجتمع متقدم ومبتكر في كافة المجالات، متصل ومتفاعل مع محيطه والعالم. لكن ما حدث في الرابع عشر من أيلول/سبتمبر الجاري من عمل عدواني خطير ينتهك مبادئ وميثاق هذه المنظمة، ويهدد أمن واستقرار ورخاء منطقتنا والعالم، يستلزم منا جميعاً موقفاً تاريخياً وهو ما سأتحدث عنه في كلمتي أمامكم اليوم.

من خلال أدواته ودعمه لمليشيات ما يسمى بحزب الله الإرهابي. من يريد دليلاً يمكنه التمكن في حطام أكثر من ٢٥٠ صاروخ باليستي أطلقت على مواطنينا في المملكة. وأقرت هذه المنظمة بأن النظام الإيراني زود ميليشياته في اليمن بها، في خرق صارخ لقراري مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) و٢٢٣١ (٢٠١٥). ومن يريد الدليل عليه أن ينظر إلى الطرف الذي يعطل الحل السلمي في اليمن وينتهك القرارات الدولية ويستهدف المدنيين ويهدد الملاحة البحرية في الممرات المائية الحيوية ويمنع وصول المساعدات الإنسانية. لقد استغل هذا النظام المارق المردود المادي من الاتفاق النووي لتمويل أنشطته العدوانية والإرهابية، ولا بد للمجتمع الدولي اليوم أن يدرك أن تخفيف مصادر تمويل هذا النظام هو الوسيلة السلمية الأمثل لإجباره على التخلي عن ميليشياته وعن تطوير الصواريخ الباليستية وعن أعماله العدوانية المرعزة لاستقرار المنطقة والعالم أجمع.

نحن أمام مسؤوليتنا التاريخية اليوم، ومصداقية هذه المنظمة والعالم أجمع على المحك. فعلى النظام الإيراني مواجهة أحد خيارين، فإما أن تصبح إيران دولة طبيعية تحترم القوانين والأعراف الدولية وإما أن تواجه موقفاً دولياً موحداً يستخدم أدوات الضغط والردع بأشكالها كافة. إن بلدي - أرض الحرمين الشريفين وقبله المسلمين - لم يكن يوماً من دعاة الحرب، لكنه لن يتوانى عن الدفاع عن مقدساته وسيادته.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فلاديمير ماكي، وزير خارجية جمهورية بيلاروس.

السيد ماكي (بيلاروس) (تكلم بالروسية): ظل الشعار "لا تنسوا أبداً" يشكل أحد أهم شعارات المجتمع الدولي منذ ١٩٤٥. وما من شك في أن ذكرى عشرات الملايين من ضحايا الحرب العالمية الثانية والفظائع التي ارتكبتها النازيون وسياساتهم الإجرامية المتمثلة في الإبادة الجماعية قد مكنتنا من الاتفاق على نظام عالمي جديد ظل يساعدنا على تجنب حرب عالمية

في الأعوام الأخيرة محاولات هذا النظام الإرهابية في الدمرك وفرنسا، ونرى كل يوم نهجه الإرهابي في اليمن وسورية والعراق ولبنان وسائر دول المنطقة.

لقد فضحت الأعمال العدوانية والهجمات الأخيرة طبيعة النظام الإيراني للعالم أجمع، فنحن أمام نظام مارق وإرهابي، يستمر في تهديد الأمن والسلم الدوليين، وأمن الطاقة والاقتصاد العالمي، وتعد الهجمات الأخيرة اختباراً حقيقياً لإرادة المجتمع الدولي. إن هذه المنظمة، والعالم بأسره يقف اليوم أمام مسؤولية أخلاقية وتاريخية، للوقوف موقفاً موحداً وصلباً، يمارس فيه أقصى درجات الضغط بأدواته كافة لإنهاء السلوك الإرهابي والعدواني للنظام الإيراني، وهو موقف لا يقبل بأنصاف الحلول والاتفاقات الجزئية المؤقتة، بل يهدف إلى تغيير طبيعة وسلوك هذا النظام المارق، وإلا ستترك منطقتنا والأمن والسلم الدوليين واستقرار الاقتصاد العالمي وأمن الطاقة لمصير مجهول. لقد رأينا ما أدت إليه سياسات الاسترضاء من قتل ودمار في القرن الماضي في العالم أجمع. ورأينا نتائج سياسات الاسترضاء عبر الاتفاقيات الجزئية مع النظام الإيراني من استمرار وزيادة في أنشطته العدوانية والإرهابية خلال الأعوام الأربعة الماضية. إن هذا النظام لا يواجه سوى بموقف موحد وحازم وباستخدام الضغط المستمر بأقصى درجاته حتى ينهي سلوكه الإرهابي. وعلينا جميعاً أن نتعامل مع هذا النظام وفق واقعه وطبيعته وليس وفق أوهام أو افتراضات أثبتت الأحداث مرارا عدم صحتها. فالحقيقة هي أن النظام الدموي لم يعد يشكل تهديداً لشعوب المنطقة فحسب، وإنما يهدد أمن العالم أجمع، ويتوهم من يعتقد أن عقد الاتفاقيات الجزئية برفع العقوبات أو العودة إلى اتفاق أثبت فشله سيولد الاعتدال لديه ويجنب العالم شروره.

ومن يريد دليلاً على فشل الاتفاق النووي، فما عليه سوى أن ينظر إلى جرائم النظام الإيراني في سورية التي أودت بحياة أكثر من نصف مليون سوري شارك النظام الإيراني في قتلهم مباشرة أو

فالعشرات من النزاعات المحلية تمزق العالم، وللعديد منها إمكانية إشعال فتيل حرب عالمية جديدة. إننا نؤمن بضرورة حل النزاعات الجارية والمجمدة على السواء عن طريق الحوار المستند فقط إلى المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك احترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول وإلى الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. فنحن الآن نجد أنفسنا في أوضاع خطيرة ومتضاربة. ومن الواضح تماما أنه يجب علينا إيجاد حلول للتحديات المشتركة قبل أن تسفر تلك الحقائق عن عواقب كارثية. وسيوافق الكثيرون، في رأبي، على أن هذه ليست الطريقة التي يود المجتمع الدولي أن يحتفل بها بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة العام المقبل. فينبغي لمؤتمر قمة الذكرى السبعين أن يمنحنا حافزا قويا للتوصل إلى هذه الأجوبة، وقبل كل شيء، أن يساعد على النهوض بدور الأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن واستعادة الحوار والثقة، والأهم من ذلك، منع خطر حدوث نزاع على المستوى العالمي. وتحت بيلاروس قادة العالم الذين سيجتمعون في هذه القاعة العام القادم على تكريس الاجتماع لتلك المسائل. وإذا ما أصبحت الذكرى مجرد حدث بروتوكولي آخر، فإننا جميعا - المنظمة وجميع أعضائها - سنخسر. ويمكن للشبح المروع لحرب عالمية ثالثة أن يصبح حقيقة واقعة.

لقد ظلت بيلاروس، في السنوات القليلة الماضية، تتخذ خطوات ملموسة بالإصرار بكل قوتها على أهمية تجنب المواجهة واستئناف حوار واسع النطاق بشأن مسائل الأمن الدولي الرئيسية. فمن شأن ذلك الحوار أن يتيح لنا جميعا، ولا سيما الدول الكبرى، أن نتفق على مسار للحفاظ على السلام وإيجاد استجابة متضافرة للعدد المتزايد من التحديات العالمية. وقد أكدت الأحداث التي وقعت في الأشهر الأخيرة صحة النهج الذي تتبعه دول مثل بيلاروس، دأبت على دعم الشروع في عملية تفاوض جديدة مماثلة لعملية هلسنكي في منتصف

أخرى ستكون عواقبها وخيمة على الكوكب بأسره. ومع ذلك فإننا اليوم، للأسف، أقرب من أي وقت مضى لعبور ذلك الخط الخطير.

ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن المسائل المتصلة بالسلام والأمن والتنمية المستدامة وتغير المناخ هي بعض أكثر المسائل إلحاحا في الوقت الراهن على جدول أعمال البشرية، وتلك هي بالفعل المسائل الجارية مناقشتها بنشاط في المحافل الدولية. نحن نسعى بنشاط إلى حلول مشتركة للتحديات العديدة التي يواجهها المجتمع الدولي، مثل الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والهجرة غير المشروعة. وفي الوقت نفسه، فإن العديد من المخاطر الجديدة والناشئة تنتظر إعداد استجابات كافية، وقبل كل شيء، في الوقت المناسب. ويتضح أن قدرات فرادى الدول أو حتى مجموعات الدول لم تعد كافية لحل هذه المشاكل وإنقاذ العالم من الكوارث، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو مناخية.

إن بيلاروس دولة تعتبر أن جميع تلك التحديات العالمية تتطلب حولا مشتركة فعالة على مستوى عالمي مماثل. وتمثل العناصر الرئيسية في ذلك النهج في ضمان مشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من دون استثناء، في تنفيذ التدابير التي تتفق عليها وفي حشد جميع الموارد السياسية الاقتصادية والفكرية المتاحة وفي اضطلاع الأمم المتحدة، بالنظر إلى تكوينها العالمي وولايتها، بدورها القيادي في توحيد وتنسيق الجهود الدولية. فنحن، للأسف، نتعامل بشكل متزايد مع حقيقة كون الآليات المتعددة الأطراف للأمم المتحدة، إما عاجزة عن العمل أو في طريقها لأن تصبح رهينة للنهج المتحيزة أو لتبادل الاتهامات التجرىمية أو الطموحات المفرطة. وتتزايد الحالات التي تُتخذ فيها تدابير تقوض قواعد ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وتحدث ضررا جسيما بنهج تعددية الأطراف.

سياسية وعملية تفاوض شاقة. ولكن كما يقول المثل اللاتيني، "viam supervadet vadens" - من سار على الدرب وصل - لأنه، بالنتيجة، كان هناك زمن عندما بدت أيضا فيه معاهدات حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية أو الحد من الترسانات النووية والتقليدية حلما مستحيلا.

وفي كل عام نسمع عن تنامي دور التكنولوجيا في العالم المعاصر، بما في ذلك من على هذا المنبر. فمن ناحية، توفر التكنولوجيا الجديدة الناشئة فرصا غير مسبقة لإحراز التقدم في العديد من مجالات الحياة. ومن ناحية أخرى، هناك خطر من أنه يمكن استخدام التكنولوجيا والموارد لأغراض إجرامية. فلهجمات بطائرات بلا طيار على البنى التحتية في المملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة، التي لا تعمل إلا على زيادة زعزعة استقرار الحالة في الشرق الأوسط وفي منطقة الخليج، وعلى وجه الخصوص، هي مثال واضح على ذلك. وتدين بيلاروس بشدة هذه الأعمال، بغض النظر عن مرتكبيها. قال ألبرت آينشتاين العظيم ذات مرة، وعلى نحو مناسب جدا إن التقدم التكنولوجي مثل بَلْطَة في يدي مجرم مهووس.

والواقع أننا في بداية عملية عالمية طويلة الأجل يسمونها الناس بالفعل سباق تسلح تكنولوجي. ويتمثل الخطر في احتمال أن تستغل قوى الشر ذلك السباق على أنها قوى خيرة، ومن مهمتنا بذل كل ما في وسعنا لضمان عدم إعطاء قوى الشر أي فرصة كانت للهيمنة. وفي السياق الحالي للتوترات والمنافسة المتزايدة بين البلدان، غدا الفضاء الإلكتروني ساحة للمواجهة بشكل متزايد. إذ نسمع باستمرار عن هجمات قرصنة الحاسوب المدمرة. ويدل كل ذلك على حجم التهديدات في ذلك المجال، وكذلك على مدى أهمية أن نوسع التعاون الرقمي فيما بين الدول ونحسن الثقة المتبادلة في مجال المعلومات.

وتكلم الرئيس لوكاشينكا في مينسك في مؤتمر وكالات مكافحة الإرهاب، مقترحا إنشاء تجاور رقمي متصل استنادا

سبعينات القرن الماضي، بهدف تحقيق الاستقرار في العلاقات الدولية وتعزيز الحوار الدولي وتحسين قابلية مجريات الأمور للتنبؤ وفي آب/أغسطس، توقف العمل بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وهي إحدى ركائز هيكل نزع السلاح الحديث ورمز انتهاء الحرب الباردة، مما يخلق خطرا حقيقيا يتمثل في أن أنواع القذائف التي شملتها وتحتاج إلى بضع دقائق للوصول، يمكن نشرها في مناطق مختلفة من العالم، بما في ذلك أوروبا. وسيؤدي ذلك حتما إلى زيادة التوترات ودوامه جديدة من المواجهة السياسية والعسكرية، مما يجعل خطر نهاية العالم بسلاح نووي أكثر احتمالا. ولهذا السبب نؤيد اتخاذ إجراءات متضافرة عاجلة للحفاظ على إنجازات المعاهدة في موطننا المشترك، القارة الأوروبية. وفي المؤتمر الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، المعقودة في مينسك في 3 أيلول/سبتمبر تحت شعار "مكافحة الإرهاب من خلال النهج الابتكارية واستخدام التكنولوجيا الجديدة والناشئة"، أعلن الرئيس ألكساندر لوكاشينكو بيلاروس بوصفها أحد الموقعين بصورة كاملة على معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وهي لم تسحب منها ولا تعترض إنتاج هذا النوع من القذائف أو نشره ما لم يتعرض أمنها للخطر.

ودعا الرئيس لوكاشينكو إلى مبادرة تضع من خلالها البلدان المسؤولة إعلانا بشأن عدم نشر القذائف المتوسطة والقصيرة المدى في أوروبا. ونقترح بدء العمل على إعداد مشروع إعلان في أقرب وقت ممكن، وندعو جميع الدول على جانبي المحيط الأطلسي التي تهتم بمصير البشرية إلى دعمنا في هذه المبادرة. ويمكن أن تكون الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا منبرين مناسبين لهذا العمل. ونرى أن أحد العناصر الرئيسية في الإعلان هي الالتزامات الواضحة والحازمة من جانب الدول بالامتناع عن إنتاج القذائف المتوسطة وقصيرة المدى أو نشرها على أراضيها. ونحن ندرك أن تنفيذ هذه المبادرة يتطلب إرادة

لا مكان لها في الأمم المتحدة، واقعا في العلاقات مع عدد من البلدان، بما فيها كوبا المحبة للحرية.

وكل هذا يؤدي إلى مشكلة حادة أخرى، وهي الطابع غير العادل للعملة الاقتصادية. ويرى الكثيرون، أنها لم تصل بعد لمستوى من الخطورة يهدد الجميع. وما يحدث في الواقع هو أن الأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقرا. ولا يجري الاستفادة من إمكانيات التعاون بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية. وهذه المسألة تستحق اهتماما كبيرا. ويتوقع بعض المحللين أن مستقبل النظام العالمي سيتمحور حول عالم يقوم على المناطق وليس الدول الكبرى. وفي الواقع، أظهرت لنا الحياة أنه حيثما نجح التكامل الإقليمي، تقلص فرص التشرذم السياسي.

ونعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب على العمليات الإقليمية أن تتعاون على نحو فعال مع بعضها البعض. وبيلاروس مشاركة نشطة في مختلف تكتلات التكامل الإقليمي. وعلاوة على ذلك، عملنا لعدد من السنوات بثبات على إقامة الشراكات والتعاون فيما بين التحالفات التكاملية. وبصفة بيلاروس رئيسة الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، فإنها تخطط لاستضافة منتداه الأول المعني بأهداف التنمية المستدامة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، في مينسك في عام ٢٠٢٠. ولن يساعد ذلك فقط شركاءنا من بلدان كتلة المنطقة الأوروبية الآسيوية على مواءمة إجراءاتهم وتبادل خبراتهم بشأن المسائل المتصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بل سيمكن ذلك أيضا الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية من التكلم بصوت متميز في المناقشات العالمية بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإثارة المسائل المشتركة والمساعدة في إبراز تنوع دولنا. ومن حيث المبدأ، ترى بيلاروس أنه يجب أن تشارك المنظمات الاقتصادية الإقليمية بأقصى قدر ممكن من الفعالية في الجهود الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من أجل المساعدة في تنسيق السياسات الاقتصادية

إلى إبرام اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف من أجل ضمان أمن المعلومات على الصعيد الدولي. ويمكن أن تكون العناصر الرئيسية في الاتفاقات مفاهيم للسيادة والحياد الرقمي، فضلا عن عدم تدخل البلدان بموارد معلومات البلدان الأخرى. وينبغي أن تضمن السيادة الرقمية قدرة الدولة على السيطرة على حيز المعلومات ومنع الهجمات الإلكترونية ووقفها، وحماية هيكلها الأساسية البالغة الأهمية حمايةً يعول عليها. يعني الحياض الرقمي ألا تأخذ البلدان أي إجراءات في الفضاء السيبراني تضر بأمن الدول الأخرى. ويمكن لهذه الاتفاقات في نهاية المطاف إرساء الأسس لوضع قواعد دولية للسلوك المسؤول في الفضاء الإلكتروني. ومن خلال هذه الاتفاقات، كما يقول الرئيس لوكاشينكو، يمكن إطلاق موجات من الأمن الرقمي، وتعزيز الروابط بين البلدان وزيادة فعالية العمل المتضافر ضد التهديدات الإرهابية في الفضاء الإلكتروني. بيلاروس على استعداد لتطوير التعاون وتعزيز الروابط في مجال أمن المعلومات على الصعيد الدولي مع كل بلد في العالم، ولا سيما البلدان المجاورة لها.

وقد تأثر الاقتصاد العالمي أيضا بالاضطراب في العالم اليوم، إذ غدا مضطربا بشكل متزايد لأن نطاق التجارة الرقمية والتدفقات المالية ينمو بصورة أكبر من أي وقت مضى. والتعاون الاقتصادي على الصعيد الإقليمي ينمو، ورفاه السكان يتحسن في العديد من أنحاء العالم. ويجري تنفيذ مبادرات تكامل إقليمية مهمة. غير أن هناك أيضا العديد من المشاكل في هذا المجال. فالخلافات السياسية بين البلدان تتخذ شكل الحمائية والجزءات. ولا تزال المضاربة في الأسواق المالية مستمرة. وتم وضع حواجز مصطنعة لمنع بعض البلدان من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. والاقتصادات الرائدة في العالم منهكة في حرب تجارية كاملة النطاق، وهو ما يجعل حل المشاكل أصعب، ويزيد من خطر الحرب الحقيقية. وتظل لغة التدابير القسرية الانفرادية التي

قبل أن نستعيد الثقة في العلاقات بين الدول على الصعيدين العالمي والإقليمي. ويجب علينا أن نتعلم مرة أخرى كيف نحسن الحوار ونحل المشاكل معا في وطننا وفي كوكبنا. وبيلاروس على استعداد لمواصلة الإسهام في ذلك الصدد وبجميع الصيغ وفي مختلف المنصات، بما في ذلك في مينسك. والمهم هو أننا نواصل العمل لجعل عالمنا أكثر هدوءا وعدلا ونظافة، ولإعطاء شعوبنا الأمل في تحقيق السلام والرخاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جيبي كوفود وزير خارجية الدانمرك.

السيد كوفود (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): الدانمرك أمة عريقة وحافلة بالأفكار الجديدة. وربما لا نكون بلدا كبيرا ولكن لدينا طموحات كبيرة. وأعتقد أننا بحاجة في عالم اليوم إلى أفكار جديدة وطموحات كبيرة معا إن أردنا حل المشاكل التي تواجهنا بما فيها تغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وكفالة العولمة العادلة.

فنحن نعيش في عالم بات أكثر ضيقا من أي وقت مضى، عالم يترابط فيه مستقبلنا معا أكثر من ذي قبل في تاريخ البشرية. وهو عالم لا يمكن التنبؤ به وبات فيه التعاون الدولي بين الشعوب أكثر أهمية من جراء تزايد ترابطه. ومع ذلك لا تزال العناوين الرئيسية للصحف اليوم تزخر بالأفكار الانقسامية والانعزال والنزعة الانفرادية وتغليب المصلحة الذاتية. وفي حين أن من المفارقات أن تنامي مثل هذه الأفكار في وقت لا حاجة لنا بها، فإن من الخطأ الجسيم تجاهلها باعتبارها غير عقلانية أو غير مهمة. ويجب علينا نحن صنّاع القرار في هذا العالم أن ندرك الحقائق والتصورات التي أدت إلى تنامي هذه الأفكار.

وأسهّم النظام الدولي القائم على القواعد في تعزيز العولمة ووفر لكل واحد منا عالما من الفرص والتقدم الاجتماعي، فضلا عن الإيمان بأن الغد سيكون أفضل مقارنة إلى اليوم. وتراكت

للدول الأعضاء في التكتلات الإقليمية. ويمكن لذلك أن يوجد تأثيرا مضاعفا للاقتصادات الوطنية، التي تشكل العمود الفقري لكامل منظومة الاستدامة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويمكن للتقدم المحرز في هذا الاتجاه، إلى جانب اقتراح بيلاروس بإجراء حوار شامل بشأن الأمن، أن يسهم إسهاما مهما في التغلب على حالة عدم اليقين الجيوسياسية لدينا.

تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد إنغوانيز (مالطة).

أود التركيز على موضوع مهم. ففي ظل تزايد سكان العالم وما نتج عن ذلك من ازدياد في استغلال الموارد المحدودة لكوكب الأرض، يمكننا أن نرى أن مشكلة تغير المناخ أصبحت أكثر حدة. وقد نكون قريبين جدا من نقطة اللاعودة إذا لم نتخذ إجراءات حاسمة. ومن الواضح إن جهود المجتمع الدولي للحد من الانبعاثات متأخرة حتى عن العمليات المدمرة لتغير المناخ. وتبعث قمة العمل المناخي التي عُقدت مؤخرا في مقر الأمم المتحدة، الأمل من أجل توحيد جهود المجتمع الدولي وتنفيذ المبادرات الهادفة إلى خفض الانبعاثات. وبصفة بيلاروس مشاركا مسؤولا في الجهود الجماعية الرامية إلى مكافحة تغير المناخ، فإنها تعتمزم إبداء التزام غير مشروط للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٣٥ في المائة على الأقل من مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٣٠، وستستخدم مواردها حصرا للقيام بذلك. وسيمثل الشروع في آلية تحفيز على نقل المعارف والتكنولوجيات المتقدمة إلى البلدان النامية، إلى جانب الاستثمارات المناخية، دافعا قويا للانتقال إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية.

واليوم تواجه الأمم المتحدة والعالم بأسره عشية الذكرى السنوية لإنشائها مرحلة هامة مقبلة في مساره. وستمكن من عبور ذلك المدى الرمزي إن تمكنا من إيجاد الإجابات الصحيحة للتحديات القائمة والناشئة في مجالات السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا. تحقيقا لتلك الغاية، فإن من المهم أكثر من ذي

بمشكلة المناخ لم يعد مشكلة الجيل القادم أو حتى الحكومة المقبلة، بل إنه مسؤوليتنا نحن. وقد حان الوقت ولا بد من العمل. وحددت الدانمرك أحد أكثر الأهداف المناخية طموحا في العالم: تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحييد الأثر المناخي بنسبة ٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ وانعدام تلك الانبعاثات تماما بحلول عام ٢٠٥٠ على أبعد تقدير. ولا يحسن أحد أن تحقيق ذلك سيكون سهلا. وهناك مهمة هائلة بانتظارنا. بيد أن الدانمرك عازمة على مواصلة دورها القيادي في مكافحة تغير المناخ.

وتود الدانمرك أن تشكر الأمين العام على استضافته لقمة العمل المناخي. ونحن فخورون بالمشاركة في قيادة مسار التحول في مجال الطاقة الذي وضعته القمة. وركزنا جهودنا جنبا إلى جنب مع إثيوبيا وعقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، فضلا عن الائتلاف الأقاليمي على الطاقة. والسبب وراء ذلك واضح تماما. فالطاقة تسهم بنحو ٨٠ في المائة فقط من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على الصعيد العالمي. ونحن بحاجة إلى التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة وزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة ويتعين علينا تحويل الصناعات التي تعتمد على الوقود الأحفوري إلى صناعات تعتمد على الطاقة الكهربائية. ولأكن واضحا تماما. فهناك نحو بليون شخص لا يحصلون على الكهرباء في مختلف أنحاء العالم. ولن يكون التحول في مجال الطاقة النظيفة مستداما من الناحية الاجتماعية ولا عادلا إذا سمحنا باستمرار حرمان أولئك الأشخاص من الكهرباء وبقائهم في الظلام. ويتعين علينا الوفاء بوعدها من أهداف التنمية المستدامة المعني بتوفير الطاقة النظيفة بأسعار معقولة للجميع. ويجب علينا عدم السماح بتخلف أحد عن الركب ونحن نمضي نحو عالم خال من الكربون ومتصالح مع كوكب الأرض. ولا يمكننا التصدي بصورة فعالة لتغير المناخ دون حماية البيئة الطبيعية. وتعتبر إزالة الغابات وحرائق الغابات في

ثروة هائلة، ولكنها لا تقتسم بشكل منصف. ولم يتقاسم الجميع فوائد العولمة ولم يتحصنوا من جوانبها السلبية. وعندما تخل بعض أغنى الشركات والأفراد في العالم بالعقد الاجتماعي، وحين لا يدفع هؤلاء نصيبهم العادل من الضرائب، فبأي عدالة يمكننا أن نطلب ممن لديهم الوسائل الأقل فعل ذلك؟ ويجب أن نضمن تحمل الجميع للعبء ولا سيما من لديهم إمكانيات أكبر. ويجب علينا أن نكافح من أجل العولمة العادلة والمستدامة. ويقتضي ذلك اتباع نهج شامل. وتؤمن الدانمرك بتعددية الأطراف وجوهر الحقوق والمعايير والالتزامات المتفق عليها عالميا. وتعد أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ نقطة انطلاق لعملنا المشترك. وهي تدل على أنه لا يزال بإمكاننا تحقيق طموحات وخطط المجتمع العالمي. بيد أنه ينبغي لتعددية الأطراف أن تفي بأغراضها الآن وأن تتجاوز مجرد الخطط والطموحات. ويجب علينا العمل بشكل ملموس.

فأهداف التنمية المستدامة ليست مجرد رؤية للعالم الذي نصبو إليه، بل هي مخطط أيضا لكيفية تحقيقها. ولا تزال تقع على عاتق البلدان المسؤولة الرئيسية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. ولكن ليس لأحد أن يتحملها وحده أو ألا يؤبه إلى طلبات المساعدة التي تتقدم بها البلدان. فمن البديهي أننا نعيش في عالم نحتاج فيه إلى التضامن فعلا لا قولا فحسب. وعلى مدى ما يزيد على ٤٠ عاما واصلت الدانمرك الوعد الذي قطعه على نفسها في هذه القاعة (القرار ٢٦٢٦ (د-٢٥)) بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ثروتنا القومية للمساعدة الإنمائية الرسمية. ونحن فخورون بمواصلة ذلك التفاني على الطريق المؤدي لعام ٢٠٣٠.

وما دامت "نحن الشعوب" هي العبارة الأولى في ميثاق الأمم المتحدة، فيجب كذلك أن تبدأ الجهود التي نبذلها وتنتهي بالشعوب. وهذا يعني بذل قصارى جهدنا لحل ما وصفه الأمين العام بحق بأنه المسألة الرئيسية لعصرنا. وعليه، فإن التحكم

أيضا كما ذكر الأمين العام. وقد وفرت التطورات التكنولوجية ولا سيما في القطاع الخاص أدوات وإمكانات استثنائية في ذلك الصدد. بيد أنه لا يمكن للقطاعين العام والخاص الارتقاء بمستويات تعليم الأجيال القادمة إلى مستويات لا يمكن تصورها اليوم. وليس لأنها صحيحة فحسب، بل لأننا بحاجة إلى تفكير مبتكر ورائد للأجيال المقبلة بما يكفل إيجاد عالم قادر على مواصلة تحقيق الرخاء. وإذ أقتبس من حديث وفد شباب دانمركي حضر مؤتمر قمة المناخ المعقودة يوم السبت الماضي:

”إننا نرجوكم أن تستمعوا إلينا عندما نعرب عن رغبتنا في أن نكون جزءا من الحل. فنحن نعلم أن مناخنا مهدد ونعلم ما ينبغي عمله. بيد أننا نعلم أيضا أنه لا أحد قادر على إحداث التغييرات المطلوبة لوحدها.“

فلنبرهن لمئات الآلاف، وربما الملايين من الشباب الذين ذهبوا إلى الشوارع للاحتجاج على الإجراءات المتعلقة بالمناخ مؤخرا أننا نستمع إلى أصواتهم. ولنفعل أكثر من ذلك، ولنتخذ الإجراءات اللازمة. ونحن مدينون لهم بذلك. إنها مسؤوليتنا المشتركة.

إن عبارة ”نحن الشعوب“ تعني عالماً منصفاً تلغى فيه التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وتتاح فيه فرص العمل اللائق للجميع وتسود حقوق الإنسان العالمية دون تمييز من أي نوع. وهي لا تعني قطعاً ”نحن الرجال“. إنني أخطب الجمعية اليوم بصفتي وزير خارجية الدانمرك، ولكن أيضاً بوصفي أباً فخوراً لطفلتين رائعتين. منذ أن افتتحنا الدورة الرابعة والسبعين، وُلدت أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ فتاة - من ناحية مثالية في عالم دون تمييز، ولكنه في الواقع عالم يُعتبر فيه العمل بنشاط على تعزيز المساواة بين الجنسين وحق كل امرأة في اتخاذ القرارات بشأن جسدها ساحة حرب.

إن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية أمر أساسي لجميع النساء والفتيات، بغض النظر عن مكان ولادتهن. والكفاح

منطقة الأمازون وفي جميع أنحاء المعمورة أزمات مناخية عالمية وتجب معالجتها على ذلك الأساس. والدانمرك ملتزمة بالحد من إزالة الغابات، وهي على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة عند الاقتضاء والطلب.

وفي حين يتعين على الحكومات أن تضطلع بدور قيادي في هذه الجهود، فإنه ليس بوسعها أن تفعل ذلك بمفردها. وتكتسي الشراكات مع جميع الجهات الفاعلة أهمية بالغة إن شئنا الوفاء بالأهداف الطموحة التي اتفقنا عليها كي يتسنى لنا الوفاء بالموعد النهائي الذي فرضه علينا الكوكب. وتعزز الدانمرك العمل - في إطار شراكة حقيقية - مع الأوساط الاستثمار الدولية لتعبئة رأس المال الخاص الذي تشتد الحاجة إليه لإنتاج الطاقة الخضراء بحلول عام ٢٠٢٠. وقد كنا فخورين في قمة العمل المناخي بالإعلان عن أن صناديق المعاشات التقاعدية الدانمركية تواصل العمل أيضا وتستغل التوفير الهائل للشعب الدانمركي في الاستثمار في مجال إنتاج الطاقة الخضراء الدولية الجديدة. وأعلنا أيضا عزمنا على مضاعفة دعمنا للصندوق الأخضر للمناخ. وتلتزم صناعاتنا أيضا بتحقيق ذلك الهدف. ويدل الوصول إلى التكتل الاحتكاري الذي يشمل الشركة الدانمركية للنقل ”ميرسك“ وغيرها على الدور القيادي للنقل البحري. ويهدف تهيئة السفن ذات الأثر الكربوني المحايد بحلول عام ٢٠٣٠ يشمل الائتلاف سلسلة القيمة بأسرها. ويجب علينا أن نكفل ألا تشكل السفن التي تربط عالمنا خطرا على الكوكب.

ولكن يجب ألا يقتصر بناء الشراكات عبر القطاعات وعبر الحدود فحسب بل يجب بناؤها بين الأجيال أيضا. ويجب علينا إشراك شعوبنا أيضا والاستماع إلى أصواتها. ويجب علينا تعزيز الإجراءات التي تتخذها بما يمكنها من تحمّل نصيبها من المسؤولية إزاء تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسيضطلع شبابنا بمسؤولياتهم إن أتيحت لهم فرص الحصول على التعليم الجيد الذي وعدناهم به. وسيتعين عليهم تعلم أكثر من ذلك

الدائميين في عمليات حفظ السلام منذ إنشاء الأمم المتحدة. حتى وبينما أتكلم، فإن أبناء وطني من الرجال والنساء يعملون بكثافة في عمليات صعبة من مالي إلى الشرق الأوسط، ليخدموا "نحن الشعوب".

إننا بحاجة إلى أمم متحدة قوية تفي بالغرض المنشود من أجل التصدي للتحديات العالمية. ولا تزال الدائم مؤيداً قوياً لجميع الإصلاحات الثلاثة التي بدأها الأمين العام. وسيكون العام المقبل عام التنفيذ. وسنركز في جميع هذه الإصلاحات على القدرة على الوفاء بالتحديات الرئيسية. وستشارك سفاراتنا في التنفيذ وتُبقي على حوار وثيق مع أفرقة الأمم المتحدة في الميدان. ونحث الأمين العام على أن يكفل اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في جميع مجالات عمل الأمم المتحدة. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة. لا بدّ لسفارات الإنذار عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم أن تُسمع دائماً على نطاق الأمانة العامة وفي قمتها أيضاً.

إن قدرتنا على العمل ككيان "نحن الشعوب" ستحدد ما إذا كان الناس سيواصلون التطلع إلى هذه المنظمة بحثاً عن الإجابات والحلول. ولكي تظل الأمم المتحدة - أي نحن جميعاً - المكان لحل المسائل العالمية في عصرنا، فيجب أن نُحقق النتائج بشأن العمل المناخي والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والسلام والأمن. إننا ندرك التحديات ونعرف ما هو مطلوب. فلنظهر الآن الإرادة اللازمة ونعمل معاً.

خطاب السيد جوزيف مُسَقَط، رئيس وزراء جمهورية مالطة الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية مالطة.

اصطُحِب السيد جوزيف مُسَقَط، رئيس وزراء جمهورية مالطة، إلى المنصة.

من أجل حقوق المرأة والفتاة جزء من السياسة اليومية للدائمك بصفتها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، وفي قاعة الجمعية العامة وبوصفها عضواً مقبلاً في لجنة وضع المرأة. وستتولى الدائمك بفخر في وقت لاحق من هذا العام، بالاشتراك مع كينيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان، رئاسة مؤتمر يعقد في نيروبي للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبرنامج عمل القاهرة. لقد آن الأوان لنفي بالوعد الذي قطعناه قبل ٢٥ عاماً ولنكفل أن هذه الحقوق يمكن أن تصبح واقعاً للجميع، وليس امتيازاً للبعض.

وكما ذكرت، تعمل الدائمك في شراكة وثيقة مع إثيوبيا بشأن الطاقة ومع كينيا بشأن المساواة بين الجنسين، في مثالين على الشراكات في جميع أنحاء المناطق التي نحن بحاجة إلى ضمان التنمية المستدامة للجميع فيها. يجب أن نحقق الإمكانيات الكاملة لجميع القارات، بما في ذلك أفريقيا، حيث التاريخ المشرف والثروة الطبيعية والسكان الشباب النشيطون يشكلون قاعدة قوية لتحقيق التقدم. وستدعم الدائمك إقامة شراكات أوثق بين قارتينا بشأن مسائل متعددة، بما في ذلك التجارة والتنمية والاستقرار.

تقع على عاتق جميع الدول مسؤولية منع نشوب النزاعات وحماية السكان. والاختباء وراء السيادة عند ارتكاب الجرائم أمر غير مقبول. ولهذا السبب تساند الدائمك تركيز الأمين العام على الوقاية والاستجابة المبكرة للنزاعات وإشراك الجهات الفاعلة الإقليمية. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء التهديد الخطير للأمن الإقليمي الذي تشكله الهجمات الأخيرة على المنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية. وتدعو الدائمك إلى الحوار وضبط النفس والتهديئة.

لقد ساهمت الدائمك مساهمة كبيرة في صندوق بناء السلام وسواصل دعم تدريب وتعليم حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وخدم أكثر من ٥٠.٠٠٠ من النساء والرجال

الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين (مجتمع الميم) بأنه المعيار الذهبي على الصعيد العالمي. إنه شرف ومسؤولية معاً أن يُعتبر المرء رائداً بشأن هذه المسألة الهامة. لقد أضحت مالطة الآن بصورة ثابتة، بتصنيف بلغ ٩٤ في المائة على خارطة الرابطة الدولية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الجنس وحاملي صفات الجنسين، البلد الأوروبي الرئيسي في مجال حماية حقوق الناس في مجالات المساواة وعدم التمييز وجرائم الكراهية وخطاب الكراهية والاعتراف القانوني بنوع الجنس والسلامة الجسدية، وفي حيز المجتمع المدني واللجوء. وقد تحقق كل ذلك في غضون سنوات قليلة، بفضل الرابطة القوية بين الحكومة والمجتمع المدني. لقد علمتنا خبرتنا أن تمكين المواطنين وضمان أن يكون لهم صوت في معالجة وحل المسائل التي تمهمهم وتؤثر على حياتهم هي جزء هام من نجاحنا كبلد. ومع ذلك، وعلى الرغم من نجاحنا، لا يزال الطريق طويلاً.

إن طموحنا واضح. فنحن لا نود توفير المنبر القانوني الضروري وحسب، بل مقارعة الأعراف الاجتماعية التي تحرّض على الوصم والتمييز. فالتشريع وحده لا يضمن التغيير الاجتماعي. إننا نعمل بسرعة وفعالية بشأن هذا الجانب وقد بدأت جهودنا تؤتي ثمارها. وآخر مسح أجرته سلسلة "يوروباروميتر" لصالح المفوضية الأوروبية بشأن المساواة في مجتمع الميم قد وضع مالطة في المرتبة الأولى في قبول الاعتراف بالهوية الجنسانية. كما أظهر نتائج إيجابية في القبول الاجتماعي لأفراد مجتمع الميم والحاجة إلى المناهج التعليمية الشاملة في المدارس. ومن ناحية أخرى، نلاحظ أننا بحاجة إلى القيام بأكثر من هذا بكثير لضمان أن تخطى بعض المسائل، مثل القبول الأسري، باتباع نهج أكثر شمولاً.

إن الاستقلال الذاتي والتمكين هما قيمتان تسعى تشريعاتنا وممارساتنا إلى تعميمهما، مع ضمان الدعم المناسب للأشخاص

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أيما سعادة أن أرحّب في الأمم المتحدة بدولة السيد جوزيف مُسقط، رئيس وزراء جمهورية مالطة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد مُسقط (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): يمكننا وصفُ عالم اليوم بطرق عديدة - بأنه مترابط وواع ومتنوع. ومع ذلك فهو أيضاً ملوث وانعزالي ويفتقر إلى المساواة. لم نكن قط أقرب إلى بعضنا بعضاً ومع ذلك فنحن متباعدون جداً. إننا نعيش في عصر حيث يوجد الأفراد في صميم عملية صنع القرار، ومع ذلك فالقرارات المتخذة ليست بالضرورة متمحورة حول الإنسان. فقد أمست حالات التضارب والنتائج المتعارضة جزءاً من الحياة اليومية.

ولا يمكن أن نقبل بجميع ذلك على أنه حتمي. إننا محظوظون بما يكفي لكي نعيش في عصر لا ندرك فيه التغييرات التي تحدث من حولنا فحسب، بل نحن أيضاً جزء منها. ونحن ملزمون بحكم الواجب بالتأكد من ألا تترك هذه التغييرات والتحويلات الجارية أحداً يتخلف عن الركب. ينبغي أن تُستخدم التحويلات لمنفعة شعوبنا، لا لتخلق الانقسامات بين الموسرين والمعدمين أو بين من هم في الداخل والذين في الخارج. إن الرخاء الاقتصادي لا يعني الظلم الاجتماعي، والوطنية ليست صنواً لانعزال الأمة. وينبغي المساواة في المستقبل. إن من مسؤوليتنا أن نُبيّن قيمة جميع الشعوب، بغض النظر عن السن أو العرق أو الميل الجنسي أو العقيدة أو الجنسية أو المقدر. فالتنوع عامل إثراء لأي مجتمع. وقد انطلق بلدنا، من هذا الإيمان الراسخ، في مسيرة عن اقتناع لمكافحة التهميش الاجتماعي والتصدي لاحتياجات وحقوق الذين كان يُنظر إليهم لعقود على أنهم من نسلٍ أقلّ شأنًا.

من المساواة في الزواج إلى العلامات المحايدة جنسانياً، تصف مفوضية حقوق الإنسان التقدم الذي أحرزته مالطة في مجال مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري

من ناحية أخرى، وحتى قبل بضع سنوات، كان الآباء العاملون، ومعظمهم من الأمهات، يواجهون تكاليف باهظة لرعاية الأطفال إذا اختاروا الذهاب إلى العمل. كانت أجورهم تُستنفد في تسديد تكاليف رعاية الأطفال. لذلك قمنا في مالطة بتقديم رعاية مجانية للأطفال لجميع الآباء العاملين. وكانت النتيجة بصفة أساسية ثورة اجتماعية صامتة. ارتفع معدل توظيف الإناث من ٥٢ في المائة إلى ٦٣,٤ في المائة.

لكن هذا لا يكفي. نحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن التوازن بين الجنسين في السياسة لن يفيد النساء والسياسيات فحسب بل وأيضاً الأحزاب والمجتمع. إن سجل بلدنا في تمثيل المرأة في اتخاذ القرارات السياسية محدود، على أقل تقدير. في هذا الصدد، وإدراكاً لمحدودية تمثيل المرأة في البرلمان، أطلقنا إصلاحاً يدعو إلى إجراء تصحيحي يمكن أن يساعدنا في سد الفجوة.

ينبغي أن لا تتأثر مساهمة الفرد في المجتمع وأهمية أفكار المرء وقدراته بنوع الجنس. يتعين علينا أن نتعايش مع حقيقة أن التقدم الاجتماعي كان دائماً مقترناً بالتمكين، وبالتالي فإن التمييز يؤثر في نهاية المطاف على قدرة الدولة على الصمود وعلى وضعها.

عندما أفكر في المستقبل، يتجه عقلي على الفور نحو بناتي. بالنظر إلى أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، ينبغي أن لا نفكر في المنجزات التي تحققت في تنفيذها ولكن الأهم من ذلك هو أن نرى أن المجالات التي تحتاج إلى معالجة، ومنها على سبيل المثال وجهات نظر الأطفال في جميع السياسات والقرارات، تتم بالفعل معالجتها. وتعمل مالطة حالياً على دمج الاتفاقية بالكامل في تشريعاتها لتعزيز الأعمال الكاملة لحقوق الطفل وجعلها في متناول الجميع ويمكن الحصول عليها بالكامل.

الصحة الجيدة والرفاه والتعليم الجيد الشامل هي حقوق إنسان أساسية ولا غنى عنها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

الذين قد يجدون أنفسهم في أوضاع أضعف. ولهذا السبب قمنا بسن تشريعات متطورة في مجال الهوية الجنسية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية، ولهذا السبب نعمل حالياً على متابعة توصيات الأمم المتحدة في مجالات أخرى.

إن المستقبل هو للإناث. يجب أن نفهم أننا لا نستطيع أن ننجح عندما يتم كبح حوالي نصف سكان العالم. لقد قامت النساء لعدة قرون بدور هام في المجتمع، وذلك في كل من المجتمعات المحلية ومواقع العمل خلال العقود الماضية. ومع ذلك، كان يتم التقليل من قدر هذا الدور، ولم يتم الاعتراف به بشكل كافٍ وفي بعض الأحيان لم يتم حتى الاعتراف به. وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن الزخم القوي في جميع أنحاء العالم الذي يدفع باتجاه حقوق المرأة ينبغي أن يُلهم القادة لاستعراض وتيرة التقدم وضمان التزام الحكومات بتحقيق المساواة بين الجنسين في حياتنا.

على الصعيد الوطني، تعمل مالطة على تشجيع العديد من المبادرات التي تؤكد التزام البلد بجدول أعمال المساواة بين الجنسين وتعزيز تكافؤ الفرص للجميع. نظام الفائدة السلبية، مع مصيدة الفقر الكامنة في أساسه، استبدلناه بنظام نشط يعيد إلى الناس فرص العمل. لم نكن مستعدين لمواصلة القبول بموقف سمحنا فيه بوضع آلاف الأرواح في حالات خمول لا لزوم لها، حيث كانت العائلات والأفراد، ومعظمهم من النساء، محاصرين في حياة على حافة الهاوية، يناضلون للعيش ومهمشين عند حواف مجتمعنا. ولهذا السبب استحدثنا الإعانات الاجتماعية المتناقصة، بحيث يفقدون هذه الإعانات بعد سنوات من عثورهم على فرصة عمل، وليس على الفور. وبعد تحريرهم من العبء الضريبي المفرط، استجاب المستفيدون مرة أخرى من هذه الإعانات الاجتماعية - ومعظمهم من النساء. وقد انخفض عدد من يتلقون المساعدات الاجتماعية في بلدنا إلى النصف في السنوات الثلاث الماضية.

اصطحب السيد جوزيف مُسقط، رئيس وزراء جمهورية مالطة، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ليجيون مبيلا مبيلا، وزير خارجية جمهورية الكاميرون.

السيد مبيلا مبيلا (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أنقل إلى أعضاء الجمعية العامة تحيات فخامة السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون ورئيس الدولة، الذي فوضني بتمثيله في هذه الدورة للجمعية العامة والإدلاء ببيان نيابة عنه.

بالانضمام إلى الذين تكلموا قبلي من هذه المنصة، أود أولاً أن أتقدم بخالص تهنئي الأخوية لسعادة السيد تيجاني محمد باندي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وليس لدي أي شك في أن خبرته الواسعة وقيادته سيمكنا من إدارة مداولاتنا بنجاح. وسبقدم الكاميرون له كل الدعم من أجل النجاح الكامل لولايته. والآن أيضاً فرصة سانحة لكي أشيد إشادة صادقة بسلفه، السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس، على التفاني والالتزام اللذين قادت بهما أعمال الجمعية العامة بنجاح، في دورتها الثالثة والسبعين.

وأود أن أؤكد مجدداً تقدير الكاميرون وتشجيعه المستمرين للأمين العام أنطونيو غوتيريش على مثابته في الاضطلاع بإصلاحاته الجسورة التي بدأها منذ تعيينه رئيساً لمنظمتنا، وعلى إدارته للعديد من التحديات العالمية. ويود الكاميرون أن يعرب عن كامل دعمنا لالتزامه بالسلام والأمن الدوليين، وبالتقدم الاقتصادي والاجتماعي في العالم.

وتعتقد الدورة الحالية في سياق دولي نواجه فيه تحديات متعددة، ويعيش فيه السكان في جميع أنحاء العالم، في ظل قلق شديد الوطأة إزاء تدهور العلاقات الدولية. إن استمرار بؤر التوتر في مناطق مختلفة من العالم، ولا سيما في أفريقيا، والشرق

وتحقيق ما نتفق عليه جميعاً. في هذا السياق، يجب أن يحصل جميع الأطفال - الفتيان والفتيات - على نوعية جيدة من الرعاية الصحية والتعليم من أجل ضمان رفاههم. إن هدفنا هو تهيئة البيئة والأدوات المناسبة لجميع الأطفال والتي تتيح لهم اكتساب كل المهارات والمواهب اللازمة للمواطنة والقابلية للتوظيف في القرن الحادي والعشرين وما بعده.

نحن ملتزمون بتوفير التعليم الذي يقوم أطفالنا من خلاله بتطوير إمكاناتهم الشخصية والاجتماعية على أكمل وجه واكتساب المعرفة والكفاءات والسلوكيات المناسبة من خلال مناهج دراسية تتمحور حول قيم مثل المساواة والعدالة الاجتماعية والتنوع والشمولية. وسينتج عن هذا الإدماج ضمان الحصول على البيئة التعليمية بكل طريقة.

في الوقت الذي تسعى فيه مالطة جاهدة إلى تطبيق مقارنة سائدة للتعليم، بما في ذلك من خلال اعتماد سياسة وطنية للإدماج، فهي تدرك أيضاً أهمية العمل على تحقيق المساواة في النتائج للجميع. وفي هذا الصدد نعتقد أن هذا النهج يجب أن يُستكمل بدعم فردي ومصمم خصيصاً لدعم الأطفال ذوي الإعاقة، على سبيل المثال، وذلك من أجل ضمان عدم ترك أي طفل وراءنا، مستلهمين في ذلك روح أهداف التنمية المستدامة.

لذلك يجب أن نكون ملتزمين بمواصلة تقديم الأفضل لشعبنا من أجل تحسين نوعية الحياة ومستقبل أكثر إشراقاً. التنمية المستدامة تستهدف الأجيال الحالية والمستقبلية، وهي ليست معنية بقطاعات اقتصادية أو طبقات اجتماعية محددة. "الجيل" يعني ضمناً أننا جميعاً معنيون، وبالتالي يُتوقع منا جميعاً الإسهام في تحديد مستقبلنا وترك عالم أفضل للأجيال القادمة - مستقبل نأمل أن يتسم بالمساواة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية مالطة على البيان الذي أدلى به للتو.

المشاكل والشواغل، أو القضاء عليها، أو التخفيف منها على الأقل. والواقع، إنه في العصر الرقمي اليوم، وضع التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل في يد الإنسان أكثر الأدوات فعالية للوصول إلى المناطق النائية في الكون ولاستكشاف واستغلال الأعماق السحيقة للبحار والمحيطات، وباختصار، للتحكم في كل شيء مهما كبر أو صغر. وخلاصة القول، من ثم، إن الحلول في متناول يدا للمشاركة في نهج بناء ومنسق وموحد.

ويوضح ما سبق أهمية موضوع المناقشة العامة للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة وهو "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وشمول الجميع". وما من شك أنه باختيار هذا الموضوع، أراد الرئيس أن يدرك المجتمع الدولي حقيقتين رئيسيتين هما: أولاً، الحفاظ على كوكبنا المشترك وحماية البشرية، وهو أمر في صميم كوكبنا الذي يمكن يُبتلع ويختفي إذا لم نعمل شيئاً، وثانياً، الحاجة إلى الحفاظ على العلاقة التفاعلية الجيدة والتوازن اللازم بين هذين الكيانين.

وفيما يتعلق بالتحليلات التي ذكرتها للتو، اسمحوا لي أن أتناول مسألة التعددية التي تناولها العديد من الوفود، والتي لا يمكن فصلها عن موضوع هذه الدورة. فالتعددية هي الحل السليم الذي يجب أن يبرز احترامنا للمثل العليا والمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وهي تدعو إلى تعزيز التضامن الفعال والرغبة في العيش سوياً مع التقيد الدقيق بالتنوع الثقافي العالمي بهدف تعزيز مصالح الجميع، ولا سيما الضعفاء والحفاظ عليها. ويعني ذلك بطبيعة الحال إنشاء نظام دولي جديد وعادل قائم على تصميمنا على القضاء على الفقر وتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة في عالم أكثر أمناً وإنصافاً للأجيال الحالية والمقبلة.

ويجب علينا أن نركز على القيم الأساسية للحكم الرشيد وإرساء الديمقراطية على المستويين الوطني والدولي، فضلاً عن

الأوسط، وآسيا، وأمريكا اللاتينية أمر يستحق الشجب. ويبدو أن الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك اللصوصية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة من جميع الأنواع أمور آخذة في الانتشار، وتهدد سلام الدول واستقرارها، وازدهار الشعوب. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى ظاهرة تدفقات الهجرة، التي أصبحت مسألة مثيرة للقلق بالنسبة لجميع الدول، حيث تؤثر بصفة خاصة على الشباب الذين يبحثون عن حياة أفضل.

وعلى صعيد آخر، تجدر الإشارة أيضاً إلى استمرار وجود الفقر وعدم المساواة، بل يبدو أنهما يزدادان تفشياً. وبالمثل، تواجه البشرية حالياً آفة جديدة هي شبكات التواصل الاجتماعي التي أصبحت إمبراطوريات كاملة قائمة بذاتها. فهي تنشر فوراً قدرات كبيرة من المعلومات المبالغ فيها على صعيد علمي، وتمزج الحقيقة بالكاذب حيث تتلاعب بها جهات فاعلة في خدمة مصالح حزبية، وهي بممارستها للحق في حرية الرأي والتعبير أو المعلومات تتعدى عن عمد على ما هو أساسي أي: احترام كرامة الإنسان وشعورنا بالمسؤولية. وبالإضافة إلى كل هذه الويلات، يتعرض الحفاظ على كوكبنا للخطر جراء الكوارث الطبيعية، وبعضها ناجم عن النشاط البشري، سواء في ذلك اضطراب المناخ، والفيضانات، والجفاف، والبراكين، والزلازل، أو غير ذلك من الانهيارات الأرضية، والحرائق، التي تسبب أشد مختلف أنواع الأضرار.

وفي مواجهة هذه المشاكل والحن التي لا تعرف حدوداً، بسبب زيادة العولمة، يرى الكاميرون أن أفضل حل يقع، أولاً وقبل كل شيء في زيادة التضامن النشط، والقوي، والأفضل تنظيمياً على الصعيد المحلي والوطنية والإقليمية والدولية. وعلاوة على ذلك، يتمتع القرن الذي نعيش في ظلّه بأصول رئيسية موضوعة تحت تصرفه - مثل الوسائل التكنولوجية، والعديد من الصكوك والآليات الأخرى - لمواجهة الآثار المدمرة لهذه

وقد أُحرز تقدم كبير، ولا سيما في مجاليّ التعليم والحد من أوجه عدم المساواة. واستهلنا برامج ومشاريع طموحة ترمي إلى مكافحة الفقر وتغيير المناخ. وقمنا إبان المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه، بتقديم عرض مفصل في الاستعراض الوطني الطوعي عن التقدم الذي أحرزناه.

وفي مجال التعليم، على سبيل المثال، على الرغم من زيادة عدد الطلاب المتحقين بالمدارس زيادة هائلة، فقد قمنا بخفض نسبة التفاوت بين الفتيان والفتيات إلى حد كبير، وحققنا معدل تخرج من المدارس الثانوية أعلى بكثير. ونركز جهودنا على جملة أمور منها كفالة أن يكون بوسع الشباب الكاميرونيين في جميع مناطق البلد التمتع بحقهم في التعليم.

وفيما يتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة، أنشأت الكاميرون برنامج شبكة أمان اجتماعي، وقامت برفع مستوى الحد الأدنى المضمون من الدخل وزيادة مرتبات الموظفين العموميين. ويجري تنفيذ خطة خاصة بالشباب مدتها ثلاث سنوات، وتبلغ ميزانيتها ١٠٢ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، وهو ما يعادل تقريبا ١٧٥ مليون دولار أمريكي، لتيسير إدماج الشباب اجتماعياً ومهنياً. كما أعدّ عدد كبير من البرامج لكفالة النهوض بالمرأة والأسرة.

ومن حيث القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ، عقدت الكاميرون، التي كانت من بين أول الموقعين على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، العزم على خفض انبعاثات الكربون إلى ٣٢ في المائة مقارنةً بمستوياتها الحالية بحلول عام ٢٠٣٥. ويسرني أن أبلغ الجمعية العامة أن بلدي قد اعتمد خطة وطنية للتكيف مع تغير المناخ. وإذ تؤمن الكاميرون بأن التصحر من بين الآثار الرئيسية لتغير المناخ، بادرت في عام ٢٠٠٨ ببرنامج الساحل الأخضر لإعادة التحريج، الذي يهدف إلى إصلاح الأراضي المتدهورة من خلال مبادرات من قبيل عملية لزراعة

التخلي عن اتخاذ القرارات الأحادية الجانب. وبهذه الروح، يعد إصلاح مجلس الأمن والمؤسسات الاقتصادية العالمية أمراً بالغ الأهمية، حيث إن ذلك من شأنه أن يمكن جميع البلدان، ولا سيما البلدان الأفريقية، من استعادة المكانة التي تستحقها في مجتمع الأمم.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

وفي هذا الصدد، يرحب الكاميرون بالقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بإعلان يوم ٢٤ نيسان/أبريل يوماً دولياً سنوياً لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، وللاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة تحت شعار "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف".

وستذهب الجهود المبذولة لبلورة شكل مبتكر وتجاوبي من أشكال تعددية الأطراف سُدى إذا لم تُعطَ الأولوية للإنسان - ولم تُوفَّر له الحماية من المخاطر الناجمة عن الإحلال بالسلم، وانعدام الأمن، وهشاشة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، الطبيعية منها أو الناجمة عن النشاط البشري، مما يمنعنا من العيش في سلام وكرامة. وفي وجه كل التحديات المذكورة آنفاً، وفي سياق وثيقتنا الإنمائية الوطنية المعنونة "رؤية عام ٢٠٣٥"، التي تتماشى مع خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، التزم بلدي ببناء استراتيجية إنمائية استباقية على الأمد البعيد تعكس التطلعات العميقة لمواطنيه إلى العيش في بلد ديمقراطي ومزدهر ومتّحد بتنوعه يتيح فرص التنمية لجميع مواطنيه على قدم المساواة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ألزم الرئيس بول بيا الحكومة بالاضطلاع بمشاريع هيكلية رئيسية لتعزيز الهياكل الأساسية، بما في ذلك الطرق، والموانئ ومرافق الطاقة، فضلاً عن مشاريع في قطاعات من قبيل الرياضة، والصحة العامة والتنمية الحضرية والريفية.

شركاءنا، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، دعمهم الحاسم في تنفيذ مختلف المشاريع الإنمائية التي قمنا بإعدادها في المنطقة بهدف القضاء على الفقر، ومن ثم، معالجة الأسباب الجذرية للتهديد الإرهابي.

ومن الشواغل الرئيسية لبلدي الأزمة التي توالى فصولها على مدى السنوات الثلاث الماضية في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من البلد. إذ حاولت الجماعات الانفصالية في هاتين المنطقتين تقويض سلامة الكاميرون الإقليمية، ووحدها الوطنية وتماسكها، واستقرار مؤسساتها الوطنية ورفاه شعبها من خلال العنف المسلح، والدعوة إلى حملات المقاطعة، والإضرابات العامة وأعمال النهب، وعمليات الاختطاف طلباً للقدية، والاعتقالات والحرائق العمد، فضلاً عن تدمير الهياكل الأساسية، بما في ذلك شن الهجمات من جميع الأنواع على المستشفيات، والمدارس، والطلاب، والأولياء والمعلمين، ووكالات إنفاذ القانون والسكان المدنيين، ناهيك عن تدمير النسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلد. فضلاً عن ذلك، ينجم عن هذا الوضع توافد موجة من المشردين وأعداد هائلة من اللاجئين الذين تستضيفهم الكاميرون، في أعقاب نشوب أزمات اجتماعية وسياسية في بعض البلدان الشقيقة المجاورة.

على الرغم من تلك الظروف الصعبة إلا أن الحكومة تسيطر على هذه الأزمة الداخلية والمحلية، والتي لا تشكل أي تهديد للسلم والأمن دون الإقليميين، ناهيك عن تهديد السلم والأمن الإقليميين أو الدوليين. إننا ندير الأزمة بروح الحوار والتعاون. وأستطيع أن أقول اليوم بارتياح إنه قد تم إحراز تقدم كبير في العملية التي بادرت بها الحكومة، بقيادة رئيس الدولة، لإدارة الوضع الأمني في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكاميرون، ومن أجل العودة إلى السلام بالكامل. وقد خطت هذه العملية للتو خطوة حاسمة للأمام بالإعلان الذي

آلاف الأشجار من أجل وقف زحف الصحراء. وفي إطار خطة العمل الوطنية هذه، بدأ المرصد الوطني لمكافحة تغير المناخ في الكاميرون الآن الاضطلاع بمهامه. فضلاً عن ذلك، فإن بلدنا جزء من غابات حوض الكونغو الكبير في وسط أفريقيا، ويستضيف مقر اللجنة المعنية بغابات وسط أفريقيا، التي تتولى رئاستها. وتضطلع هذه المؤسسة بدور بالغ الأهمية في إدارة الغابات في منطقتنا دون الإقليمية، وهي مبادرة تساهم فيها جميع بلدان المنطقة.

ونأمل أن يُتاح التمويل اللازم لتنفيذ مختلف البرامج التي يتوخاها المجتمع الدولي في إطار الصندوق الأخضر من أجل التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. والأمر سيان بالنسبة لسبل الوصول إلى العلوم والتكنولوجيا والابتكار، التي تستلزم من البلدان الغنية أن تفي بالوعود التي قطعتها في ضوء الالتزامات التي جرى التعهد بها في إطار اتفاق باريس.

وكما يعلم أعضاء الجمعية العامة، كانت الكاميرون وبلدان منطقة حوض بحيرة تشاد في السنوات الأخيرة، ولا سيما تشاد، ونيجيريا والنيجر، عرضة لانعدام الأمن على أيدي جماعة بوكو حرام الإرهابية. وقد عكفت بلداننا على تجميع الموارد والعمل معا في إطار القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة تلك الجماعة الإرهابية بحزم، وبفضل جهودنا المتضافرة، حققنا قدراً كبيراً من النجاح في هذا الكفاح.

ومع ذلك، لا تزال جماعة بوكو حرام تحظى بقدرة كبيرة على زرع الدمار في المنطقة. ولذلك، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنكرر الإعراب رسمياً عن امتناننا لجميع شركائنا، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، الذين أيدونا بلا كلل في كفاحنا ضد الإرهاب، الآفة التي طالت الآن جميع مناطق العالم. وندعوهم إلى توفير عنايتهم الثابتة، ولا سيما في مجال إدارة الأزمة الإنسانية الخطيرة التي سببها الإرهاب، وعلى وجه التحديد في مجال رعاية العديد من اللاجئين والمشردين. وفي هذا الصدد، فإننا نناشد

أن رئيس الوزراء، رئيس حكومتنا، يجري حالياً مشاورات مكثفة مع الأطراف المعنية في البلاد، بما في ذلك المجتمع المدني، من أجل تحقيق النجاح الكامل لهذا الحوار، والذي من المقرر أن يبدأ رسمياً في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

كما يعلم الأعضاء، تلتزم الكاميرون دائماً بتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، في جوانبها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتركز الحكومة بشكل خاص على مكافحة الفساد. وتحقيقاً لهذه الغاية أنشأت هيئات وآليات للحكم الرشيد، تضمن حكم القانون، بل وتضمن أيضاً التنمية والازدهار والتوافق والوئام الوطني.

فيما يتعلق بالإساءات وغيرها من انتهاكات الحقوق المرتكبة في سياق الأزمة بالمناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية على وجه الخصوص، تلتزم الكاميرون بمبدأ عدم الإفلات من العقاب. ومن هذا المنظور أيضاً ستتم مساءلة مرتكبي الانتهاكات في حق استقرار الدولة وجميع الجرائم المسجلة أمام المحاكم المختصة، مع الامتثال الصارم للقانون.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أقتبس مرة أخرى عن رئيس الجمهورية:

”... احترام سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب هما الدعامتان لتوطيد سيادة القانون، والتي نتطلع إليها جميعاً. إن التعدي على حكم القانون وضمناً إفلات بعض المواطنين من العقاب سيؤديان إلى تمهيد الطريق للفوضى“.

وأكرر من هذا المنبر نداء رئيس جمهورية الكاميرون إلى البلدان التي تؤوي المتطرفين والمحرضين على الكراهية والعنف للقبض على هؤلاء المجرمين والتصرف ضدهم وفقاً للقانون. باختصار، أشكر شركاءنا الذين تعهدوا فعلاً بالتعاون معنا في هذا المجال. وأغتتم الفرصة في هذه المناسبة للإعراب عن خالص

أصدره رئيس الدولة، فخامة السيد بول بيا، في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ لإجراء حوار وطني رئيسي.

أود في هذه المرحلة أن أشاطر الجمعية العامة آراء رئيس الجمهورية بشأن هذا الحوار الوطني الرئيسي:

”سوف يسمح الحوار الوطني للكاميرونين باستكشاف السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق التطلعات الكبيرة لسكان المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية، بل وأيضاً لجميع عناصر أمتنا. لن يهتم الحوار سكان هاتين المنطقتين فحسب ولكنه سيركز أيضاً على القضايا محل الاهتمام القومي، مثل الوحدة الوطنية والتكامل والعيش المشترك. وسيحشد الحوار الوطني الرئيسي، دون إقصاء، جميع بنات وأبناء الكاميرون حول القيم التي يعتزون بها، وهي السلام والأمن والوئام الوطني والتقدم. كما سيركز على ثنائية اللغة والتنوع الثقافي والتماسك الاجتماعي، وإعادة بناء وتطوير المناطق المتضررة من الصراع، وعودة اللاجئين والمشردين، ونظام التعليم والقضاء، واللامركزية والتنمية المحلية، وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، ودور الشتات في تنمية البلاد.

سيجمع الحوار بين مجموعة كبيرة من الشخصيات: البرلمانيين والسياسيين وقادة الرأي والمفكرين والعاملين بالاقتصاد، والسلطات التقليدية، والسلطات الدينية، وأبناء الشتات، وممثلي قوات الدفاع والأمن، والجماعات المسلحة، والضحايا.“

يسعدني أن إعلان رئيس الجمهورية بشأن إطلاق هذا الحوار الرئيسي للأمم قد حظي بقبول إيجابي من المجتمع الوطني والدولي، وكذلك من الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والكونغرس والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، من بين أطراف أخرى. تعرب الكاميرون عن الامتنان لها على استعدادها لدعمنا في تلك الممارسة الكبرى. وتجدر الإشارة إلى

توافق في الآراء على نطاق واسع، مما يسهل عملية صنع القرار ويزيد من الكفاءة.

وكجزء من ذلك العمل، نظمنا في بداية هذا العام، عندما تولينا الرئاسة، مناقشة مفتوحة بشأن آثار الكوارث المتصلة بالمناخ وما لها من عواقب سلبية على السلام والأمن الدوليين (انظر S/PV.8451). وتكتسي تلك المناقشة معنى جديدا في السياق الحالي، عقب موجة الحرائق التي اجتاحت الأمازون وهبوب إعصار دوريان مؤخرا، وهما الحدثان اللذان خلفا أضرارا مروعة والكثير من الضحايا.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لنا ومنطقة البحر الكاريبي، فإن آثار تغير المناخ حقيقية ومرئية ومدمرة فضلا عن كونها تهدد وجود بلداننا ذاته. وفي ذلك الصدد، يشجعنا عقد الأمين العام أنطونيو غوتيريش لقمة العمل المناخي، التي تشرفنا جدا بحضورها، لتناول الإجراءات المتعلقة بالمناخ في الإطار الأوسع نطاقا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونتفق معه على أن تغير المناخ هو قضية عصرنا وأنه يمثل تهديدا وجوديا مباشرا. ونولي أيضا اهتماما خاصا لجدول الأعمال الإقليمي فيما يتعلق بمسائل من قبيل تقديم المساعدة الإنسانية لفنزويلا أو التحضير لبعثة الدعم الجديدة إلى هايتي.

ولم يتبق لدينا سوى أكثر بقليل من عقد من الزمن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها هذه الجمعية عينها. ولذلك، يقع على عاتق جميع البلدان تقييم إنجازاتها والتحقق من التقدم المحرز ورصد التحديات المتبقية، وبطبيعة الحال، اتخاذ الإجراءات اللازمة فورا لضمان نجاح كل هدف من الأهداف.

ولا بد لي أن أشير إلى أنه في حالة الجمهورية الدومينيكية، أدجت خطة عام ٢٠٣٠ على الفور في أنشطتنا اليومية لأن حكومتنا تشاطرت منذ اليوم الأول نفس محور التركيز، ألا وهو، وضع احتياجات الناس قبل كل شيء. وعلى غرار أهداف التنمية المستدامة، فإن الأولوية الأولى بالنسبة لنا، كحكومة،

التقدير لمساهمة الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف، الذين أعادوا دوماً التأكيد على وحدة الكاميرون وسلامتها الإقليمية. إن لعنايتهم ودعمهم المستمرين قيمة كبيرة. وأؤكد لهم أن رئيس جمهورية الكاميرون، فخامة السيد بول بيا، وحكومته يبذلان قصارى جهدهما لتكريس أنفسهما لحل هذه الأزمة في الشمال الغربي والجنوب الغربي واستعادة بيئة مستقرة في بلادي.

كما ذكرت في السابق، نحن الآن عند نقطة تحول في تاريخ العالم، في تاريخ شعوب ودول العالم - وهي نقطة، إذا سلكنا المسار الصحيح، ستسمح لنا بالعيش في عالم يسوده السلام. تظل المهمة الأساسية لمنظمتنا هي ضمان السلم والأمن الدوليين لأنه لا يمكن أن تكون هناك أية تنمية نطمح إليها جميعاً دون سلم أو أمن. ستواصل الكاميرون دعم الأمم المتحدة في هذه المهمة النبيلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ميغيل فارغاس مالدونادو، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

السيد فارغاس مالدونادو (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أشارك في هذه الدورة الجديدة للجمعية العامة وأن أخطب هذا الحضور الموقر، باسم فخامة دانيلو مدينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية.

ومنذ إنشاء الأمم المتحدة قبل ٧٤ عاما، ما فتى بلدي يلتزم التزاما راسخا برسالة المنظمة الممتثلة في التعاون من أجل تحقيق السلام والأمن والتنمية للشعوب. وفي هذا العام، تجدد هذا الالتزام عندما شغلنا مقعدا غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للمرة الأولى، على الرغم من أننا من مؤسسي المنظمة. وهذه، بطبيعة الحال، مسؤولية تشرفنا وترتبط بيننا. ولذلك السبب، نبذل قصارى جهدهنا منذ كانون الثاني/يناير لضمان أن ينطوي إسهامنا في المجلس دوما على السعي لتحقيق

والمساواة بين الجنسين وإمكانية الحصول على الطاقة وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، من بين أمور أخرى.

وبطبيعة الحال، لا يزال أماننا الكثير مما ينبغي القيام به. ونعلم أنه لا توجد طرق مختصرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال المثابرة وبذل جهود. وبمألنا التفاؤل حين نعلم أنه، بعد مرور عام على انتهاء فترة الولاية الحالية تحت القيادة الحكيمة للرئيس ميدينا، تأسست تحالفات مع جميع القطاعات في مجتمعنا. فذلك يعني أنه بغض النظر عن مستقبلنا السياسي، سيكون من الممكن أن تسيّر خطة التنمية، المملوكة لجميع المواطنين بالفعل، في مسارها بخطى ثابتة. ونحن على ثقة بأن الجمهورية الدومينيكية ستواصل تحقيق تقدم، جنباً إلى جنب مع البلدان الشقيقة في المنطقة، من أجل التغلب على التحديات الكبيرة والملحة التي تنتظرنا، من قبيل تغير المناخ.

في الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، ونحن من بين الدول الموقعة عليها، نشير إلى أن الجمهورية الدومينيكية عازمة تماماً على الوفاء بالتزامها العالمي بضمان حقوق جميع الأطفال. ونكرر التأكيد على ذلك الالتزام اليوم، وسنضاعف جهودنا في ذلك الصدد. فنحن أول بلد في منطقتنا يضع، بعد التوصل إلى توافق في الآراء داخل مجتمعنا، خارطة طريق وطنية لمنع العنف ضد الأطفال والمراهقين ولتوفير الرعاية لضحاياهم. وفي ذلك الصدد، سنواصل العمل في جميع المجالات، ابتداءً من توفير التعليم الشامل للجميع وصولاً إلى الحد من وفيات حديثي الولادة وتشجيع تسجيل المواليد في حينه والقضاء على عمالة الأطفال. وتسترشد جميع إجراءاتنا بالهدف المتمثل في ضمان حياة كاملة وآمنة وسعيدة لجميع الأطفال والمراهقين في الجمهورية الدومينيكية.

وإذ نضع هؤلاء الأطفال ومستقبلهم في الاعتبار، فإن الحد من أوجه عدم المساواة يمثل بلا شك إحدى أولويات منظومة

كانت دائماً مكافحة الفقر والجوع. وما فئتنا نتناول هذه المسألة من جميع الزوايا، بدءاً من تنفيذ السياسات الاجتماعية وصولاً إلى ضمان فرص الحصول على الائتمان وبطبيعة الحال، تعزيز تنمية مناطقنا الريفية التي تشكل، كما توضح منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في تقاريرها الأخيرة، موضع أعلى مستويات الفقر في منطقتنا.

وتمكنا من تحقيق نتائج جيدة بفضل هذه الاستراتيجية المتعددة الأبعاد، التي يكرس لها الرئيس دانييلو ميدينا سانشيس جهوداً كبيرة، منها على سبيل المثال الزيارات المفاجئة التي يقوم بها. فقد انخفض معدل الفقر المدقع في بلدنا من ٩,٩ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٨، وهو ما يعد إنجازاً هائلاً. وانخفض معدل الفقر العام من ٣٩,٧ في المائة إلى ٢٣ في المائة في خلال الفترة نفسها. وسُجل أكبر انخفاض في الريف، حيث انخفض الفقر في المناطق الريفية من ٤٩,٣ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٢٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٨ بفضل الدعم المتواصل الذي ما فتئت الحكومة تقدمه إلى المنتجين الزراعيين.

وبالإضافة إلى ذلك، أحرز بلدنا خلال العقد المنقضي نجاحاً أكبر من أي بلد آخر في أمريكا اللاتينية فيما يتعلق بالحد من الجوع. وبلدنا واحد من أربعة بلدان فقط تمكنت من الحفاظ على هذا الاتجاه ثابتاً على مدى العامين الماضيين، في حين شهدت العديد من البلدان المجاورة، للأسف، تباطؤاً في التقدم.

وأحرزنا أيضاً تقدماً كبيراً في مؤشرات الهدف ٤ لأن التعليم الجيد والشامل للجميع يشكل أحد الأهداف الرئيسية أيضاً لدى حكومتنا. ويتجلى العمل لتحقيق ذلك الهدف في تخصيص ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم وإحداث أكبر تحول يشهده بلدنا في تاريخه في مجال التعليم. وأحرزنا أيضاً تقدماً كبيراً في مجالات أخرى هامة مثل الصحة وحفظ المياه

بتكنولوجيا تعود إلى الثورة الصناعية الأولى وتكرس نفسها ربما لزراعة الكفاف؟ لذلك فإن السؤال الأكثر إلحاحاً الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا الآن هو: هل سيسهم التحول الجاري بالفعل في سد الفجوات في شمول الجميع، أم سيزيد بشكل عكسي الفجوة بين الأغنياء والفقراء؟

وفي الوقت الحاضر، فإن الحقيقة هي أن التوقعات غير واعدة. ويبدو أن معظم الخبراء يتفقون على أن الثورة التكنولوجية على الأقل في شكلها الحالي لن تسهم في الحد من انعدام المساواة. وفي الوقت الراهن، تتسع الفجوة بين أولئك الذين هم على استعداد لشغل وظائف المستقبل وأولئك الذين ليسوا كذلك، بغض النظر عما إذا كانت الثورة التكنولوجية تؤدي إلى إحداث الوظائف أو إلى اختفائها. وهذا هو سبب توجيهنا نداء عاجلاً إلى الجمعية العامة لتفادي سلوك أي مسار نحو عدم المساواة والذي يبدو أن نموذج التطور التكنولوجي يسير فيه. وتحققاً لهذه الغاية، يكتسي اتخاذ مبادرات أهمية كبيرة. وتشمل هذه المبادرات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي، الذي يساعدنا في البحث عن حلول لمشكلة الأمن الرقمي والإنصاف وإعمال الحقوق في الفضاء الإلكتروني، والجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحد من أوجه عدم المساواة وتعزيز تقدم ورفاهية البشرية من خلال التكنولوجيات الجديدة.

وبالطبع، فإن ذلك يرتبط بحقيقة أنه يجب علينا أيضاً العمل معاً لزيادة الاستثمار في البحث والتطوير إذا أردنا المضي قدماً نحو المرحلة التالية من النمو. ولسوء الحظ، هذا مجال تتخلف فيه بلداننا. ولا يوجد بلد واحد من أمريكا اللاتينية على قائمة أكثر ١٠ دول ابتكاراً في العالم التي تصدرها كوريا الجنوبية وألمانيا وفنلندا. ونعتبر أنه من الأولويات العاجلة استخدام بعض الوسائل بشكل فعال ومستمر مثل تبادل المعرفة وبناء المهارات والوصول إلى التكنولوجيا والتعاون في مجال العلوم والابتكار. وعليه، تغتنم حكومة الجمهورية الدومينيكية هذه الفرصة لمطالبة

الأمم المتحدة. ومن المهم سد الفجوة بين البلدان التي تصدر جهود تنفيذ خطة التنمية وتلك التي تواجه أكبر الصعوبات.

لكن من المهم الإشارة إلى تغير طبيعة هذه الفجوات والتحديات التي نواجهها والتي يتعين علينا التغلب عليها. وعندما نتحدث عن الشمول للجميع لم يعد بإمكاننا التحدث فقط عن تلبية الاحتياجات الأساسية. ففي غضون سنوات قليلة، لم يعد المهمشون الجدد والفقراء الجدد هم الذين ليس لديهم طعام أو مأوى. وفي الواقع، قريباً، نأمل أن ننجح في حل هذه المشكلة بصورة نهائية.

ومع ذلك، فمن المحتمل أن يكون المهمشون حديثاً هم أولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى المعرفة والإنترنت والتكنولوجيات الجديدة، وبالتالي سيواجهون صعوبات متزايدة في دخول سوق العمل. وإذا كنا نريد التحدث عن الإدماج والتنمية والفرص، يجب أن نتحدث عن العمل والدخل اللائقين. ومن المؤكد أن التغييرات التكنولوجية، وفقاً لبعض الدراسات، يمكن أن تلغي ٥٠ في المائة من الوظائف خلال الأعوام العشرين المقبلة، ٥٠ في المائة. وهذا يمكن أن يعرض للخطر كل التقدم الذي أحرزته الحكومة الدومينيكية.

تعمل التكنولوجيا بالفعل على تغيير الطريقة التي نتعامل بها مع عالم اليوم، وفي خضم هذه الحقبة الجديدة، فهي تؤدي إلى بروز اختلافات كبيرة بين البلدان الأكثر ارتباطاً بشبكة الإنترنت وتلك التي ليست كذلك. وأعرض حقيقة واحدة هي أنه لدى ٢٠ في المائة فقط من الناس في أقل البلدان نمواً إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت مقابل ٨٠ في المائة من الناس في معظم البلدان المتقدمة النمو. وأسألها ما هي الإمكانيات التي تتمتع بها أقل البلدان نمواً للمنافسة في الاقتصاد الجديد للثورة الصناعية الرابعة؟ ويشمل ذلك دولاً مثل الجمهورية الدومينيكية حيث يوجد استخدام أكبر لشبكة الإنترنت. وكيف سنكون قادرين على دمج السكان في المناطق الأكثر عزلة التي لا تزال تعيش

محمد باندي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وأود أن أؤكد له دعم بلدي طوال فترة ولايته.

وأود أيضاً أن أشيد بسلفه السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس وهي إshade تستحقها بجدارة، على التزامها المتميز والعناية التي قادت بها أعمالنا خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. وأود كذلك أن أتقدم بتهاني إلى الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على حجم الإصلاحات التي تم الاضطلاع بها والالتزام بها لجعل منظمنا أكثر كفاءة وقدرة على التصدي للتحديات التي تواجه عالمنا اليوم.

تُعقد هذه الدورة في وقت يعاني فيه العالم من الآثار المروعة لتغير المناخ. ولا يزال الدمار الذي خلفه إعصارا إداي وكينيث في الجنوب الأفريقي، ومؤخراً، إعصار دوريان في جزر البهاما وعلى الساحل الشرقي للولايات المتحدة، لو اكتفينا بذكر الحالات الأخيرة، ماثلاً في ذاكرتنا كصدمة مروعة تُظهر شدة هشاشة كوكبنا في مواجهة الحجم غير المسبوق للأدلة على تغير المناخ.

وإذ تكافح شعوب موزامبيق وملاوي وزمبابوي للتعافي من الأضرار الفادحة والصدمات الناتجة عن تلك الكوارث المدمرة، فإن ضمائرنا يجب أن تستصرخنا للتذكير بالحاجة الملحة إلى العمل معاً ضد ذلك التهديد، الذي لا يسلم منه أحد. وإذ أقول ذلك، تحضرنى مقولة صحيفة للرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك، الذي رحل عن عالمنا للتو: "بيتنا يحترق ونحن ننظر في اتجاه آخر". وأنا أرثيه.

إن الموضوع الذي تنصب عليه مناقشاتنا آني وهام للغاية. فكيف يمكننا تحفيز الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر وتوفير التعليم الجيد واتخاذ إجراءات متعلقة بالمناخ والإدماج في سياق دولي تخضع فيه تعددية الأطراف للاختبار أكثر من أي وقت مضى ويواصل فيه الإرهاب والتطرف العنيف نشر الموت والخوف وانعدام الأمن في أنحاء كثيرة من العالم؟ إنه سياق تسود فيه المجاعة وسوء التغذية والأمراض المتوطنة

البلدان الرائدة في مجال استخدام المعارف والمهارات بالانخراط معنا في تلك العملية.

وحسب تجربة الحكومة الدومينيكية، من المهم بنفس القدر حل المشاكل الحالية من أجل القدرة على توقع الاحتياجات المستقبلية. وتقع على عاتقنا كقادة مسؤولية اتخاذ إجراءات بشكل مستمر في ظل المنظورين. ويجب أن تشمل تلك الرؤية المستقبلية أولئك الذين لم يتمكنوا بعد من تلبية احتياجاتهم الأساسية، ويجب أن تأخذ الرؤية القصيرة المدى في الاعتبار عواقب أفعالنا على الأجيال المقبلة. ولهذا السبب من الملح الآن أكثر من أي وقت مضى التعامل مع الحاضر بدون التغاضي عن المستقبل. ولن نساعد على توحيد مجتمعاتنا وسد الفجوات وتضميد الجراح، إلا إذا حققنا هذا التوازن الصعب. وبهذه الطريقة فقط سنبنى مستقبلاً أكثر عدلاً وازدهاراً واستدامة للجميع.

وتدعو الحكومة الدومينيكية الجمعية العامة إلى استكشاف سبل جديدة للتعاون والنهوض بالخطوة العاجلة الحالية واحتياجات المستقبل. ليس لدينا وقت نضيبه. لقد حان الوقت هنا وقد حان الآن. ولن ننتصر على التحديات المتعددة التي تختبر قدرات البلدان النامية إلا بالالتزام والعزم والرؤية التي تركز على مصالح شعوبنا. ويمكن للأمم المتحدة دائماً التعويل على الجمهورية الدومينيكية للعمل بنشاط من أجل رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألان كلود بيلي بي نزي وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والتكامل الإقليمي والفرانكوفونية والغابونيين في الخارج، في جمهورية غابون.

السيد بيلي بي نزي (غابون) (تكلم بالفرنسية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أعرب بالنيابة عن رئيس جمهورية غابون فخامة السيد علي بونغو أونديمبا عن تهنئتي للرئيس تيجاني

نواجهها، مع الأخذ في الاعتبار التحديات الجديدة التي تتطلب منا أحيانا تكييف استراتيجياتنا.

ومما لا يمكن إنكاره أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب قدرا كبيرا من التعبئة وتجميع الموارد البشرية والمالية على السواء وزيادة تعبئة القطاع الخاص وإشراكه. ومما يزيد من أهمية تضافر جهودنا حقيقة أن استمرار تقلب وانخفاض أسعار النفط وعدد من المواد الخام الأخرى قد أضعف كثيرا اقتصادات البلدان المنتجة مثل بلدي، غابون. وأدى الاعتماد الكبير في الميزانية على إيرادات النفط إلى تفاقم العجز العام وإلى تباطؤ كبير في الاستثمارات العامة، ولا سيما في البعد الاجتماعي.

وفي هذا الصدد، أطلق الرئيس علي بونغو أونديمبا نداء رسميا من على هذا المنبر من أجل التضامن الدولي واتخاذ إجراءات قوية ومنسقة لصالح البلدان النامية بغية التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة (انظر A/72/PV.11).

ولذلك، فإن ثمة حاجة ملحة للوفاء بالالتزامات التي قُطعت للبلدان النامية، ولا سيما في مجالات نقل التكنولوجيا النظيفة وتحسين حصول الناس على الطاقة المتجددة لتسريع وتيرة انتقالها من صناعة تقليدية ملوثة إلى صناعة خفيفة الانبعاثات الكربونية وصديقة للبيئة.

وفي ضوء ذلك الشرط، نرحب بعقد مؤتمر قمة العمل المناخي مؤخرا، مع الإشادة بالاهتمام وحجم التبرعات المعلنة التي تتماشى مع تطلعاتنا واحتياجاتنا. وعلينا الآن أن نتجاوز الالتزامات الرسمية والإعلانات الرسمية لتنفيذ المشاريع المعدة من أجل زيادة حماية التنوع البيولوجي. وبالمثل، من الضروري زيادة فعالية وإبراز استراتيجية التمويل وحشد الموارد من أجل دعم تنفيذ مبادراتنا بشكل أكثر تحديدا. ويجب أن يأخذ ذلك الدعم في الاعتبار الخصائص الوطنية المحددة والاحتياجات الخاصة بكل دولة.

والاستبعاد الاجتماعي كضواري للكرامة الإنسانية وهو سياق دولي يتسم بأزمة هجرة غير مسبوقه تتطلب من المجتمع الدولي أن يكون أكثر اتحادا من أجل كفاءة التصدي بصورة موحدة وشاملة للجميع لظاهرة تهدد رفاه القوى الحية لدولنا.

وأكثر من أي وقت مضى، تفرض علينا التهديدات والأخطار المختلفة التي تهدد حضارتنا تحديات بقدر ما نواجهه من تحديات بسبب الواقع القاسي المتمثل في أن مستقبل الأجيال القادمة سيتوقف على قدرتنا على اتخاذ قرارات جريئة حاليا.

ويسلط موضوع عملنا الضوء على اعتمادنا على بعضنا بعضا وتربطنا والمصير المشترك للإنسانية بالنظر إلى التهديدات العالمية التي تتجاوز وهم الحدود الوطنية وكذلك حواجز الطبقات الاجتماعية والتفاوتات بين البشر. وإننا ملزمون أكثر من أي وقت مضى بالعمل الجماعي من أجل التوفيق بين التنمية والسلام الدائم والحفاظ على البيئة للأجيال الحالية والمقبلة. وهذا هو المكان المناسب لإعادة تأكيد توقعات واحتياجات الحكومات لأن ترى استجابة الأمم المتحدة للنداءات المشروعة المتواصلة بلا كلل لشعوب العالم من أجل إحلال السلام الدائم ومن أجل قدر أكبر من العدالة ومن أجل احترام الكرامة الإنسانية.

لقد مضت أربع سنوات على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، والتي أعقبها التوقيع على اتفاق باريس. ومع ذلك، فإننا نلاحظ، مع الأسف، النتائج المحدودة لمكافحة تغير المناخ التي لا تزال أقل بكثير من التوقعات. والأدهى من ذلك أن بعض الجهات الفاعلة لا تزال تشكك بشكل واضح في أهمية موضوع تغير المناخ وتعمل في إطار دينامية مخالفة. وعلى الرغم من تلك الحقيقة المحزنة، يجب علينا ألا ننظر أكثر من ذلك لترجمة التزاماتنا العديدة إلى أعمال ملموسة لتسريع وتيرة تنفيذها. والوقت الآن مناسب أكثر من أي وقت مضى لقياس التقدم المحرز ولفهم الصعوبات التي

الجذرية لتلك الظواهر فضلا عن الوعي بأن تهديد دولة واحدة يمثل تهديدا لجميع الدول.

ويتبع بلدي، غابون، نهجا متضافرا إزاء السلام. وفي ضوء هذه الرؤية، نظل ملتزمين بقوة بالعمل إلى جانب الأمم المتحدة، ولا سيما من أجل تعزيز الاستقرار والسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونرى أنه فضلا عن الطابع الشامل للاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي تفاوضت عليه في الخرطوم جميع الأطراف المعنية بالأزمة، يتوقف التوصل إلى حل دائم على تعزيز قدرات الدولة. وهذا هو السبب في أن غابون تدعو إلى الرفع التام للحظر المفروض على الأسلحة الذي لا يزال ساريا في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي النهج المتضافر الذي تتبعه غابون، بقيادة الرئيس بونغو أونديمبا، نعمل باستمرار على تعزيز الحوار في معظم مناطق التوتر على الصعيد دون الإقليمي، إلى جانب أقراننا في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي ترأسها غابون حاليا. وهذا أيضا هو المكان المناسب لنا كي نرحب بالإعلان عن الحوار الوطني في الكاميرون، الأمر الذي يبين استعداد جارنا لإيجاد حل دائم للتحديات التي يواجهها. وبالمناسبة، فإن بلدي يشجب النزعات الانفصالية في الدول الأفريقية، الأمر الذي لن يساعد فقط على إضعاف النسيج الاجتماعي، ولكنه أيضا سيصرف الانتباه عن التقدم الذي أحرزناه نحو التنمية.

وتعرضت غابون، شأنها شأن العديد من البلدان المنتجة للنفط، لضربة قوية أثر الانخفاض الشديد في أسعار السلع الأساسية، مما أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي. وفي هذا السياق، شرعت الحكومة في تنفيذ مجموعة من تدابير الانتعاش الرامية إلى الحد من الاختلالات التي تشمل تعديل الميزانية، وتطوير الهياكل الأساسية والنهوض بالقطاع الخاص، بغية تنويع اقتصادنا وتحويله. ويتمثل الهدف الرئيسي لخطة الانتعاش

وفي نفس السياق، يجب علينا تحمل مسؤولياتنا المشتركة ولكن المتباينة، وفقا لمساهمات كل منا وتحديد نموذج للإدارة لا يتضمن التوازنات الإقليمية ومشاركة جميع أصحاب المصلحة فحسب، بل يعزز كذلك الاتساق بين المؤسسات الرئيسية المكرسة لحماية البيئة.

وبالنسبة لغابون، فإن الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ تنبني على ثلاث ركائز، ألا وهي، تحسين الظروف المعيشية وتنفيذ مشاريع التكيف مع تغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي. وبالنظر إلى حجم التحديات، أكسب ذلك الاختيار الجريء بلدي بالفعل التقدير من قبل شركائنا في التنمية الذين أعلنونا للتو أول بلد أفريقي يستفيد من الصناديق الدولية لمواصلة جهوده في مكافحة إزالة الغابات.

لا يمكن للتنمية أن تكون مستدامة من دون تحقيق السلام والاستقرار. ومع ذلك، لا يزال السلام يتعرض لاختبارات قاسية في عدة مناطق من العالم. والهجمات الإرهابية المستمرة تبين لنا أنه لا توجد دولة بمنأى عن الخطر، الذي يجب أن تكون استجابتنا له جماعية. وندين إدانة قاطعة تلك الأعمال الوحشية العديدة ونعيد تأكيد تضامننا الكامل ودعمنا للبلدان والشعوب التي تقع ضحايا لها.

إن ثمن عدم الاستقرار نتيجة للإرهاب والأساليب الإرهابية للجماعات المسلحة باهظ بصفة خاصة بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية التي اضطرت لتخصيص موارد كبيرة لتلك الظواهر التي تُمددها التجارة في الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بالحيوانات والنباتات البرية، من بين أمور أخرى، بأسباب البقاء. ومن الواضح أنه لم يعد يكفي النوايا الحسنة واهتمام المجتمع الدولي في مكافحة هذه المصادر لعدم الاستقرار والبؤس في العديد من أنحاء أفريقيا. واتباع نهج شامل وموحد أمر أساسي ويجب أن يتحقق عن طريق القضاء على الأسباب

إلى الموقف الأفريقي المشترك، على النحو المبين في توافق آراء إزولويني. وسيكون لهذا الإصلاح، الذي نأمل في تحقيقه جميعاً، ميزة مواءمة العالم مع متطلبات العصر والأهم من ذلك مع القيم التي تشكل أساس إيماننا المشترك بإبعاد شبح الحرب إلى الأبد ورفع راية السلام. وإيماننا بتلك القيم، لا يمكننا أن نحرم أكثر من بليون شخص من الحق في أن يكون لهم رأي في إدارة الخطة العالمية.

وأخيراً، أود أن أؤكد مجدداً التزام غابون بتعددية الأطراف، الذي نعتقد أنه لا يوجد بديل موثوق لها في رغبتنا المشتركة في مواجهة التحديات المتزايدة التعقيد المتعلقة بالتنمية المستدامة في سعينا إلى الحلول المناسبة للتحديات والتهديدات التي تواجه البشرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا للمتكلم الأخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين في إطار ممارسة حق الرد، أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد موسايف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): طلبنا الكلمة لكي نزودكم ببعض الحقائق المهمة التي تدحض تماماً مزاعم رئيس وزراء أرمينيا عن بلدي في خطابه الذي ألقاه في المناقشة العامة (انظر A/74/PV.6).

أولاً، إن التاريخ الذي ما برحت أرمينيا تحاول التلاعب به خدمةً لمطالبها الإقليمية لا يصب في صالحها. فمن المعروف جيداً أن انتقال الأرمن إلى ما وصفه رئيس وزراء أرمينيا بوطن الأجداد بدأ في القرن التاسع عشر. فقد شكّلت إعادة توطينهم الجماعي مؤخراً في منطقة جنوب القوقاز ومحاولاتهم التوسّع إقليمياً أساساً عدم الاستقرار والتوتر والنزاع الطويلة الأمد التي

الاقتصادي التي نفذها في ضمان النمو المستدام والشامل للجميع والقادر على تحويل اقتصادنا وزيادة الاستثمار بقوة. واليوم، يمكننا أن نرحب بالبوادر المشجعة المنبثقة عن تقييم السنوات الثلاث لتنفيذ خطة استعادة القدرة على العمل، ولا سيما من حيث تحقيق التوازن بين المالية العامة والتعبئة ومراقبة النفقات والديون. ونتيجة لهذا التحسن في النمو، ويفضل الإصلاحات الاقتصادية، فإن الحكومة تستعيد تدريجياً الهامش الذي تحتاج إليه لتمويل الاستثمار في المجالات التي تمس الحاجة إليها، ولا سيما التعليم الجيد، وهو المجال الذي أعلن الرئيس للتو عن إصلاح رئيسي له يرمي إلى تحقيق نظام التعليم الأمثل بغية مواءمته على نحو أفضل مع الطلب على التميز وتلبية الاحتياج الفعلي في سوق العمل.

وشمول الجميع من الشواغل السياسية الكبرى لغابون. وأكد رئيس بلدنا مجدداً مدى أهميته، في خطاب وجهه للامة مؤخراً، وكرر دعوته إلى إشراك جميع القطاعات في بناء دولة أقوى وأكثر ازدهاراً. ومن المؤكد أن ذلك هو الغرض من برنامج تكافؤ الفرص، الذي هو المبدأ التوجيهي للإجراءات التي تتخذها الحكومة لتعزيز تنمية أكثر إنصافاً، والذي يركز بشكل خاص على النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة من أجل ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب.

وفي معرض الحديث عن التضامن الدولي وشمول الجميع، أود مرة أخرى أن أدعو من هذا المنبر إلى الرفع الكامل للحصار المفروض منذ عقود طويلة على حكومة كوبا وشعبها، من أجل إزالة العقبات التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تمثل تطلعات مشروعة لجميع شعوب العالم.

وفي الختام، باسم غابون، أود أن أدعو إلى إصلاح للحكومة العالمية تتسم بالمزيد من العدالة والإنصاف في تقاسم المسؤوليات بين الشمال والجنوب. وأفضل تعبير عن ذلك سيكون إصلاح مجلس الأمن حيث تمثل القارة الأفريقية استناداً

أساس المساواة وعدم التمييز. وعلى النقيض من ذلك التعريف المقبول عموماً، فإن السياسة والممارسات التي تتبعها أرمينيا تقوم على الإقصاء والتمييز على أسس عرقية. ولذلك، وبخلاف أذربيجان ودول أخرى في المنطقة، فإن أرمينيا متميزة بكونها بلد أحادي العرق. كما قامت بالتطهير العرقي للأراضي المحتلة وهي الآن ترفض حتى مجرد قبول وجود الطائفة الأذربيجانية في إقليم ناغورنو كاراباخ التابع لأذربيجان.

ويؤدي ذلك إلى الاستنتاج الواضح بأن أرمينيا لا يجوز لها أن تطالب بامتيازات تنطوي في صلبها على انتهاكات جسيمة ومنهجية للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلى إنكار الحقوق والحريات الأساسية للآخرين بدافع التمييز، ولا سيما فيما يتعلق بالسكان الأذربيجانيين الأكثر عدداً إلى حد كبير، والذين يبلغ تعدادهم أكثر من مليون نسمة، الذين طردوا من ديارهم وممتلكاتهم ومُنعوا من العودة إليها، سواء في أرمينيا أو في الأراضي المحتلة بأذربيجان. إن إنكار أرمينيا للمسؤولية عن جرائمها تحدّ لحقوق الإنسان وعقبة مباشرة أمام تحقيق السلام الدائم والمصالحة الحقيقية.

وإزاء تلك الخلفية، فإن هواجس يريفان فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية وما يسمى مشاعر العداوة للأرمن وخطاب الكراهية للأرمن غير مسؤولة ومضللة، وهذا أقل ما يقال. وبادعاء رئيس وزراء أرمينيا أن أذربيجان تريد الأرض دون الشعب، فإنه ببساطة يخلط بين الأهداف الوهمية المنسوبة إلى بلدي وبين السياسة الحقيقية لحكومته.

خامساً، تكلم رئيس وزراء أرمينيا بحماسة في خطابه (انظر A/74/PV.6) عن التسوية السلمية للنزاع وما لها من أهمية حاسمة فيما يتعلق بالاستقرار والأمن في المنطقة. ومع ذلك، يتضح أن الكلمات لا تكفي لتحقيق التقدم في عملية التسوية، لا سيما عندما تتعارض التزامات أرمينيا وأفعالها دائماً مع ذلك الهدف.

ما زالت مستمرة إلى الآن وتقتزن بمجازر وعمليات الترحيل القسري للسكان الأذربيجانيين.

ثانياً، استناداً إلى النظام القانوني السوفياتي الساري في ذلك الوقت، فإن عدم شرعية أي محاولات تستهدف إما توحيد إقليم ناغورنو كاراباخ مع أرمينيا أو تحقيق الانفصال من جانب واحد عن أذربيجان، تم تأكيده على أعلى المستويات الدستورية. ومن الجلي أن تحديد إقليم أذربيجان وهو يدخل مرحلة الاستقلال وفي ضوء القانون الواجب التطبيق، وكان يشمل إقليم ناغورني - كاراباخ بشكل واضح. والحالة التي أعقبت استقلال أذربيجان والأعمال التي قامت بها أرمينيا لاحقاً واضحة أيضاً. وحقيقة أن إقليم ناغورني كاراباخ هو جزء لا يتجزأ من أذربيجان أكده مجلس الأمن، الذي فصل في قراراته ٨٢٢ (١٩٩٣)، و ٨٥٣ (١٩٩٣)، و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) أن المطالب الإقليمية لأرمينيا وأعمالها غير قانونية وتتعارض مع حظر استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية. وتُصاغ على نفس المنوال العديد من الوثائق المعتمدة من قبل المنظمات الدولية الأخرى. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن جدول أعمال الجمعية العامة يتضمن بنداً خاصاً معنون "الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان".

ثالثاً، إن تفسير أرمينيا الخاطيء لتقرير المصير ليس له علاقة بهذا المبدأ كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ووثيقة هلسنكي الختامية لعام ١٩٧٥ وغيرهما من الوثائق الدولية. وما ساقه رئيس وزراء أرمينيا على أنه ممارسة لحق تقرير المصير، وصفه مجلس الأمن بأنه استخدام غير مشروع للقوة. والواقع أن الحق في تقرير المصير لشعب أذربيجان هو الذي تم انتهاكه نتيجة لسياسات أرمينيا المتمثلة في العدوان والاحتلال والتطهير العرقي.

رابعاً، إن حقوق الإنسان والحريات الأساسية عالمية وتشمل البشرية جمعاء، ولا بد من احترام تلك الحقوق على

خلاله من كل من أرمينيا الخاضعة للحكم السوفياتي وأذربيجان الخاضعة للحكم السوفياتي إظهار التفهم لإرادة وتطلعات السكان الأرمن في ناغورنو كاراباخ والاتفاق على نقل الإقليم من أذربيجان إلى أرمينيا.

ومن المؤسف أن هذا الطلب لتقرير المصير لم يلق رداً بالتفاهم والحوار وإنما بالعنف والتطهير العرقي وترحيل أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ من الأرمن، وإلغاء الوضع الراهن والحرب والمذابح المتعمدة في سومغيت وكيروفاباد وباكو وغيرها من مدن أذربيجان التي أداها المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال قرار للبرلمان الأوروبي صدر في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ والذي وصف مذبحه سومغيت بأنها من مذابح الأرمن التي تشكل تهديداً لسلامة الأرمن الذين يعيشون في أذربيجان.

إن افلات مدبري المذبحة من العقاب مهد السبيل إلى التطهير العرقي الذي جرى في كل أنحاء أذربيجان، والذي بلغ ذروته خلال المجازر الدموية والترحيل الجماعي للأرمن من باكو في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ثم العدوان العسكري اللاحق ضد شعب ناغورنو كاراباخ بهدف الإبادة الكاملة لهم.

وفيما يتعلق بالمسائل القانونية، نود أن نشدد على أن إقليم ناغورنو كاراباخ حصل على استقلاله في سياق تفكك الاتحاد السوفياتي السابق، في امتثال تام للقانون الدولي والتشريعات السارية في ذلك الوقت لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على حد سواء. فقد أذن قانون إجراءات حل المسائل المتعلقة بانفصال جمهورية تابعة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٠ للكيانات المتمتعة بالحكم الذاتي والجماعات العرقية المحدودة داخل جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفياتي بأن تقرر بحرية واستقلال وضعها القانوني الخاص بها في حال انفصلت تلك الجمهورية عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق.

وغني عن القول إن استمرار عدوان أرمينيا وعدم امتثالها للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبياناتها التحريضية، ومختلف الاستفزات في الميدان ومحاولات تغيير الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الأراضي المحتلة من أذربيجان لا يمكن التوفيق بينه وبين الهدف المتمثل في التوصل إلى تسوية سلمية.

والأهم من ذلك، لا يمكن التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع تتعارض مع دستور جمهورية أذربيجان ولا تتسجم مع القانون الدولي. إن الهدف الرئيسي من عملية السلام الجارية، التي تحددت ولايتها على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، هو ضمان الانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات المسلحة الأرمينية من منطقة ناغورنو كاراباخ وسائر الأراضي المحتلة بأذربيجان؛ واستعادة السلامة الإقليمية لأذربيجان داخل حدودها المعترف بها دولياً؛ وعودة الأشخاص المشردين قسراً إلى ديارهم وممتلكاتهم.

إن الاستخدام غير المشروع للقوة وما ترتب عنه من احتلال عسكري لأراضي أذربيجان وتطهيرها عرقياً لا تمثل حلاً ولن تحقق السلام والمصالحة والاستقرار أبداً. ويجب على أرمينيا، بدلاً من تبيد الوقت في المحاولات الرامية إلى تضليل المجتمع الدولي وتضليل شعبها، أن تتخلى عن محاولاتها العقيمة لإطالة أمد الوضع الراهن الذي لن يدوم وأن تمثل بأمانة لالتزاماتها الدولية. وكلما عجلت يريفان في إدراك انعدام آفاق سياستها الهدامة، عجل شعبنا في الاستفادة من السلام والاستقرار والتعاون.

السيد كنيازيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): طلبنا الكلمة لممارسة حقنا في الرد على وفد أذربيجان.

يقلب الجانب الأذربيجاني عمداً الأسباب الجذرية للنزاع في ناغورنو كاراباخ والآثار المترتبة عما قام به من عدوان. فقبل أكثر من ٣٠ عاماً، في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٨، اتخذ البرلمان المحلي في إقليم ناغورنو كاراباخ المتمتع بالحكم الذاتي قراراً يطلب من

أقرت جميع قرارات مجلس الأمن بوضوح بأن ناغورنو كاراباخ طرف في النزاع.

فإذا كانت أذربيجان راغبة في تنفيذ تلك القرارات، فإن عليها أولاً وقبل كل شيء أن تتواصل مع سلطات ناغورنو كاراباخ لتمضي قدماً في اتجاه حل النزاع. إن العقبة الرئيسية التي تحول دون حل النزاع ليست هي موقف أرمينيا أو ناغورنو كاراباخ، بل سياسات أذربيجان وإجراءاتها التي تعوق إحراز تقدم في التوصل إلى حل سلمي. إن سياسة أذربيجان الرامية إلى تغيير التوازن بين أطراف النزاع تقوض عملية السلام.

وتشير القيادة الأذربيجانية إشارة صريحة إلى ضرورة حل النزاع عن طريق تعزيز قدراتها وإمكاناتها العسكرية والاقتصادية، وذلك لفرض إرادتها على أرمينيا وناغورنو كاراباخ. وتتواصل أذربيجان تعزيز قواتها العسكرية المزعزع للاستقرار وغير المنضبط منتهكة التزاماتها الملزمة قانوناً بموجب نظام تحديد الأسلحة التقليدية. وتتواصل أذربيجان اللجوء إلى الاستفزازات العسكرية الضخمة والأعمال التخريبية. وهي ترفض جميع المقترحات الرامية إلى توطيد وقف إطلاق النار، بما في ذلك تعزيز قدرات التواجد الدائم للمراقبين الدوليين، وإنشاء آلية للتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار.

وثمة تشويه معين للمفاهيم في مطالبة أذربيجان المتعلقة بتوطيد الوضع الراهن. تحرص أرمينيا على تجاوز الوضع الراهن في السعي إلى تحقيق نتائج تشمل تسوية تفاوضية وسلمية.

وسيهيئ الإدماع بيئة مواتية للتسوية السلمية. ولذلك فهو لا يشجع بقاء الأمور على حالها؛ بل بالأحرى يشجع على العكس. إن أذربيجان، في تصعيدها الوضع، هي المسؤولة عن الحفاظ على الوضع الراهن والتسبب في خسائر في الأرواح. ومن المعروف جيداً أن القيادة الأذربيجانية تشجع رسمياً في مجتمعها على الكراهية الشاملة لجميع الأرمن. لقد وضعت النخبة الحاكمة في أذربيجان تجريد الأرمن من إنسانيتهم، فضلاً

وفي ظل التقييد التام بهذا القانون، اعتمدت سلطات ناغورنو كاراباخ إعلان استقلالها وأجرت استفتاء في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وأود أن أشدد على أنه عندما جرى الاستفتاء في إقليم ناغورنو كاراباخ، كان السكان الأذربيجانيون يعيشون هناك وأتيحت لهم كل فرصة للمشاركة في الاستفتاء.

هناك نهجان للتعامل مع المسائل القانونية - من خلال التفسير الحرفي القانون أو من خلال روح القانون. وبما أن الجانب الأذربيجاني لا يعترف بالإطار القانوني لإعلان استقلال إقليم ناغورنو كاراباخ، فسأستفيض في الكلام عن روح القانون.

أولاً، لم يكن إقليم ناغورنو كاراباخ قط جزءاً من أذربيجان المستقلة ولم تمارس عليه أي نوع من السيادة.

ثانياً، لم يكن ناغورنو كاراباخ قط كياناً مشتركاً بين طائفتين، وكان الأرمن يشكلون دائماً أغلبية مطلقة من سكان ناغورنو كاراباخ.

ثالثاً، تحاول أذربيجان العودة إلى الوضع الذي كان قائماً في ماضيها السوفياتي. ومع ذلك، وكما أن استعادة الاتحاد السوفياتي السابق مستحيلة، ينطبق ذلك أيضاً على استعادة السلامة الإقليمية لأذربيجان السوفياتية سابقاً. ويؤسفنا أن الطرف الأذربيجاني يواصل ممارساته في التطبيق الانتقائي لمراجع تشير إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ويحرفها، وهي قد اتخذت خلال المرحلة العسكرية من النزاع ولم تؤد إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية بسبب موقف أذربيجان ومحاولتها المستمرة لفرض حل للنزاع بالقوة.

واليوم، بعد ٢٥ عاماً على اتفاق وقف إطلاق النار، لم يتحقق بعد الهدف الأساسي للقرارات - وهو الوقف التام لإطلاق النار. وتشير أذربيجان إلى عنصر وحيد من القرارات عن طريق التقليل من أهمية كافة العناصر الأخرى، مثل رفع الحصار أو تجاهل أطراف النزاع المشار إليها في القرارات. وقد

وترفض أذربيجان الاعتراف بحق سكان ناغورنو كاراباخ في تقرير المصير - ولكن البلدان المشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد أعلنت هذا الحق ذاته بوصفه أحد المبادئ الأساسية لتسوية النزاع في ناغورنو كاراباخ كما أيده البيان الوزاري الصادر عن اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في أينا عام ٢٠٠٩، وهو بيان وافقت أذربيجان أيضاً عليه.

إن تحديد الوضع القانوني النهائي لناغورنو كاراباخ من خلال تعبير ملزم قانوناً عن الإرادة يمثل أساس التسوية. إن احترام حقوق الإنسان لسكان ناغورنو كاراباخ - بما في ذلك الحق في حرية التنقل والحق في التصويت والحق في تقرير المصير - سيمكّن منطقتنا من المضي قدماً نحو تحقيق قدر أكبر من الازدهار واحترام حقوق الإنسان بصفة عامة.

السيد موسايف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): لم يكلف ممثل أرمينيا نفسه عناء الاستماع بعناية إلى ما قلناه، وفضل بدلاً من ذلك أن يقرأ نصاً معداً مسبقاً يتضمن قائمة من الادعاءات الزائفة المعتادة. ونتيجة لذلك، استمعنا إلى تعليقات في غير موضعها ولا تطابق مقتضى الحال، ومن الواضح أنها فشلت في الرد على حججنا.

وكما هو معروف جيداً، فأرمينيا هي التي لجأت إلى القوة والعنف والأنشطة الإرهابية سعياً منها لتحقيق مطالبها الإقليمية التي لا أساس لها وغير القانونية. إن أرمينيا هي التي استولت على إقليم ناغورنو كاراباخ والمقاطعات المحيطة به من أذربيجان، ولا تزال تحتلها، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن.

إن المجتمع الدولي بأسره يقرّ بأن ناغورنو كاراباخ هو جزء لا يتجزأ من أذربيجان. وقد ذُكر على الصعيد الدولي في مناسبات عديدة أن النظام العنصري العميل الذي قد أنشأته أرمينيا في الأراضي المحتلة من أذربيجان غير قانوني. وهذا النظام

عن تمجيد جرائم الكراهية ضد الأرمن وأولئك الذين يرتكبون مثل هذه الجرائم، من بين ركائز سياستها الدائمة.

إن تقارير اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب، التي أنشأها مجلس أوروبا، تقرّ بأن الأرمن فئة مستضعفة في أذربيجان. وأشار تقرير هذه اللجنة الأوروبية عن أذربيجان إلى أن:

”القادة السياسيين والمؤسسات التعليمية ووسائط الإعلام قد واصلت استخدام خطاب الكراهية ضد الأرمن؛ وقد نشأ جيل كامل من الأذربيجانيين الآن وهم يستمعون إلى ذلك الخطاب المفعم بالكراهية. وقد حُكم على الناشطين في مجال حقوق الإنسان الذين يعملون، في جملة أمور، نحو المصالحة مع أرمينيا بأحكام سجن قاسية بناء على اتهامات مثيرة للجدل... [و] في عام ٢٠١٢ أصدرت السلطات عفواً عن راميل سافاروف وأطلقت سراحه ومنحته ترقية، وهو محكوم عليه في بودابست بالسجن المؤبد لارتكابه جريمة قتل ضابط في الجيش الأرميني، دون مراعاة خطر غرس الشعور بالإفلات من العقاب في نفوس مرتكبي جرائم العنصرية.“

وتبين هذه الأمثلة والكثير غيرها أن بلداً ذا معايير متدنية جداً لحقوق الإنسان يمكن أن يصبح تهديداً للأمن الإقليمي، لأن النخبة الحاكمة تستمدّ شرعيتها لا من حماية حقوق الإنسان بل من انتهاكها.

ونودّ أن نختتم ملاحظتنا عن العملية السياسية من خلال تذكير أذربيجان بأن النزاع لا يتعلق بالأراضي بل بحقوق السكان الأصليين الذين عاشوا في وطن أجدادهم منذ آلاف السنين. ويؤسفنا أن نشير إلى أن سياسة أذربيجان بأسرها إزاء أرمينيا لم تتغير منذ أكثر من ٢٥ عاماً، بينما يواصل سكان ناغورنو كاراباخ مواجهة التهديدات لبقائهم في حدّ ذاته.

ودولياً، مما يستلزم أن تكون موضوع اهتمام مستمر وإجراءات عاجلة من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته.

السيد كنيازيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): لا يمكن حل النزاعات التي طال أمدها بإشهار اتهامات معروفة طال أمدها وخطابات مشوهة. ونحيط علماً بأن الوفد الأذربيجاني قد فشل في معالجة أي من الحجج الموثقة جيداً - التي لا تصدر عن الجانب الأرميني بل عن تقارير المنظمات الدولية.

لقد تمتع شعب ناغورنو كاراباخ باستقلال بحكم الواقع منذ تفكك الاتحاد السوفييتي السابق، عندما مارس إقليم ناغورنو كاراباخ حقه الطبيعي في تقرير المصير وفقاً للتشريعات الدولية والقانون الدولي. ولذلك فإن ادعاءات أذربيجان بممارسة سيادتها على شعب ناغورنو كاراباخ لا أساس لها من الصحة وتفتقر إلى أي أسس قانونية.

وعلى الرغم من الطبيعة السلمية والمشروعة للمظاهرات في ناغورنو كاراباخ - التي كانت سلمية منذ البداية - ما فتئت أذربيجان ترفض الحوار وتلجأ إلى لغة التهديد والتخويف وتنتهج سياسة القمع العنيف للإرادة الحرة للشعب. لقد تعرّض آلاف من الأرمن للقتل والتشويه فيما سُردّ مئات الآلاف منهم. لقد أثبتت المذابح التي تعرّض لها السكان الأرمن في أذربيجان بوضوح أن السلطات الأذربيجانية تسعى إلى هدف إجمالي هو إبادة السكان الأرمن وأن شعب ناغورنو كاراباخ يواجه تهديداً وجودياً.

أولاً، أودّ أن أشدد على أن وضع شعب ناغورنو كاراباخ وأمنه هي المسائل الرئيسية لحل النزاع، ولا تزال الأولوية المطلقة لجمهورية أرمينيا.

ثانياً، إن شعب ناغورنو كاراباخ وسلطاته ينبغي أن يكون لهم دور حاسم في حل النزاع. إن محاولات تشييع ناغورنو كاراباخ وشعبه لا تتعارض مع أصل النزاع فحسب، على

غير معترف به البتة وهو تحت السيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية لأرمينيا.

وكما هو معروف جيداً، فإن الهجمات المسلحة الأرمينية ضد أذربيجان في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ كانت الهدف والغاية من قرارات مجلس الأمن وبياناته الرئاسية. إن مطلب وقف الأعمال العدائية قد وُجه أولاً وقبل كل شيء للقوات الأرمينية الغازية. لقد كان الجانب الأرميني هو الذي تجاهل عمداً مطالب مجلس الأمن بالوقف الفوري لجميع الأنشطة العسكرية والأعمال العدائية.

إن الأحداث التي وقعت قبل اتخاذ كل قرار وفي أعقابها، توضح أن ادعاءات أرمينيا لا أساس لها من الصحة ولا تترك مجالاً للشك في الجهة المسؤولة عن استمرار الأعمال العدائية المسلحة التي وجهت إليها حصراً مطالب مجلس الأمن. ليس على المرء سوى أن يقرأ بعناية نصوص تلك الوثائق والبيانات الفردية لأعضاء مجلس الأمن كي يفهم أن أقل ما يقال عن تعليقات مندوب أرمينيا أنها مضللة ببساطة.

وما فتئت أرمينيا تعرقل عملية تسوية النزاع في حين ترفض، في الوقت نفسه، المشاركة المسؤولة والبناءة في مفاوضات موجهة نحو تحقيق نتائج، فيما تلجأ بانتظام إلى مختلف أشكال الاستفزازات بهدف تصعيد الوضع على أرض الواقع. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء العديد من الوثائق ذات الصلة الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية التي تُعرب عن بالغ القلق إزاء حالة حقوق الإنسان وروح التعصّب في أرمينيا، ينبغي أن تكون يريفان آخر من يعلّق على تقرير المصير وحقوق الإنسان في البلدان الأخرى.

ويؤكد كل ما سبق ذكره أن أرمينيا، على الرغم من تغيير الحكومة تحت مسمّى زائف من حقوق الإنسان والديمقراطية، لا تزال تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن والاستقرار إقليمياً

خامسا، عند تهيئة بيئة مواتية للسلام يجب علينا ألا نقتصر على الحد من التوترات واعتماد آليات للرصد والتحقق فحسب، بل وأن نقوم بتأهيل شعبنا للسلام. ونلاحظ أن الجانب الأذربيجاني قد التزم الصمت ردا على الرسائل الإيجابية التي وجهها رئيس الوزراء الأرميني بالأمس في الجمعية العامة. إن الخطاب العدائي والمواقف المتطرفة تلقي بظلال الشك على مجرد إمكانية تحقيق تسوية، إنما تعزز العداء وليس السلام.

أخيرا، وردا على إشارة وفد أذربيجان إلى سلطات ناغورني كاراباخ المنتخبة ديمقراطيا باعتبارها "نظاما عنصريا عميلا" (انظر A/73/PV.106)، أود أن أشدد، حسب ما ورد في تقارير عدد من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، على أن ناغورني كاراباخ أكثر تقدما بكثير من أذربيجان من حيث الممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ومن ثم فإن وفد يمثل نظاما تتوارثه أسرة واحدة لا يملك الحق في توجيه أصابع الاتهام إلى حكومة ديمقراطية تشكلت على أساس التعبير الحر عن إرادة مواطنيها.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٥٠.

النحو الذي أشرت إليه سابقا، بل أيضاً مع الحقائق على أرض الواقع اليوم.

ثالثا، إن ناغورني كاراباخ ليست منطقة محرمة، فهي منطقة تسكنها شعوبها الأصلية التي شكلت الأغلبية المطلقة من السكان في جميع مراحل النزاع. ولن يكون أي مسعى لتحقيق سلام دائم حقيقيا إن لم تكن هناك مشاركة أقوى من جانب الممثلين المنتخبين لإقليم ناغورني كاراباخ. ودور سلطات ناغورني كاراباخ أساسي بالنسبة لجميع مجالات اختصاصها وولايتها القانونية على أرض الواقع.

رابعا، نؤكد من جديد أنه ينبغي ألا يكون هناك حل عسكري للنزاع، وعلينا أن نبتعد عن القيام بعمل عسكري. وقد كانت تلك هي الدعوة الأساسية التي وجهها مجلس الأمن في القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣)، و ٨٥٣ (١٩٩٣)، و ٨٧٤ (١٩٩٣)، و ٨٨٤ (١٩٩٣)، التي لا تنفذها أذربيجان حتى اليوم. وينبغي أن يعقب الحد من التوترات توطيد نظام لوقف إطلاق النار من خلال تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في فيينا وسانت بطرسبرغ ودوشانبه.